غرفة ملاحة الأسكندرية

نافذة الملاحة

العدد الثامن و العشرين

رئيس مجلس الإدارة / محمد مصيلحي | الأمين العام / وليد بدر | www.acs.org.eg | أكتوبر 2022

رئيس غرفة ملاحة الإسكندرية:
التوكيلات الملاحية تعمل على مدار الأسبوع

- تعرف على ضوابط الجمارك لخروج البضائع من الموانئ إلى المستودعات الخارجية
- لجنة الجمارك بالغرفة تبحث عددا من الامور مع جمارك الإسكندرية وشركة mts
- الجمارك تتعامل مع ٨٠٠ ألف شحنة منذ تطبيق منظومة التسجيل المسبق قبل عام
- قطاع النقل البحري يصدر تعليمات جديدة بشأن تداول البضائع الخطرة بالموانئ
- الصناعة : قبول بيان الفاتورة بدون توقيع في حالة تقديم المصدر تعهدا
- قطاع النقل البحرى يقترح إنشاء ١١ مارينا جديدة لتعظيم سياحة اليخوت

EL HAMAMSY MARINE SERVICES LTD. EST 1979
UNITED MARINE UNITS co.
ALBAHARIA SHIPPING CO. الشركة البحرية للأعمال الملاحية
ZIM EGYPT EgyMar Shipping & Logistics Services S.A.E.
ATEB GROUP
msc EGYPT
FINMAR SHIPPING CO. (S.A.E)
YANG MING
ARKAS EGYPT SAE.
PAN MARINE SHIPPING SERVICES
MLC Middle East Logistics & Consultant Group
Ready Maritime Shipping Agency
©forprint-eg.com

الأستاذ محمد مصيلحي: التوكيلات الملاحية تعمل على مدار الأسبوع.

قال محمد مصيلحى رئيس غرفة ملاحة الإسكندرية، إن وزير المالية الدكتور محمد معيط اتخذ عددا من الخطوات خلال الفترة الأخيرة من شأنها الحد من التحديات التى تواجه عملية الاستيراد، وزيادة عملية تيسير خدمات النقل والتجارة، سواء بالموانئ أو بالسوق التجارية.

وأوضح أن غرفة ملاحة الإسكندرية تعد شريكا أساسيا للجهات المعنية، خاصة فى صنع العديد من القرارات التى تستهدف العمل على تخفيض زمن الإفراج الجمركى، بالإضافة إلى سرعة خروج البضائع من الموانئ المصرية، لاسيما وأنه أصبح هدفا أساسيا لوزارت «المالية» و«النقل»، و«الصناعة والتجارة» وهيئات الموانئ، ومصلحة الجمارك.

وأضاف أن غرفة الملاحة عقدت مؤخرا عدة اجتماعات مع مسئولى وزارة المالية، ومصلحة الجمارك وقطاع النقل البحرى والغرفة التجارية بالإسكندرية برئاسة أحمد الوكيل، لدراسة الآليات التى يمكن من خلالها تخفيض زمن الافراج الجمركى، موضحا أن الغرفة تمثل السوق الملاحية، وتمت الاستجابة لمعظم تلك الآليات للاستفادة من الموانئ المصرية والمشروعات الجديدة.

وأكد أن الغرفة وافقت على مقترح قطاع النقل البحرى ومصلحة الجمارك خلال الأشهرالأخيرة على عمل التوكيلات الملاحية حتى السادسة مساء، طوال أيام الأسبوع، وبالرغم من عدم الإقبال من قبل المستخلصين والمستوردين خلال الثلاثة أشهر الأولى من تطبيق هذا الإجراء، إلا أنه وفقا لطلب الدكتورة منى نصر مساعد وزير المالية، تم الاستمرار فى هذا الإجراء، والذى بدوره ساهم سرعة الإفراج الجمركى عن البضائع ضمن حزمة من الإجراءات اتخذتها وزارة المالية مؤخرا لتطبيق هذا الهدف.

وأشار إلى ضرورة عمل البنوك المحلية بنفس الوتيرة التى تعمل بها التوكيلات الملاحية، حتى تتمكن جميع الجهات المسئولة عن الإفراج الجمركى من العمل، خاصة وأن مصلحة الجمارك تعهدت بالعمل حتى العاشرة مساء، وبدءا من الثامنة صباحا.

وشدد على أهمية مبادرة وزارة المالية حيال الإجراءات الأخيرة التى تم اتخاذها والتى تشمل عدة تسهيلات أهمها مد فترة تحويل البضائع إلى مهمل لتكون 6 أشهر البضائع التقليدية، بعد أن كانت شهرين فقط باللائحة التنفيذية لقانون الجمارك، و4 أشهر بدلا من شهرين، خاصة أن هناك بضائع تمتد صلاحيتها إلى العام المقبل.

ورحب «مصيلحى» بتلك القرارات والتى تشمل سحب البضائع خارج الدائرة الجمركية بالموانئ ليتم تخزينها بمستودعات ومخازن خارجية بهدف تخفيف الضغط على الساحات والمخازن داخل الموانئ المصرية.

وأوضح أن التوكيلات الملاحية تساعد فى العمل مع منظومة الجمارك وهيئات الموانئ بما يعود بالنفع على جميع المنظومة التجارية، لافتا إلى أن تلك الإجراءات من شأنها ضمان سرعة عملية دوران البضائع بالموانئ، وتخفيض أسعار السلع بالسوق المحلية ومستلزمات الإنتاج وبالتالى تنشيط الصادرات المصرية.

ولفت إلى أن مصلحة الجمارك استجابت لطلب غرفة ملاحة الإسكندرية الذى عقدته مؤخرا بحضور الدكتورة منى نصر، بزيادة الفترة المسموح بها لمختلف السلع والبضائع قبل أن يتم تحويلها إلى بضائع مهمل لتكون 4 أشهر بالنسبة للبضائع سريعة التلف، أو 6 أشهر للبضائع التقليدية.

محمد مصيلحي يشارك بالاجتماع السنوي للمنظمة البحرية العالمية الفوناسبا

شارك محمد مصيلحي بالإجتماع السنوي للمنظمة البحرية العالمية الفوناسبا (FONASBA) بصفته نائب رئيس المنظمة البحرية العالمية الفوناسبا (FONASBA)عن أفريقيا ، وذلك يوم الأثنين الموافق 17 أكتوبر 2022.

وحسب بيان لغرفة ملاحة الإسكندرية، فان الاجتماع جاء بحضور JAVIER DVLCE الرئيس الجديد للمنظمة البحرية العالمية الفوناسبا (FONASBA) لفترة عامين 2022/2024، وذلك خلفا لعزيز منتراش.

كما شارك جوناسان ويليام مدير عام المنظمة البحرية العالمية الفوناسبا (FONASBA)، ونواب رئيس المنظمة البحرية العالمية الفوناسبا (FONASBA) وأعضاء المكتب التنفيذي للمنظمة من مختلف دول العالم.

على جانب آخر تم عرض ومناقشة القوائم المالية للمنظمة لعام 2022/2023، وتعيين مراجعي الحسابات لعام 2022/2023، وكذا انضمام عدد من الدول الأخرى لعضوية المنظمة واعتماد دول جدد من أعضاء المنظمة لترخيص معايير الجودة من منظمة الفوناسبا العالمية) FONASBA Quality Standard) Accreditation .

كما تم مناقشة الترتيبات الخاصة بالاجتماع السنوي للمنظمة البحرية الدولية الفوناسبا (FONASBA) لعام 2024، والذي سيعقد بدولة الأردن، والاجتماع المقبل للمنظمة البحرية الدولية الفوناسبا سيعقد بدولة البحرين، خلال شهر أكتوبر 2023.

تعرف على ضوابط الجمارك لخروج البضائع من الموانئ إلى المستودعات الخارجية

أصدرت مصلحة الجمارك الضوابط الخاصة بشأن تعليمات وزارة المالية بالسماح للتوكيلات الملاحية بنقل وتخزين الشحنات المستوردة من الخارج التي لم تستوفي الإجراءات البنكية إلى المستودعات الجمركية المقامة خارج الموانئ الجافة باسمها وفقا للشروط والإجراءات المقررة، وفي حالة تعذر نقلها باسم التوكيلات الملاحية وفقا للمستندات يتم نقلها باسم المستورد، مع تعهد الجمارك بعدم إتمام إجراءات الإفراج النهائي عن هذه الشحنات إلا بعد تقديم إذن التسليم الصادر من التوكيل الملاحي واستيفاء باقي المستندات اللازمة في هذا الشأن.وتستهدف وزارة المالية من تلك التعليمات تخفيف التكدس بالموانئ، خاصة ميناء الإسكندرية والدخيلة، بسبب تدبير العملة الأجنبية، وزيادة قوائم انتظار البضائع بالموانئ لفترة طويلة.

ونص منشور الجمارك بضرورة مراعاة الالتزام بتطبيق الآلية وفقا لعدة ضوابط تنفيذا لموافقة وزارة المالية بقيادة الدكتور محمد معيط.

وتشمل تلك الضوابط أنه في حالة الرسائل الواردة من الخارج ولم يصدر لها إذن تسليم، فيقوم صاحب الشأن أو وكيله بطلب للتوكيل الملاحي ليقوم التوكيل الملاحي بنقل الرسالة إلى الإيداعات الخارجية المرخص بها جمركيا وفقا للإجراءات الجمركية المعتادة للتخزين بموجب طلب إرسال شهادة ترانزيت وطلب تخزين باسم التوكيل الملاحي وعلى مسئوليته، وذلك دون الاخلال بمسئولية مالك البضاعة ووفقا للضمانات المقبولة جمركيا.كما لا يتم اتخاذ أي إجراء على البضائع المنقولة إلى الإيداعات الخارجية للإفراج النهائي عنها إلا بعد إصدار إذن التسليم لصاحب البضاعة.أما في حالة الرسائل الواردة من الخارج وصدر لها اذن تسليم وتم قيدها بدفتر 46 ك . م بموجب بيان جمركي والسير في الإجراءات وفي انتظار بعض الإجراءات اللازمة يتم اتباع عدة إجراءات. ومن هذه الإجراءات أنه في حالة رغبة صاحب الشأن في نقل هذه الرسالة إلى أحد المستودعات المقامة خارج الموانئ والموانئ الجافة يتقدم بطلب الغاء البيان الجمركي المفتوح بقسيمة سايرة، وتقديم طلب للتخزين باسمه خارج الميناء وبموجب (شهادة ترانزيت) طبقا لأحكام المادة 124 من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430

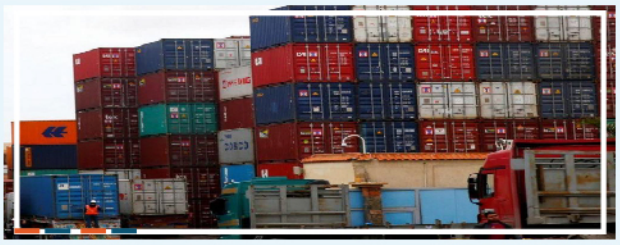

لسنة 2021 باسمه وعلى مسئوليته وطبقا لضمان المقدم منه، أو أن يتقدم التوكيل الملاحي ليتولى مسئولية النقل إلى الإيداعات خارج الموانئ وباسم التوكيل وعلى مسئولية وبالضمانات المقبولة جمركيا بعد إلغاء البيان الجمركي المفتوح بقسيمة سايرة.

كما أنه عند فتح بيان جمركي جديد بالمستودع تتولى الشركة المصرية لتكنولوجيا المعلومات " MTS " من خلال منظومة نافذة دراسة توفير المعالجة الآلية التي تسمح بنقل النسخة الإلكترونية من مستندات الشحنة بالرقم التعريفي (ACID) وشهادات المطابقة الصادرة من جهات الفحص وموافقات الإفراج من الجهات الأمنية وغيرها من الجهات الرقابية السابق الحصول عليها بموجب البيان الجمركي الذي تم إلغاؤه إلى البيان الجمركي الجديد طالما باسم نفس المستورد وبذات النظام الاستيرادي ليتولى الجمرك المختص التنسيق مع هذه الجهات لإدراج رقم البيان الجمركي الجديد على شهادات المطابقة والفحص السابق صدورها لنفس الرسالة أو حسبما تقرره الجهة الرقابية في هذا الشأن.

وكانت قد عقدت الغرفة التجارية بالإسكندرية برئاسة أحمد الوكيل يوم 10 سبتمبر الجاري، اجتماعا مع كل من قطاع النقل البحري برئاسة اللواء رضا إسماعيل، ومصلحة الجمارك برئاسة الشحات غتوري، وغرفة ملاحة الإسكندرية.

وفي هذا الصدد أكد اللواء رضا اسماعيل رئيس قطاع النقل البحري، أن الاجتماع يعد الثاني من نوعه مع ممثلي السوق الملاحية والتجاري ومصلحة الجمارك للعمل على تخفيف تكدس الموانئ، في ظل القرارات الأخيرة التي اتخذتها الجهات المعنية، خاصة وزارة المالية بشأن خروج الحاويات خارج الميناء بمستودعات، إضافة إلى زيادة الفترة المسموح بها لمختلف السلع والبضائع قبل أن يتم تحويلها إلى بضائع مهمل لتكون 4 أشهر بالنسبة للبضائع سريعة التلف، أو 6 أشهر للبضائع التقليدية. ولفت إلى الاتجاه نحو تقليل الغرامات التي يتم فرضها على البضائع المنتظرة داخل الموانئ، خاصة أن المعاملات البنكية كانت السبب الرئيسي في عملية التأخير، في حين أن معظم الموانئ لديها طاقات استيعابية لتخزين البضائع، إلا أن المستوردين يفضلون التخزين خارج الميناء بسبب رسوم التخزين منخفضة خارج الدائرة الجمركية.

وتابع أنه تم خلال الاجتماع الأخير الذي عقد منذ أيام بسرعة التنسيق بين كل رئيس هيئة ميناء ورئيس الإدارة المركزية للجمارك بنفس الميناء لوضه آليات سرعة الإفراج الجمركي عن البضائع، كما تم التوجيه بأن تكون الإجراءات والآليات موحدة بجميع الموانئ المصرية.

ولفت إلى أن المستودعات الخارجية قد لا تستوعب يوميا جميع البضائع التي يتم استيرادها، في حين أن الموانئ بها ساحات ضخمة، خاصة ميناء الإسكندرية ودمياط، موضحا أنه لا يوجد حتى الآن إحصائية بحجم البضائع المكدسة داخل الموانئ.

بدوره أشار الشحات غتوري رئيس مصلحة الجمارك، إلى أن الفترة الأخيرة شهدت الحديث عن ارتفاع الدولار الجمركي، موضحا أنه لم يعد هناك تعامل بدولار جمركي، بل يتم تطبيق سعر الدولار بالبنك المركزي بالمنافذ الجمركية المختلفة.

وأوضح أن أزمة تكدس البضائع بالموانئ تأتي بسبب صعوبة تدبير الدولار خلال الفترة الاخيرة، مشيرا إلى أن صاحب الشأن والجمارك لديهم مصلحة مشتركة في سرعة الإفراج الجمركي، خاصة أن سرعة الإفراج الجمركي تزيد من حصيلة الجمارك من ناحية، وتقلل من الغرامات التي يتحملها صاحب الشان من ناحية أخرى، وبالتالي يتم تخفيض أسعار السلع بالسوق المحلية، على تأثير ذلك على زيادة الصادرات، خاصة في حالة تصدير مستلزمات انتاج.

وتابع غتوري أن مصلحة الجمارك، قامت مؤخرا وفقا لتعليمات وزير المالية الدكتور محمد معيط بعمل عدة تسهيلات أهمها مد فترة تحويل البضائع إلى مهمل لتكون 6 أشهر للبضائع التقليدية، بعد أن كانت شهرين فقط باللائحة التنفيذية لقانون الجمارك، و4 أشهر بدلا من شهرين، خاصة أن هناك بضائع تمتد صلاحيتها الى العام المقبل.

وتابع أنه تقرر أيضا السماح للتوكيلات الملاحية بسحب البضائع خارج الدائرة الجمركية بالموانئ ليتم تخزينها بمستودعات ومخازن بهدف تخفيف الضغط عن الساحات والمخازن داخل الموانئ المصرية، حتى التي لم تقوم بدفع الضريبة الجمركية أو محملة بغرامات وأرضيات، وذلك بضمان وتعهد مصلحة الجمارك أمام التوكيلات الملاحية بعدم التصرف في تلك البضائع من قبل أصحاب الشأن، مالم يصدر إذن التسليم ويحصل التوكيل على كافة مستحقات الخط الملاحي.

وأكد أن هذا الإجراء يأتي تفاديا للغرامات التي يتم دفعها من قبل المستوردين لمحطات الحاويات، والتي في معظمها يتم دفعها بالدولار، ليتم تخزينها بالموانئ الجافة منها العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر، ومخازن ميرغم والنوبارية والنهضة بالإسكندرية، والتي تقل فيها رسوم التخزين مقارنة بالتخزين داخل الموانئ.

خلال اجتماع بمقر غرفة ملاحة الإسكندرية لجنة الجمارك بغرفة ملاحة الإسكندرية تبحث عددا من الامور مع جمارك الإسكندرية وشركة mts

عقدت لجنة الجمارك بغرفة ملاحة الإسكندرية، اجتماعا مؤخرا بمقر الغرفة، وذلك لمناقشة عددا من الأمور مع مسئولي مصلحة الجمارك، والشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الإلكترونية (mts) .

وفي هذا الصدد أشار مجدي البندراوي رئيس لجنة الجمارك، بغرفة ملاحة الإسكندرية، أنه تم اثارة مدى تحديد غرامة إذا تم ارسال المنافست الة منظومة نافذة قبل وصول السفينة بـ 4 أيام وبعد الارسال، تم ارسال بالخطأ في بعض بيانات أحد البوالص سواء عدد أو وزن، ويتم التقدم بطلب تعديل هذه البيانات قبل وصول السفينة بـ 4 او 3 ايام أي في الميعاد القانوني، مشيرا الى أن الاعضاء تسائلوا حول مدى تحصيل غرامة في هذه الحالة.

وذكر أن المادة رقم 224 باللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 تنص على أنه يجوز تعديل العدد أو الوزن المدرج بقوائم الشحن طبقا للشروط وهي ما يثبت البيانات الصحيحة لتبرير الخطأ وذلك قبل التسوية النهائية او قبل القيد بدفتر 46، كما ينص الملحق رقم (1) صفحة رقم 142 باللائحة التنفيذية الخاص بأجور العمل الذي يقوم به موظفو الجمارك عن الملاحظة الجمركية لعمليات الشحن والتفريغ ونقل البضائع وفتح المخازن 50 جنيه عن كل ساعة .

وعقب ممثلي إدارة الجمارك بعدم جواز تحصيل غرامة عند تقديم المنافستو في المواعيد القانونية، بالإضافة الي التوصية بحساب الغرامة علي قائمة الشحن كاملة وليس علي كل بوليصة، كما أوصى مسئولي مصلحة الجمارك بتفعيل منشور الإجراءات بهذا الخصوص .

كما عرض مجدي البندراوي رئيس لجنة الجمارك المشكلات المتعلقة بإدارة السياسات والإجراءات الجمركية، والتي تضمنت ما يخص قطع الغيار الواردة للسفن الأجنبية برسم الترانزيت حيث أن قطع غيار

السفن تصل أغلبها عن طريق الطيران، ويتم إنهاء إجراءاتها الجمركية بمطار القاهرة ثم يتم عمل طلب إرسال للميناء المتواجد به الباخرة وبعد تسليم البضائع على ظهر الباخرة يتم ارجاع كعب طلب الارسال إلى مطار القاهرة مرة أخرى

لإغلاق الشهادة، كما أنه أحياناً يتم شحن البضائع عن طريق البحر و فى الفترة الأخيرة بعد تطبيق نظام (ACID) أصبح من الصعب شحن قطع الغيار القادمة ترانزيت عن طريق البحر لعدم امكانية تسجيلها على نظام التسجيل المسبق للشحنات وحصولها على رقم (ACID) .

وأكد مسئول التوكيلات الملاحية، أن المستفيد النهائى من تلك العملية الاستيرادية هو السفينة و لا يوجد مستورد لها حيث انها واردة برسم الترانزيت، بالإضافة إلى أن بعض المصانع التى ترسل قطع غيار من الخارج غير مسجلة على منظومة (CARGO X) حيث يعد التسجيل على تلك المنظومة شرطا للاستيراد طبقا لنظام التسجيل المسبق للشحنات، واذا تم تطبيق هذا النظام على الشحن الجوى خلال يناير المقبل، دون ايجاد حل فسوف يتوقف ورود قطع غيار السفن الواردة برسم الترانزيت تماما.

وخلال الاجتماع تم الاتفاق بين محمد عبد الله رئيس لجنة التوكيلات الملاحية للسفن غير المنظمة و المختص من ممثلي الجمارك علي تحديد لقاء بين رئيس قطاع الشئون القانونية بمصلحة الجمارك لإصدار تعليمات بهذا الموضوع.

الإسكندرية، إلى أن حاويات الترانزيت المنقولة بحرا (بمينائى الاسكندرية والدخيلة) تعد حاويات عابرة تمر عبر الدولة ولا تدخل البلاد ولا يتم صرفها أو خروجها من المنافذ الجمركية، إلا أنه يتم فتحها وتفتيشها، وهو ما يؤثر سلبا على البضائع وعلى حالتها فيتلقى الخط الملاحى بعد لشحن شكاوى ومطالبات كثيرة، كما تتطلب انهاء الإجراءات الجمركية وقتا طويلا واجراءات مطولة لتنفيذ التأشيرات للشحن على السفينة المطلوب شحن الحاويات عليها.

واقترح الاعضاء أن لا يتم فتح الحاويات وتفتيشها إلا إذا كان هناك أي اشتباه او اخبارية رسمية تتطلب فتح الحاويات، وأن يقوم الخط الملاحى عند تفريغ السفينة بتقديم بيان بقائمة التفريغ والحاويات ترانزيت وارقام السيول الملاحية ورقم البوليصة ووجهة الحاويات، واسم السفينة والعدد والوزن.

كما انه عند الشحن يقوم الخط الملاحى بإرسال قائمة شحن توضح أرقام الحاويات وأرقام السيول الملاحية ورقم البوليصة ووجهة الحاويات، واسم الباخرة والعدد والوزن وبذلك يتم انهاء الإجراءات الجمركية للحاويات الترانزيت بفحص السيول الملاحية فقط وتقديم (قائمة التفريغ والشحن فقط) ، على أن يتم مرور الحاويات على جهاز فحص بالاشعة (X RAY) للفحص وذلك دون فض السيول إلا إذا لوحظ ما يتطلب فتح الحاوية وفحصها.

وقد تم الاتفاق بين الحضور وممثلي الجمارك على عدم فحص حاويات الترانزيت ويكتفي بالفحص الخارجي أو بالعرض علي أجهزة الفحص بالاشعة (X-RAY) إلا في حالات محل الإخبارية.

وحسب رئيس لجنة الجمارك بغرفة الملاحة " مجدي البندراوي " فقد أثار أعضاء اللجنة استمرار العمل بالنسخ الورقية للبوالص، علي الرغم من انتظام العمل علي موقع النافذة بالنظام الالكتروني وفقا للتعليمات الصادرة في هذا الشأن، وبالتالي تعتبر النسخ الورقية الاصلية التي تطلبها ادارة المنافستو المركزي ليست لها جدوى واذا كانت الحجة من استمرار العمل أن هناك جهات لم يتم الربط معها على النافذة فيقتصر التعامل معها فقط على النسخ الورقية.

كما أكد الحضور على أن وحدة الطرود تظهر على النظام مخالفة لبوليصة الشحن والمنافستو الورقى فمثلا تظهر بالتة على أنها قطعة، ويظهر الطرد على أنه عبوة ، ويظهر الجوال بأنه شيكارة، حيث اقترحوا ادراج وحدة الطرود فى نافذة، خاصة قبل انطلاق وتنفيذ المنافست الالكتروني في الصادر ، وتفاديا لغرامات الجمارك.

وتوصل الحضور من التوكيلات مع ممثلي إدارة MTS بحل لهذه المشكلة وهو توجه التوكيلات الملاحية للإدارة العامة للسياسات والإجراءات لاستلام الأكواد الخاصة ببيان العبوة المتفق عليه في نظام نافذة لتحديث نظامهم .

وأثار الحضور مشكلة تجميد البوالص فى خلال المدة القانونية، بسبب الغاء رحلة السفينة لاي سبب، مقترحين فتح الإمكانية للتوكيل الملاحي بتجميد البوالص التي لم ترد للميناء اوالتي يوجد بها مشكلة بعد التقديم للجمرك اثناء الميعاد القانوني عن طريق نظام نافذة وليس عن طريق منافذ MTS بالمواقع اللوجيستية، وأن يتم قبول الطلب دون الرجوع والنزول وارسال مندوب لاعتماده من طرفهم ، وكل ذلك خلال الموعد القانوني لأى تعديل قد يتم على قائمة الشحن اثناء 24 ساعة بعد ميعاد وصول السفينة الفعلي.

وتم الاتفاق علي التنسيق بين هيئة الميناء والجمارك وشركة MTS علي ان يتم تفعيل رسالة الكترونية تصدر من نظام هيئات الموانئ بإلغاء طلب التراكي لإزالة المعوقات والمشكلات التي تواجه التوكيلات الملاحية.

كما عرض مجدي البندراوي رئيس لجنة الجمارك المشكلات المتعلقة بإدارة الكفالات بالجمارك ومن اهمها خطاب الضمان الدائري، الذي تطلبه الجمارك من التوكيلات الملاحية، موضحا أن الأعضاء اقترحوا منح الخط الملاحى رابط للدخول علي شاشة الجمارك او MTS للإطلاع على الرصيد المتاح بالضمانات الخاصة بالخط الملاحى ومتابعتها)رفعا وتخصيما(، وتم التنسيق على ان يتم فتح شاشة للتوكيلات الملاحية للإطلاع علي رصيد خطاب الضمان الدائري.

وخلال الاجتماع تقدم مدير مكافحة التهرب الجمركي بمصلحة الجمارك، بإقتراحات أن يتم التنسيق مع التوكيلات الملاحية وإعداد منظومة لذلك من خلال تتبع الحاويات الواردة والصادرة وخطوط السير، وإخطار الادارة في حالة الحاويات محل الاشتباه وكذا الاصناف محل اشتباه او واردة من دول محل اشتباه او تخص متعاملين محل اشتباه)، وذلك للحد من عمليات التهرب الجمركي.

كما تم الاتفاق على الاتفاق على التنسيق بين ادارة مكافحة التهرب الجمركي والتوكيلات الملاحية، على الحاويات المنقولة للموانى الجافة والمناطق الحرة والترانزيت، وكذا اعلان اسعار نوالين الشحن بشكل دوري وإتاحة الاستعلام عن حالات محددة تطلبها ادارة التهرب الجمركي.

كما تم الاتفاق بين مجدي البندراوي رئيس اللجنة و العميد محمد رشوان رئيس قطاع الموارد البشرية بالجمارك علي إتخاذ اللازم لإعداد بروتوكول تعاون بين غرفة ملاحة الاسكندرية ومصلحة الجمارك لتبادل الدورات التدريبية بين الجهتين لتقوم الغرفة بتقديم برامج تدريبية ملاحية لكوادر الجمارك، على أن تقوم مصلحة الجمارك بتقديم برامج تدريبية للعاملين بالتوكيلات الملاحية حتي يتسني لكل الجهتين التعامل في بيئة واحدة.

لمدة انتفاع ٥ سنوات وبنسبة زيادة سنوية ٧%

ميناء الإسكندرية تطرح ٣ مخازن على شركات الشحن والتفريغ بنحو ١٦ ألف م ٢

طرحت هيئة ميناء الإسكندرية على شركات الملاحة والشحن والتفريغ، ٣ مخازن على مساحة تصل إلى ١٦ ألف متر مربع، حيث تصل مساحة المخزن قرابة ٥٢٠٠ متر مربع.

وحددت هيئة الميناء يوم الأحد المقبل ٩ أكتوبر موعدا لجلسة الاستفسارات، بينما من المقرر أن يتم يوم ٢٥ من نفس الشهر المزايدة بين الشركات المتنافسة، على أن يكون مدة حق الانتفاع ٥ سنوات بنسبة زيادة ٧٪ .

كما حددت الهيئة أن يصل التأمين الابتدائي قرابة ٥٠٠ ألف جنيه، بينما يصل التأمين النهائي ١٠٪ من القيمة الكلية للراسي بها

المزاد عن كامل مدة الترخيص (خمس سنوات) للمخزن الواحد مع مراعاة زيادة مقابل الانتفاع سنويا بنحو ٧٪ .

كانت فازت شركة جيهان السيد عبد العزيز، باستغلال مساحة ٥٠٠٠ متر مربع بالمنطقة الخامسة بميناء الإسكندرية، لإنشاء محطة وقود لتموين وخدمة السيارات والمعدات، لمدة تصل إلى ١٠ سنوات، خلال سبتمبر الماضي.

قال مصدر مطلع إن الشركة تسدد نحو ٤٥ مليون جنيه، خلال فترة الانتفاع بالمساحة المذكورة سلفًا، لافتًا إلى أنه تم منحها فترة ٦ أشهر لتجهيز المحطة وإنهاء إجراءات التشغيل.

وقررت هيئة الميناء خلال سبتمبر أيضا، إرجاء الانتفاع بكل الساحات المطروحة بنشاط تخزين الحاويات والبضائع العامة والأخشاب، بمساحة تصل ٢٠ ألف متر بالمنطقة الخامسة بالميناء.

كما قررت هيئة الميناء إلغاء المزايدة الخاصة باستغلال ساحة نجع الألومنيوم بمساحة ٢٩ ألف متر مربع (خارج الدائرة الجمركية) لتخزين وتداول كل أنواع البضائع والحاويات، وذلك للمرة الثالثة على التوالى.

بعد مرور عام من تطبيقه بالموانئ البحرية

الجمارك تتعامل مع ٨٠٠ ألف شحنة منذ تطبيق منظومة التسجيل المسبق قبل عام

أصدرت مصلحة الجمارك، تقريرا حول حجم الأعمال التي تم تنفيذها عبر منظومة نافذة عبر نظام التسجيل المسبق للشحنات، عبر الموانئ البحرية، والتي تم تنفيذها خلال أكتوبر من العام الماضي " بعد مرور عام على تطبيق النظام الجديد.

وأشار التقرير الى أن الشحنات التي تم التعامل مع عبر النظام الجديد بلغت 800 ألف شحنة، وذلك بحجم مستندات تم التعامل معها بالموانئ البحرية عبر هذا النظام وصلت الى 2 مليون مستند رقمي، وذلك من خلال 32 ألف مستورد مصري، بينما تم التعامل من خلال 60 ألف مورد أجنبي.

وأوضح التقرير أن النظام تم تطبيقه مع 150 دولة تتعامل مع السوق المصرية " استيراد " ، وذلك عبر التعامل مع 40 ألف حساب الكتروني.

وأصدرت مصلحة الجمارك دليل إجراءات للتعامل مع منظومة التسجيل المسبق للشحنات (ACI) وذلك لتسهيل التعامل مع المنظومة الجديدة .

ويستهدف الدليل الرد على كثير من الاستفسارات التي ترد يوميا لمصلحة الجمارك ووزارة المالية بخصوص النظام الجديد والذي تم تطبيقه أول أكتوبر الجاري على الواردات فقط عبر الموانئ البحرية المصرية.

وعقب تطبيق المنظومة بالموانئ البحرية خلال أكتوبر من العام الماضي تلقت مصلحة الجمارك أكثر من 7 آلآف استفسار من السوق الملاحي والتجاري، سواء كان من التوكيلات الملاحية، أو مستخلصي الجمارك والمستوردين.

وتم النص عن التسجيل المسبق للشحنات بقانون الجمارك الصادر نهاية العام الماضي، بالقانون رقم 207 لسنة 2020، بالاضافة إلى اللائحة التنفيذية للقانون والصادرة خلال الشهرين الماضيين، كما صدر قرار من قبل وزارة المالية بشأن الاجراءات الواجب الالتزام بها لنظام التسجيل المسبق.

وكان قد نص القرار على أن الإجراءات تتركز في أن يقوم المصدر الأجنبي أو المنتج بإرسال بيانات ومستندات الشحنة الكترونيا (الفاتورة التجارية، وقائمة التعبئة ، وبوليصة الشحن ، وغيرها) المثبت عليها الرقم التعريفي للشحن (ACID) الى منصة " نافذة " من خلال منصة (Block-chain) المؤمنة والمعتمدة من الجهات المعنية.

قطاع النقل البحري يصدر تعليمات جديدة بشأن تداول البضائع الخطرة بالموانئ

طالب اللواء رضا اسماعيل رئيس قطاع النقل البحري، بضرورة قيام التوكيلات الملاحية والشحن والتفريغ بالالتزام ببعض البنود الخاصة بقانون الجمارك أثناء عملها بالموانئ، أثناء شحن وتفريغ المواد الخطرة، وذلك وفقا لمتطلبات منظومة التسجيل المسبق للشحنات (ACI) .

وحسب منشور تم صدوره عن قطاع النقل البحري، فأكدت تعليمات القطاع أثناء تداول البضائع الخطرة، أن تحتوي قوائم شحن البضائع على أنواع البضائع بأسمائها الحقيقية وإن كانت ممنوعة وعدد طرودها وأرقامها ومشمول كل حاوية وعدد الطرود والموانئ التي شحنت منها ورقم سجل المتعاملين مع الجمارك الكود التعريفي (كود البضائع الخطرة .

وأكد المنشور أن ذلك يأتي تطبيقا للمادة رقم 217 من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك والصادر بالقرار الوزاري رقم 430 لسنة 2021، على أن يتم بالتنسيق مع الجهات المعنية خاصة ممثل مصلحة الجمارك بميناء الإسكندرية الدكتور عاصم الكاشف مدير عام السياسات والاجراءات الجمركية.

كما طالب قطاع النقل البحري، بتطبيق الكود الخاص بتداول كل مادة خطرة يتم نقلها على الميناء، وتنفيذ الاجراءات الفنية وآليات الشحن والتفريغ للبضائع الخطرة بما يمنع وقوع حوادث مشابهه، وتواجد أجهزة ومعدات مكافحة الحريق أثناء تداول البضائع الخطرة، والتأكد من الصلاحية الفنية لمعدات التداول الخاصة بالشركة قبل البدء في تفريغ أو شحن البضائع الخطرة. كما يتم التأكد على ارتداء العاملين مهمات الوقاية والسلامة والصحة المعنية أثناء تداول المواد الخطرة، ونوعية العاملين بصفة دائمة بالمخاطر الموجودة ببيئة العمل وكيفية الوقاية منها. فيما أشارت التعليمات بضرورة اخلال منطقة الشحن والتفريغ " الرصيف في دائرة نصف قطرها 100 – 200 متر أثناء تداول المواد والغازات السامة أو ذات درجة الخطورة العالية واقتصادر المختصين فقط المتواجدين بتلك المنطقة لتقليل الخسائر قدر الامكان حال وقوع حادث.

كما ذهبت التعليمات إلى عدم شحن أو تفريغ أي بضائع خطرة بدون وجود المختصين من إدارة الحماية المدنية.

يُشار إلى أن هناك خطة قد قام بها جهاز شئون البيئة، من خلال وضع خطة متكاملة لإدارة المواد الخطرة بمصر، والتى اشتملت بدورها على قاعدة بيانات تشمل 1817 مادة كيميائية تتعامل بها 6 وزارات، بالإضافة إلى مصلحتى الجمارك والدفاع المدنى، شملت عمل نظام آلى متكامل لإدارة المواد الخطرة وتحديد الطرق الخاصة بنقلها وربطها بنظام المعلومات الجغرافى، والتى ستؤدى إلى تتبع كامل لمسار المواد الخطرة بداية من دخولها البلاد حتى التخلص النهائى من متبقياتها.

يأتى ذلك إلى جانب تحديد الطرق الخاصة بنقل البضائع الخطرة واتخاذ جميع الإجراءات التى تؤمن نقلها، وتحديد المخاطر التى قد تنتج نتيجة تداول ونقل هذه المواد، وبالتالى وضع خطة الطوارئ المناسبة للأخطار التى يمكن أن تنتج، فضلاً عن عمل قاعدة معلومات تشمل إدارة المواد الخطرة المستوردة والمنتجة محليا، بالإضافة لقاعدة بيانات للمخازن وربطها بنظام معلومات جغرافى بالموانئ لتحديد الطرق

ميناء الإسكندرية يحقق ٥,٥ مليون طن بضائع خلال أغسطس الماضي بنمو ٩,٤%

كشفت إحصائيات هيئة ميناء الإسكندرية، حجم تداول خلال أغسطس الماضي بلغت قرابة 5.5 مليون طن بضائع، وذلك بنمو قدره 9.4% عن نفس الشهر من العام الماضي، منها 23% من تلك البضائع صادرات.

وحسب الربان نهاد شاهين رئيس هيئة الميناء، أن الصب الجاف تصدر حجم البضائع المتداولة، حيث شهد ارتفاعا كبيراً بواقع 36.6%، إذ تم تداول 2.5 مليون طن تقريبا خلال أغسطس ، خاصة الأقماح بنحو 824 ألف طن تقريباً.

كما شهدت أيضا حركة الحاويات ارتفاعا في حجم التداول خلال شهر أغسطس من العام الجاري مقارنةً بشهر أغسطس 2021 بواقع 3.7% حيث تم تداول أكثر من 111 ألف حاوية مكافئة تضم 2.2 مليون طن بضائع محواة تقريباً.

وفي سياق متصل فقد شهدت حركة السفن تزايداً ملحوظاً خلال شهر أغسطس 2022 بالمقارنة بأغسطس من العام السابق ، حيث تصدرت سفن الصب الجاف أكثر أنواع السفن ارتفاعا بواقع 46.8% بإجمالي 69 سفينة تليها في نسبة الزيادة عن الشهر المثيل من العام السابق سفن الحاويات بنسبة 26.2% بواقع 106 سفينة.

وفي نفس السياق سجلت السفينة THE MOTHERSHIP أقصى حمولة كلية للسفن الواردة خلال ذات الشهر بحمولة كلية تتجاوز 170 ألف طن تقريبا.

كما بلغت نسبة الزيادة في إجمالي حركة السفن بالميناء 8.5% خلال شهر أغسطس 2022 بالمقارنة بشهر أغسطس من العام السابق بواقع 345 سفينة.

وذكر رئيس الهيئة أن تلك الزيادات في معدلات التداول وحركة الملاحة بسبب الاحترافية في أداء الأعمال من قبل أطقم الإرشاد والقطر بالميناء وكذا اتباع العاملين بالهيئة للسبل التكنولوجيا المتقدمة لسرعة نهو الإجراءات المتعلقة برسو السفن ومغادرتها ورفع المعدلات القياسية لعمليات الشحن والتفريغ والسعي المستمر لتقليل التكدسات بالميناء.

الجمارك توافق على مد المخلصين صلاحية رقم التسجيل المسبق للشحنات

وافق الشحات غتوري رئيس مصلحة الجمارك، على أن يتقدم المستورد بنفسه أو من خلال وكيله من المستخلصين الجمركيين، بطلب تجديد صلاحية رقم ACID إلى رئيس الإدارة المركزية المختص وفقا للتفويض الممنوح له بشأن مد صلاحية رقم التسجيل المسبق للشحنات "ACID" وذلك في ضوء قرار وزير المالية رقم ٤٥١ لسنة ٢٠٢١

ومن المعروف أنه بعد إجراءات التسجيل المسبق للشحنات التي يقوم بها المستوردون أو وكلاؤهم من المستخلصين الجمركيين، يتم الحصول على رقم تعريفي للشحنة "ACID" والذي يتم وضعه على كافة مستندات الشحنة، ويكون له صلاحية لمدة محددة، ويتم بعدها التقدم بطلب مد صلاحية هذا الرقم مرة أخرى، في حالة أن تتأخر الشحنة عن الاستيراد.

جاء ذلك عبر مذكرة تقدم بها أحمد يوسف أبو الحسن رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس المصلحة، على رئيس مصلحة الجمارك الشحات غتوري.

وأشار يوسف إلى أن هذا يأتي بعد تقدم شكوى من بعض الشركات من طلب المواقع الجمركية من المستورد فقط أن يقدم بنفسه طلب تجديد صلاحية رقم ACID دون وكيله من المخلصين الجمركيين.

وتابع أبو الحسن عبر مذكرته، بأنه قد أثير أثناء اجتماع لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات المنعقد في ٧ سبتمبر الجاري، بتضرر إحدى الشركات من طلب المواقع الجمركية أن يتقدم المستورد بنفسه بطلب تحديد صلاحية رقم ACID إلى رئيس الإدارة المركزية المختص وفقا للتفويض الممنوح له بشأن مد صلاحية رقم ACID بموجب قرار وزير المالية رقم ٤٥١ لسنة ٢٠٢١ .

وتابع أن الإجراءات الجمركية الخاصة بنظام التسجيل المسبق للشحنات والواردة بالفصل الأول من الباب السادس من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك والصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ في المواد أرقام ١٩٦ حتى ١٩٨ قد سمحت للمستورد أو صاحب البضاعة أو وكيله من المخلصين الجمركيين باتمام الإجراءات الخاصة بهذا النظام بما فيها مد صلاحية الرقم التعريفي ACID لذلك لا يوجد ما يمنع من قيام الوكيل من المستخلصين الجمركيين بموجب التفويض الإلكتروني من

تقديم طلب تجديد رقم ACID نيابة عن المستورد.

وعلى هذا الأساس وافقت مصلحة الجمارك بتوجيه الشركة المصرية لتكنولوجيا المعلومات (MTS) بتنفيذ طلب تجديد رقم ACID إلكترونيا على منظومة نافذة ويتاح ذلك للمستورد أو صاحب البضاعة أو وكيله من المخلصين الجمركيين.

وأشار رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس المصلحة، إلى ضرورة التحرير الى المناطق الجمركية الثلاثة بقبول طلب التجديد لرقم ACID من المستورد أو صاحب البضاعة أو وكيله من المخلصين الجمركيين بموجب التوكيل الرسمي أو التفويض الإلكتروني على منصة نافذة.

تقرير دولي: أسطول السفن التجارية مرشح للنمو عالميا بنسبة ٩%

كشف تقرير ملاحي عن وجود نمو في الأسطول العالمي للسفن بنسبة ٩٪ خلال الفترة المقبلة، وحتى عام ٢٠٢٤، بينما يكون النمو في حجم الحاويات بنسبة لا تزيد عن ٢٪ فقط.

وذكر تقرير شركة ألفلاينر المتخصصة في أبحاث النقل البحري، أن السوق العالمي شهد انخفاض في إنتاج الحاويات بنسبة ٣٧٪ خلال عام ٢٠٢١، ومع هذا سيظل عدد الحاويات المتاحة للاستخدام على المستوى العالمي أكبر بكثير عن العدد المطلوب لدعم المتطلبات الحالية والمتوقعة للتجارة الدولية.

وذكر التقرير أن هذا لم يمنع شركة ميرسك العالمية، من رفع توقعاتها بشأن أرباحها السنوية للمرة الثالثة هذا العام.

وأوضح التقرير أن ميرسك رفعت توقعاتها للأرباح التشغيلية الأساسية من ٢٤ مليار دولار العام الماضي إلى ٣١ مليار دولار العام الجاري.

من ناحية أخرى توقعت شركة "دروري" الاستشارية المستقلة للبحوث البحرية أن صناعة النقل البحري من المتوقع أن تحقق أرباحا تشغيلية قدرها ٢٧٠ مليار دولار خلال العام الجاري، وهو ما يمثل أكثر من عشرة أضعاف الأرباح المحققة ٢٠٢٠.

من ناحية أخرى أعلن معهد أبحاث الاقتصاد في مدينة كيل الألمانية، مؤخرا انخفاض ملحوظ في أسعار الشحن بسفن الحاويات، التي كانت قد ارتفعت بقوة بعد اندلاع جائحة كورونا.

كما أعلن المعهد رصد حدوث تراجع بطيء في ازدحام سفن الحاويات في الخليج الألماني بسبب ركود التجارة العالمية.

وذكر المعهد أنه بغض النظر عن هذه التطورات، هناك ١٢٪ من كل البضائع المنقولة بحرا لا تزال عالقة في اختناقات مرورية قبالة موانئ الحاويات المهمة على مستوى العالم.

وأوضح مؤشر كيل للتجارة في أحدث قراءة تراجعا طفيفا في حجم واردات وصادرات ألمانيا في سبتمبر، مقارنة بأغسطس بنسبة انخفاض ٠,٥٪ و٠,١٪ على الترتيب.

وفي المقابل، أفاد المؤشر بأن حدة التراجع في الواردات في الولايات المتحدة كانت أكبر، حيث وصلت إلى انخفاض قدره ٤,٤٪، ووصلت في الصين إلى ٣,٩٪، كما ذكر المعهد أنه من الممكن لروسيا أن تتوقع زيادة طفيفة في الصادرات والواردات.

ميناء دمياط يشهد زيادة في استقبال السفن خلال سبتمبر بنسبة ٤٣ %

شهدت هيئة ميناء دمياط زيادة فى حركة السفن خلال تعاملات سبتمبر الماضي، وذلك بنسبة تصل إلى قرابة 43%، حيث حققت تداول للسفن بلغ 300 سفينة، مقارنة بنحو 210 سفن خلال سبتمبر من العام الماضي.

و بلغت سفن الصب السائل 19 سفينة، مقابل 17 سفينة خلال نفس الشهر من العام الماضي، بنمو قدره 12%، كما بلغت سفن الحاويات قرابة 81 سفينة، مقارنة بنحو 68 سفينة، بزيادة قدرها 19%.

أما سفن الخدمات فبلغت 14 سفن، مقارنة بنحو 9 سفن فقط بزيادة قدرها 56%، فيما بلغت سفن الصب الجاف نحو 71 مقارنة بنحو 81 سفينة، خلال سبتمبر من العام الماضي، بتراجع قدره 12%.

وتداول الميناء، خلال أغسطس الماضي، حجم بضائع بلغ 3.2 ملايين طن، مقارنة بنحو 3.5 مليون طن، بتراجع قدره 8% .

وتوزعت تلك البضائع بين البضائع العامة التقليدية لتصل إلى 220 ألف طن، مقارنة بنحو 248 ألف طن، بتراجع قدره 11%، أما البضائع الصب الجاف فقد بلغت 1.3 مليون طن، مقارنة بنحو 1.74 مليون طن خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة انخفاض قدرها 20% .

وأرجعت شركات الشحن والتفريغ هذا التراجع إلى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية، حيث انخفضت الكميات الواردة من منطقة البحر الأسود خلال هذا الشهر؛ نتيجة صعوبة مرور السفن.

أما بضائع الصب السائل فقد بلغت 530 ألف طن، مقارنة بنحو 493 ألف طن، بنسبة زيادة قدرها 8%، أما البضائع المحواة فقد بلغت 1.07 مليون طن، مقارنة بنحو 1.078 مليون طن خلال نفس الشهر من العام الماضي، بزيادة قدرها 01% .

وحققت هيئة ميناء دمياط معدلات تداول للحاويات بلغت 95 ألف حاوية مكافئة، مقارنة بنحو 89 ألف طن، بنمو قدره 6% .

وتم توزيع الحاويات، خلال سبتمبر الماضي، بين الحاويات الواردة 40 ألف حاوية، مقارنة بنحو 38 ألف حاوية خلال سبتمبر من العام الماضي بزيادة 7%، وحاويات صادرة بلغت 47 ألف حاوية مقارنة بنحو 43 ألف حاوية من العام الماضي، بزيادة قدرها 10%، بينما الحركة الإضافية فقد بلغت 7.1 ألف حاوية، مقارنة بنحو 8.5 ألف حاوية خلال نفس الشهر من العام الماضي، بنمو قدره 6% .

تقرير دولي يحذر من حدوث ركود في نشاط الشحن البحري خلال العام المقبل

ذكر تقرير لمجموعة الفالاينر العالمية المتخصصة في نشاط النقل البحري، أن هناك توقعات بحدوث ركود هيكلي في هذا النشاط خلال العام المقبل 2023، وذلك بسبب مخاطر الحرب الروسية الأوكرانية، وأسعار الطاقة المتصاعدة بشكل كبير، وهو ما يؤثر على التكاليف وعدم الاستقرار السياسي والتضخم العام على الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي العالمي وبالتالي على أحجام التجارة.

وأضاف التقرير أن طلبات السفن سجل خلال سبتمبر الماضي 7 ملايين حاوية مكافئة، وذلك مقارنة بنحو 6.6 مليون حاوية مكافئة عام 2008، حيث يتم تخصيص 56% من دفتر طلبات السفن المعين اليوم لأكبر خمس شركات نقل في العالم، إما من خلال التزامات الملكية أو الاستئجار.

وأشار التقرير إلى أن التخفيف من قيود التنقل المرتبطة بكورونا أدى إلى عودة أنماط الاستهلاك نحو السفر على حساب التسوق، في حين أن أسوأ اختناقات الموانئ قد تلاشت في الأشهر الأخيرة.

وحذر تقرير ألفالينر من أن عددا كبيرا من سفن الحاويات الكبيرة الجديدة ستبحر في المياه في عام 2023 في وقت يتسم فيه الطلب بالركود.

كما انخفضت سرعات خدمة الخطوط الملاحية المنتظمة بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، حيث أشار التقرير إلى كيفية تشغيل خدمات آسيا وأوروبا التي كانت تستغرق ثمانية أسابيع في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، على سبيل المثال، لتصبح حاليا من 12 – 13 أسبوعا.

وأوضح التقرير أن موسم الذروة في النقل البحري خلال العام الجاري، كان أصعف من مواسم الذروة خلال السنوات

السابقة، كما الأسابيع المقبلة تبدو ضعيفة بشكل مشابه مع تعليق مجموعة من الخدمات الراهنة.

وتوقع التقرير انخفاض المعدلات من المنقول بين آسيا الى ممر الساحل الغربي للولايات المتحدة، وهو ما قد يدفع الأسعار للإنخفاض بعد أن زادت بشكل غير مسبوق خلال العامين الماضيين.

بالتعاون مع معهد شنغهاي الدولي للنقل البحري بالصين

معهد تدريب الموانئ ينفذ دبلومة عن«التشغيل الأمثل لمحطات الحاويات»

يقوم معهد تدريب الموانئ " التابع للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا " بتنفيذ دبلومة بعنوان "التشغيل الأمثل لخدمات الموانئ ومحطات الحاويات" وذلك بالتعاون مع معهد شنغهاي الدولي للنقل البحري بالصين.

وحسب منشور صادر عن معهد تدريب الموانئ فمن المقرر أن تبدأ الدراسة من يوم الأحد 13 حتى 17 نوفمبر المقبل.

كما أن هذا يأتي في ضوء أن التحدي الأكبر الذي تواجه الموانئ ومحطات الحاويات مؤخراً هو تحسين العمليات وزيادة الإنتاجية للوصول للوضع الأمثل، خاصة في ظل بيئة تنافسية ومع ظهور الرقمنة والحوكمة الذكية وأنظمة التحول الأخضر.

وأكد المعهد أنه قد أصبح من الضروري أن تقوم الموانئ ومحطات الحاويات بتطوير استراتيجيات إدارتها لتخطيط السعة الاستيعابية للخدمات وإعادة تصميم البنية التحتية من أجل تحقيق وتعظيم الاستفادة من مختلف العمليات والخدمات.

وذكر معهد تدريب الموانئ أن معهد شنغهاي الدولي للنقل البحري بالصين واحد من الكيانات الرائدة في تدريب الموانئ ونقل الخبرات الدولية، وتطوير ورفع كفاءة العاملين بالإدارات العليا والوسطى بالموانئ والهيئات والشركات العاملة فى مجال الموانئ والنقل البحري.

وسوف يتم من خلال الدراسة مناقشة موضوعات تتعلق بالاستفادة المثلى من تشغيل الموانئ ومحطات الحاويات، ونمذجة ومحاكاة تشغيل محطة الحاويات، وتخطيط وإعادة تصميم البنية التحتية والمرافق للموانئ ومحطات الحاويات لتحسين الكفاءة التشغيلية.

كما سيتم مناقشة تقييم مؤشرات أداء الأهداف للموانئ ومحطات الحاويات، وتطوير الإنتاجية من خلال تحسين تخطيط العمليات، بالاضافة الى مناقشة إدارة الأزمات واستنباط الحلول للتغلب على تحديات الكفاءة، وتصميم إطار عمليات ميناء مستدام اقتصاديًا.

كما سيتم مناقشة الذكاء الاصطناعي ولوجستيات الموانئ الرقمية، ودراسات حالة حول نظام Blockchain والبيانات الضخمة والخوارزميات الذكية، و تقنية الواقع الافتراضي VR والتكنولوجيا الرقمية المزدوجة في لوجيستيات الموانئ.

وفقا لقرار رسمي لوزير النقل رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠٢٢

هدى عطية رئيسا للإدارة المركزية للحاويات بهيئة ميناء الإسكندرية

قرر وزير النقل تعيين هدى عطية مساعد وزير النقل للنقل البحري، لشغل وظيفة رئيس الإدارة المركزية للحاويات بهيئة ميناء الإسكندرية.

ونص قرار وزير النقل الذي يحمل رقم 558 لسنة 2022 على أن يتم تنفيذه بدءا من 3 أكتوبر الماضي، وذلك في ضوء قانون الخدمة المدنية رقم 81 لسنة 2016.

وكان قد تم تعيين هدى عطية مساعدا لوزير النقل خلال العام قبل الماضي، وتم صدور قرار رقم 467 لسنة 2022 لتجديد انتدابها في هذا المنصب.

وفي يونيه عام 2020 أصدر الفريق كامل الوزير، وزير النقل، قرارًا بتعيين هدى محمد عطية، مساعدًا لوزير النقل لقطاع النقل البحري لمدة عام.

ونص القرار رقم 323 لسنة 2020 على ندب هدى محمد عطية جاب الله الشاغلة لوظيفة رئيس الإدارة المركزية للحاويات بالمستوى الوظيفي العالية بالهيئة العامة لميناء الإسكندرية للعمل بوظيفة مساعد لوزير النقل للنقل البحري وذلك لمدة سنة.

وحصلت هدى عطية على بكالويوس التجاره عام 1985 / 1986، وبدأت حياتها الوظيفية كمترجمة بالإدارة العامة بمركز معلومات الهيئة العامة لميناء الإسكندرية عام 1998، وظلت تتنقل فى الوظائف حتى صدر قرار وزير النقل .

وأكد القرار على أن مهام مساعد وزير النقل لشئون النقل البحري، يختص بالمشاركة فى إعداد الاستراتيجية العامة للموانئ البحرية وعرضها ومراجعتها واعتمادها ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات المتعلقة بها، وكذا بالمشاركة فى وضع الخطط والسياسات العامة فى مجال النقل البحري واللوجستيات بالتنسيق مع هيئات الموانئ والهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية والجهات المعنية بالدولة ومتابعة تنفيذها، وبمتابعة تقدم اعمال المشروعات بالموانى وخطط انشاء الموانئ والمحطات الجديدة، وبالمشاركة فى وضع خطط المشروعات المستقبلية ومشروعات التطوير بالموانى

وإعداد الدراسات والبحوث فى مجال النقل البحري والخدمات والانشطة المرتبطة به، وبالمشاركة فى متابعة وتحليل وتقييم مؤشرات

الاداء لقطاع النقل البحرى وهيئات الموانئ وهيئة السلامة البحرية مع الجهات المعنية المختصة.كما يختص مساعد وزير النقل بمتابعة مشاركة مصر مع المنظمات التى يتعلق نشاطها بالنقل البحرى ومتابعة التطورات العالمية والقرارات والتعليمات الصادرة عن هذه المنظمات لوضع خطة لمواكبتها، ومتابعة التشريعات والضوابط الخاصة بنشاط النقل البحري ووضع مقترحات تحديثها وفقا لمتطلبات السوق، وتابعة التشغيل بالموانئ والجهات التابعة وعرض تقارير متابعة على وزير النقل، ومراجعة تقارير ومحاضر مجالس الإدارات لهيئات الموانئ والهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية ورفعها لوزير النقل للاعتماد، وإنهاء أي أعمال أخرى تتعلق بمتابعة نشاط النقل البحري يتم التكليف بها.

في ضوء قانون ضريبة القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦

مصلحة الجمارك توضح المعاملة الضريبية لصنف فول الصويا

أصدرت مصلحة الجمارك منشور تعريفات رقم 63 بشأن المعاملة الضريبية لصنف فول الصويا، وذلك بناء على طلب الشركة العربية لاستخلاص وتكرير الزيوت النباتية.

جاء ذلك بناء على كتاب الشركة العربية لاستخلاص وتكرير الزيوت النباتية، إلى الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء، والتي تضررت من قيام مركز كبار الممولين باحتساب قيمة نولون على قيمة الرسائل المستوردة من فول الصويا وتقدير ضريبة قيمة قيمة مضافة اعتبار من 2016 – 2017 ومطالبة الشركة بها نهاية يناير الماضي، إضافة إلى الضريبة الإضافية.

وأكدت شاهيناز محمود رئيس الإدارة المركزية للدراسات الضريبية، بمصلحة الضرائب، أنه وفقا لأحكام القانون رقم 67 لسنة 2016 بإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم 3 لسنة 2022 ولائحته التنفيذية، وما انتهى إليه الرأي فإنه طبقا لنص المسلسل 7 من المادة 10 من القانون المشار إليه بعالية، أن تقدر قيمة السلع المستوردة من الخارج في مرحلة الإفراج الجمركي عنها من الجمارك بالقيمة المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية بما فيها الخدمات المرتبطة بالسلع المستوردة مضافا إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة.

كما أنه وفقا لنص الفقرة الثالثة من المسلسل رقم 5 من المادة 11 من اللائحة التنفيذية للقانون بعالية تنص على " في جميع الأحوال على مصلحة الجمارك تحصيل الضريبة على الخدمات الخاضعة للضريبة بما فيها النولون التي تؤدي على السلع المستوردة سواء كانت تلك السلع خاضعة أو معفاة بذات الفئة المقررة قانونا على الخدمة".

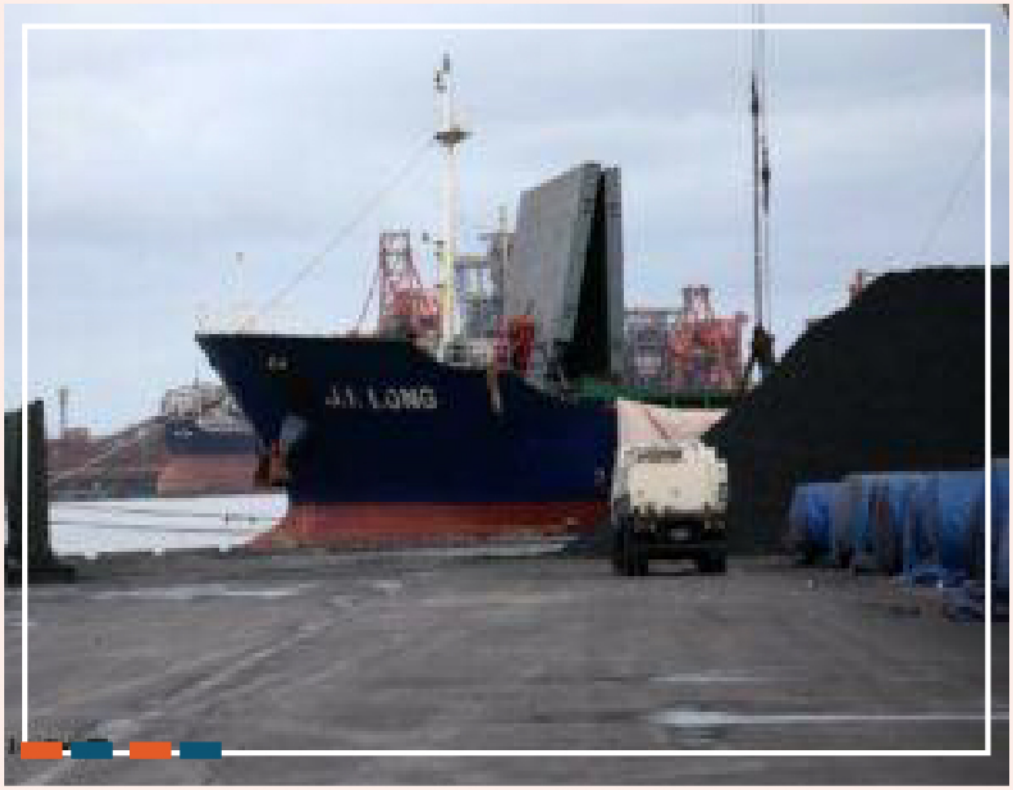

وعلى هذا الأساس فإنه بالنسبة للسلع المستوردة بنظام سيف (CIF) التي تخضع للضريبة على القيمة المضافة، لا يتم تحصيل الضريبة على قيمة النولون مرة أخرى لسابقة إدراج خدمة النولون ضمن قيمة السلع المستوردة.

وأشارت محمود أن الشركة قامت باستيراد فول الصويا بنظام (CIF) وطبقا لهذا النظام يكون سعر الصنف فول الصويا شامل قيمة النولون، ونظرا لكون هذا الصنف معفي من الضريبة على القيمة المضافة، وعليه فإن مصلحة الجمارك لم تقم بتحصيل الضريبة المستحقة على خدمة النولون الخاصة بهذا الصنف.

وهو الأمر الذي انتهت معه المصلحة إلى أحقيتها في مطالبة الشركة بسداد الضريبة المستحقة على خدمة النولون عن الفترة من 2016 – 2017، علما بأنه وفقا لأحكام القانون رقم 3 المعدل لبعض أحكام القانون رقم 67 لسنة 2016 المشار إليه بعالية فإن خدمات النولون المؤداة على ما يستورد من البقول والحبوب وملح الطعام والتوابل المصنعة معفاة من الضريبة على القيمة المضافة اعتبارا من 27 يناير الماضي، وهو تاريخ العمل بهذا القانون وذلك دون الإخلال بحق المصلحة في مطالبة الشركة بالضريبة المستحقة على خدمة النولون والتي سوف يسفر عنها فحص الفترات اللاحقة حتى تاريخ صدور القانون رقم 3 لسنة 2022 في 26 يناير الماضي.

أما بالنسبة للفترة من بداية العمل بالقانون المشار إليه بعالية 27 يناير الماضي فلا يتم مطالبة الشركة بالضريبة على خدمة النولون وفقا لأحكام المسلسل 15 من قائمة السلع والخدمات المعفاة من ذات القانون.

ومن ثم أكدت مصلحة الضرائب، أن قيام كبار الممولين باحتساب ضريبة قيمة مضافة على قيمة النولون على الرسائل المستوردة من فول الصويا عن الفترة من 2016 – 2017 يتفق مع صحيح أحكام القانون.

هيئة ميناء دمياط تعقد ندوة عن تحسين القدرات التنافسية للموانئ البحرية المصرية

نظمت هيئة ميناء دمياط، بالتعاون مع معهد الدراسات العليا البحرية، ندوة بعنوان (تحسين القدرات التنافسية للموانئ البحرية المصرية)، برئاسة اللواء بحرى أحمد عبد المعطي حواش رئيس مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط ، وحضور اللواء بحري طارق عدلى نائب رئيس مجلس الإدارة للتشغيل، والعميد مهندس أحمد عثمان نائب رئيس مجلس الإدارة للتخطيط والاستثمار، والدكتور سامح فرحات السيد مساعد عميد معهد الدراسات العليا البحرية لشئون التعليم، والدكتور سامح قباري راشد مساعد عميد المعهد للبرامج الدولية والتسويق.

كما حضر الندورة كل من الدكتور عبد الخالق كمال الدين سليمان رئيس وحدة الجودة، والدكتور مختار حبشي هنيدي رئيس وحدة المتابعة الإدارية، والدكتور خالد سالم رئيس وحدة التسويق بالمعهد، وعدد من ممثلي التوكيلات الملاحية والشركات والمجتمع الملاحي والشخصيات العامة.

وتناولت فاعليات الندوة عرضًا تقديميًّا عن محطات الميناء والمشروعات الحالية والمستقبلية والفرص الاستثمارية بالميناء.

كما استعرض الدكتور خالد سالم آثار القدرات التنافسية الناتجة عن دمج الموانئ، وأهم الفرص والتحديات التى تواجه الموانئ المصرية في ظل التكامل الأفقي.

بشكلها الحديث لم تعد مكان يتم فيه شحن البضائع وتفريغها فقط، بل أصبحت حلقة في سلسلة النقل الدولي ومكانًا تتشابك فيه

من جانبه أوضح اللواء بحري أحمد حواش أن وزارة النقل أولت أهمية كبرى لتطوير صناعة النقل البحري و الأنشطة المرتبطة بها، حيث أقرّت إستراتيجية شاملة لتطوير منظومة النقل البحري والموانئ المصرية وزيادة قدراتها التنافسية في ضوء توجهات الدولة نحو التحول إلى مركز عالمي للتجارة و اللوجيستيات على المستوى الإقليمي والأفريقي والعالمي، وهو الأمر الذي تُوليه القيادة السياسية اهتمامًا بالغًا.

كما أشار إلى أن وزارة النقل تتبنى سياسة مرنة لجذب الاستثمارات والشراكات لتطوير عناصر منظومة النقل؛ وعلى رأسها الموانئ البحرية من خلال تطوير البناء المؤسسي والتشريعي ومسايرة التطورات الحديثة بمجالات الإدارة والتشغيل لتحقيق الاستفادة المثلى من المزايا التنافسية للموانئ المصرية، خاصة أن الموانئ

جميع الأطراف المشارِكة في منظومة النقل، وسط منافسة شديدة تتنافس بها الموانئ بتميزها و تفردها في تقديم خدماتها، ومعيارها الأساسي "تحقيق رضا العملاء".

وذهب رئيس الهيئة إلى أهمية استعراض التجارب الدولية والفرص والتحديات لتبادل الآراء والخبرات للوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد متخذ القرار على تطوير أداء الموانئ وتحسين قدراتها التنافسية، وفقًا للقرارات المتخذة مؤخرًا.

وتناولت فاعليات الندوة عرضًا تقديميًّا عن محطات الميناء والمشروعات الحالية والمستقبلية والفرص الاستثمارية بالميناء.

كما استعرض الدكتور خالد سالم آثار القدرات التنافسية الناتجة عن دمج الموانئ، وأهم الفرص والتحديات التى تواجه الموانئ المصرية في ظل التكامل الأفقي.

تعليمات جمركية بشأن الرسائل المرفوضة من الجهات الرقابية والمباعة بالمهمل

أصدرت الدكتورة نجوى شحاته رئيس الإدارة المركزية للسياسات والإجراءات الجمركية، بمصلحة الجمارك منشور إجراءات رقم 16 لسنة 2022 بشأن الرسائل المرفوضة من الجهات الرقابية المختصة والمباعة بالمهمل.

ونص المنشور على أنه لا يتم السماح بإعادة تصدير الرسائل المرفوضة من الجهات الرقابية المختصة والمباعة بالمهمل برسم إعادة التصدير أو التي يطلب أصحابها إعادة تصديرها إلا من ذات الميناء المتواجدة فيه دون نقلها إلي موانئ أخري ما لم يكن الشحن إلى وجهة ليس لديها خط ملاحي بهذا الميناء.

كما نص المنشور على أن يتم هذا الإجراء شريطه تقديم إفادة من غرفة الملاحة المختصه بذلك، وموافقة رئيس الإدارة المركزية المختص وبعد أخذ الإجراءات والضمانات الجمركية المقررة في هذا الشأن على أن تنقل هذه البضائع تحت الرقابة الجمركية والحراسة الشرطية.

وذكرت رئيس الادارة المركزية للسياسات والاجراءات الجمركية، أن هذه التعليمات تأتي توحيدا للاجراءات الجمركية وتيسيرا على المتعاملين مع الجمارك وتحقيقا للشفافية بشأن نقل البضائع المرفوضة من الجهات الرقابية والمباعة برسم اعادة التصدير.

كما تأتي التعليمات بعد موافقة الشحات غتوري رئيس مصلحة الجمارك، في أغسطس الماضي بشأن إعادة تصدير بضائع غر مسموح بدخولها للبلاد.

وتضمن قانون الجمارك الجديد، حزمة من الضوابط بشأن التعامل مع البضائع المرفوضة رقابيا، سواء الإعدام داخل الدوائر الجمركية، أو إعادة التصدير، وفيما يلي نستعرض هذه التفاصيل وفقا لما ورد بنص القانون.

ووفقا للقانون: فإن للمصلحة ولملاك البضائع أو وكلائهم بعد تقديم البيان الجمركي طلب تحليل بعض البضائع للتحقق من نوعها أو مواصفاتها أو مطابقتها للأنظمة الرقابية، علي نفقة ملاكها، ولهم أن يعترضوا على نتيجة التحليل وأن يطلبوا إعادته علي نفقتهم في المعامل المعتمدة رسميًا، ما لم تكن البضائع من الأصناف التي تتأثر نتيجة تحليلها بمضي المدة، وفي هذه الحالة تكون نتيجة التحليل نهائية.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الشروط والقواعد المتعلقة بتطبيق حكم هذه المادة.

وتتولي الجهات الرقابية المختصة إعدام البضائع المرفوضة رقابيًا داخل الدائرة الجمركية أو خارجها في حضور مندوب عن المصلحة ومالك البضاعة أو وكيله، فإذا تخلف مالك البضاعة أو وكيله عن الحضور يحرر محضر بذلك، وفي جميع الأحوال يكون الإعدام على نفقة مالك البضاعة.

وإذا رأت الجهات الرقابية عدم إعدام هذه البضائع لأى سبب تقتضيه المصلحة العامة، تعين علي مالك البضاعة إعادة تصديرها.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات إعدام البضائع أو إعادة تصديرها والمدد التي يجب أن يتم خلالها وكذلك حالات رد الضريبة السابق سدادها عنها بعد خصم ما قد يكون مستحقًا عليها.

الجمارك: تحصيل القيمة الأعلى في فاتورتين مرفوعتين من المورد الأجنبي بمنصة كارجو اكس

أصدرت إدارة البحوث الفنية بمصلحة الجمارك، فتوى بخصوص استفسار رئيس الادارة المركزية لجمارك القاهرة، بشأن اتخاذ الاجراءات على البيانات الجمركية بمركز لوجستي الطيران حال وجود فاتورتين وأحيانا أكثر مرفوعة على منصة كارجو اكس لنفس البيان الجمركي من المورد الأجنبي بقيمتين مختلفتين مع تشابه كافة البيانات الأخرى بالفاتورتين .

وأشار مسئولى ادارة البحوث الفنية بمصلحة الجمارك، أنه على ضوء ما تحقق في شأن الواقعة المعروضة حالتها بأن الفاتورتين مرفوعتين على منظومة كارجو اكس بمعرفة المورد الأجنبي، وقد تحقق اطلاع الجمرك المختص عليهما وثبت إقرار المستورد بالقيمة الأقل، فان الواقعة وان انطوت على الفعل المادي المكون لجريمة التهريب الجمركي متمثلا في صورة فواتير تحمل بيانات متطابقة فيما عدا القيمة أعلى من الأخرى، إلا أنه لم يثبت قيام المستورد بتقديم أيهما، مما ينتفي معه تحقق ارتكاب المستورد لجريمة التهريب الجمركي بركنيها المادي والمعنوي وعلى الأخص القصد الجنائي لثبوت اطلاع الجمرك على الفاتورتين، وامكان رفضهما وقبول الأعلى فيهما .

وأكدت ادارة البحوث الفنية بمصلحة الجمارك، أنه يقترح في هذه الحالة قبول الفاتورة الأعلى كقيمة للإغراض الجمركية، خاصة إن لم يكن هناك سعرا أعلى مقبولا لذات الصنف، مع تحصيل الفرق في

الضرائب المستحقة بين الفاتورة الأعلى والقيمة المقر عنها ، وبالتالي يظل القدر المتبقي منه أن الواقعة على هذا النحو تنطوي على مخالفة جمركية طبقا لاحكام المادة 74 / فقرة أخيرة " من قانون الجمارك رقم 207 لسمو 2020 والتي تنص على أنه " تفرض غرامة تساوي نصف الضريبة الجمركية المعرضة للضياع في حالة تقديم بيانات عن القيمة للأغراض الجمركية على نحو ينقصها بما لا يجاوز 20% بشرط أن تلتزم المصلحة باتفاقية التقييم للأغراض الجمركية مع مراعاة تحصيل الغرامات طبقا للاجراءات الواردة بنص المادة 76 من قانون الجمارك 207 لسنة 2020 ، وذلك في ظل أن المورد الاجنبي والذي قام برفع الفاتورتين خارج البلاد وغير خاضع للقوانين المصرية. يذكر أن الفصل الثاني من قانون الجمارك الجديد الصادر بالقانون رقم 207 لسنة 2020، تناول تنظيم "وعاء الضريبة"، محددا طريقة حساب القيمة الجمركية للبضائع.

وتنص المادة (16) من القانون على أنه مع مراعـــاة أحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون جمهورية مصر العربية طرفًا فيها، تكون القيمة الواجب الإقرار عنها للأغراض الجمركية في حالة البضائع الواردة هي قيمتها الفعلية مضافًا إليها جميع التكاليف والمصروفات الفعلية المتعلقة بالبضائع حتي ميناء الوصول في أراضي الجمهورية، علي أن يتضمن الإقرار العناصر التفصيلية للبضاعة والقيمة المتعلقة بها للأغراض الجمركية.

وإذا كانت القيمة محددة بنقد أجنبي، فتقدر علي أساس سعر الصرف المعلن من البنك المركزي في تاريخ تسجيل البيان الجمركي أو السعر المعلن بقرار من الوزير، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وأوضاع وقواعد تطبيق هذه المادة .

ووفقا للمادة (17)، تكون القيمة الواجب الإقرار عنها للأغراض الجمركية بالنسبة للبضائع المعدة للتصدير مساوية لسعر البضائع مضافًا إليها جميع التكاليف والمصروفات الفعلية حتي ميناء التصدير في تاريخ تسجيل البيان الجمركي المقدم عنها ، ولا تشمل هذه القيمة أي ضرائب ورسوم أخري، علي أن يتضمن الإقرار العناصر التفصيلية للبضاعة والقيمة المتعلقة بها للأغراض الجمركية، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الشروط والضوابط المتعلقـــة بتحـديد قيمة تلك البضائع.

تعرف على أهم القرارات المنظمة للتصرف في البضائع المهمل بالمنافذ الجمركية

تستهدف وزارة المالية ومصلحة الجمارك عبر القرارات المختلفة بتقليل تواجد البضائع المهمل بالموانئ سواء البحرية أو البرية والجوية، وذلك بهدف أن تكون المنافذ الجمركية منافذ خروج للبضائع وليست تخزين لها.

وترصد " نافذة الملاحة " تسلسل القرارات المنظمة للبضائع المهمل، والتي يتم تعريفها بأنها البضائع المتواجدة فى المخازن الجمركية أو على الأرصفة داخل الموانئ، أو الأشياء التى يتركها المسافرون فى المكاتب الجمركية وتقاعس أصحابها عن سحبها بعد إخطارهم بخطاب موصى عليه بعلم الوصول أو عن طريق الإعلان بجهة الإدارة.

قرار رئيس مصلحة الجمارك 114 لسنة 2020

وكانت أهم القرارات الصادرة في هذا الشأن خلال العامين الماضيين قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم 114 لسنة 2020 والصادر في أغسطس من نفس العام، وهو القرار الذي جاء بعد انفجار ميناء بيروت بسبب وجود بضائع مهمل بالميناء أدت الى الحادث.

ونص القرار على تخفيض المدة المقررة لبيع بضائع المهمل المتواجدة بالمخازن، أو على الأرصفة داخل الموانئ والأشياء التي يتركها المسافرون في المكاتب الجمركية وتقاعس أصحابها عن سحبها بعد اخطارها بخطاب موصي عليه بعلم الوصول أو عن طريف الاعلان بجهة الادارة لتصبح شهرا واحدا بدلا من أربعة أشهر طبقا لما أجازته المادة 126 من قانون الجمارك والمادة 193 من لائحته التنفيذية.

كيف نظم قانون الجمارك البضائع المهمل

وفي نوفمبر من عام 2020 أصدرت وزارة المالية القانون رقم 207 لسنة 2020 باصدار قانون الجمارك الجديد، وذلك بعد موافقة مجلس النواب على مسودة القانون.

ونظم الباب الثامن بالقانون اجراءات بيع البضائع بالمنافذ الجمركية المختلفة، وذلك عبر المادة 66 ، والتي نصت على أن للمصلحة بيع البضائع التي ألت اليها نتيجة تصالح أو مصادرة أو تنازل، والبضائع المودعة في المستودعات اذا لم يقم أصحابها عنها أو إعادتها للخارج أو نقلها الى منطقة حرة أو منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة من تاريخ انتهاء مدة الايداع والتي تحددها اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك.

كما تشمل تلك البضائع المودعة بالمخازن الجمركية المؤقتة أو على الارصفة في الموانئ اذا مضى على بقائها المدة المقررة باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وفي حالة ما اذا كانت البضائع قابلة للتلف أو النقصان فلا يجوز بقاؤها الا للمدة التي تسمح بها حالتها، فاذا لم تسحب قبل انتهاء هذه المدة بوقت مناسب بقدرة الجمرك المختص يحرر محضر لاثبات حالتها ويتولي بيعها مباشرة.

وتشمل البضائع التي يتم بيعها بمعرفة الجمارك أيضا البضائع المتروكة التي لم يعرف ملاكها ولم يطالب بها اذا انقضى شهرا على تركها، وكذا الموجودات الخاصة بالمشروعات الملغاة من المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة والمناطق الحرة وذلك دون الاخلال بالمادة 38 من قانون الاستثمار الصادر رقم 72 لسنة 2017

كيف نظمت اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك البضائع المهمل

وفي أول سبتمبر من العام الماضي 2021 أصدرت وزارة المالية، القرار رقم430 لسنة 202 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادر بالقانون رقم 207 لسنة 2021.

ونص اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك عبر المادة 137 أن تكون مدة بقاء البضائع بالمخازن المؤقتة شهرين أما البضائع القابلة للتلف أو النقصان فلا يجوز إبقاؤها الا للمدة التي تسمح بها حالتها، ويجوز في الأحوال التي يقتضيها الصالح العام مد هذه المدة بموافقة وزير المالية أو من يفوضه.

تعليمات رئيس مصلحة الجمارك خلال يوليو الماضي

وخلال يوليو الماضي أصدر الشحات غتوري رئيس مصلحة الجمارك، تعليمات جديدة بخصوص مكوث فترة البضائع المهمل بالموانئ المصرية.

ونصت التعليمات على ضرورة مراعاة المنافذ الجمركية، ارفاق اصل قرار النيابة المختصة بايداع المضبوطات بمخازن الجمارك، وكذا ارفاق صورة من محضر الضبط معتمد أو صورة طبق الاصل منه.

كما نصت على ان تحال المستندات الى ادارة الشئون القانونية للدراسة، وفي حال كفايتها يؤشر بمعرفتها الى ادارة المهمل بالتخزين واستيفاء الاجراءات والي المنافذ الجمركية ولا مانع الدخول.

كما تقوم ادارة المهمل بالاستلام وتحرير استمارة المعاينة 94 ك . م وتحرير نموذج 17 ك . م، كما يستوفي توقيع القادم بالتسليم على استمارة المعاينة، كما انه اذا كانت المضبوطات سيارات يحرر لها فحص فني بمعرفة مرور جمرك التخزين او يكتفي بمطابقة فحص المرور اذا كان مرفق بمستندات التسليم .

ونصت التعليمات على أن تحال استمارة المعاينة الى ادارة التعريفة لاستيفاء البند والسعر وجهات العرض الرقابية، كما تحال اصول استمارة المعاينة ونموذج ك 17 ك . م الى ادارة القضايا بعد منحها رقم مضبوطات بالسجل المعد لذلك، كما يحتفظ بصورة من المستندات لدى ادارة المهمل التابعة.

وأكدت التعليمات على أن تلتزم ادارة الشئون القانونية بمتابعة موقف القضية واخطار ادارة المهمل بما يستجد لاتخاذ شئونها، على أن تقوم الاخيرة بعرض وجه التعامل مع المضبوطات طبقا لذلك على الادارة القانونية المختصة لاصدار القرار اللازم.

وأكدت التعليمات، على أن يحظر على ادارة المهمل التصرف في البضائع او السيارات محل القضايا الا بناء على تأشيرة من ادارة الشئون القانونية المختصة مدعوما بصورة من قرار النيابة بالتصرف ان وجد، وفي حالة التأخر في الرد أو رفض التصرف يعرض على رئيس مصلحة الجمارك لتقرير ما يلزم لذلك.

تعليمات أغسطس بموجب منشور 64 لسنة 2022

وأصدر الشحات غتوري رئيس مصلحة الجمارك في 22 أغسطس الماضي منشور تعليمات رقم 64 لسنة 2022 ، والذي نص على مراعاة التزام جميع الإدارات الجمركية المعنية بعدم إحالة البضائع سريعة التلف أو القابلة للنقصان إلى الإدارات العامة للمهمل والبيوع لإتمام إجراءات بيعها إلا بعد العرض على رئاسة المصلحة.

ونص المنشور على أن يكون هذا بموجب محضر إثبات حالة، موضحاً به حالة البضاعة وتاريخ انتهاء صلاحيتها لتقرير ما يلزم بشأنها.

وذهبت التعليمات الى ضرورة تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة لمدة ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار منعاً للمساءلة، علي أن يعاد النظر فيها بعد ذلك.

وأشار غتوري المنشور على أن صدور تلك التعليمات تأتي تنفيذا لأحكام قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 430 لسنة 2030.

كما أنها تأتي نظرا لما تلاحظ من قيام بعض الإدارات العامة للمهمل والبيوع من اتخاذ إجراءات البيع لسلع سريعة التلف رغم طول فترة صلاحيتها. كما نص المنشور على أن السلع الموقوف استيرادها سواء بالملحق رقم (1) المرافق للائحة الاستيرادية أو بناء على قرار من وزير التجارة والصناعة – أو السلع التي تم فحصها معمليا وتم رفضها لعدم مطابقتها للمواصفات القياسية الفنية فلا يسمح بالبيع برسم الوارد، على أن يتم البيع بشرط إعادة التصدير وذلك بعد موافقة الجهة المختصة، أو أن يتم التصرف في هذه السلع بأي طريقة أخري بناء علي موافقة الجهة المختصة وفقا للقواعد المنظمة لها.

منشور 65 لسنة 2022 الصادر نهاية أغسطس

وفي نهاية أغسطس أصدر رئيس مصلحة الجمارك الشحات غتوري، منشور رقم 65 لسنة 2022 والذي جاء الحاقا بمنشور تعليمات رقم 60 لسنة 2022 فيتم مراعاة الالتزام بأن يكون تجديد مدة ايداع البضائع المودعة بالمخازن المؤقتة بالموانئ والمحددة بشهرين طبقا للمادة 137 من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك بأن تكون على النحو التالي.

ونص المنشور على أن المواد الغذائية لا تجاوز مدة التجديد لها شهرين، وباقي البضائع لا تجاوز مدة التجديد لها أربعة أشهر.

ونص المنشور على أنه إضافة إلى الشهرين النصوص عليهما في المادة رقم 137 المشار إليها في هذا المنشور.

كما نص المنشور على أن تسري تلك التعليمات لمدة سنة أشهر من تاريخ 29 أغسطس الماضي ويعاد النظر بعد ذلك، وفي جميع الأحوال لا يجوز ابقاء البضائع القابلة للتلف أو النقصان المودعة بالمخازن المؤقتة أكثر من المدة التي لا تسمح بها حالتها.

وأكد رئيس مصلحة الجمارك أن تلك التعليمات يتم سريانها لمدة 6 أشهر فقط، على أن يعاد النظر فيها بعد ذلك، كما أنه في جميع الأحوال لا يجوز إبقاء البضائع القابلة للتلف أو النقصان المودعة بالمخازن المؤقتة أكثر من المدة التي تسمح بها حالتها.

وأوضح رئيس مصلحة الجمارك، أن تلك التعليمات الجديدة تأتي بهدف ضمان سرعة التصرف في السلع سريعة التلف والقابلة للنقصان حفاظا على حقوق الخزانة العامة للدولة دون الإخلال بحقوق المستوردين.

تعليمات الجمارك في سبتمبر: عدم إحالة البضائع بالموانئ للمهمل إلا بعد العرض على رئاسة المصلحة

وفي 20 سبتمبر الماضي، أصدر الشحات غتوري رئيس مصلحة الجمارك، وكيل أول وزارة المالية، منشور تعليمات جديدا بشأن التصرف في البضائع المهمل بالموانئ المصرية.انواعها المتواجدة بالموانئ إلى الإدارات العامة للمهمل أو اتخاذ اجراءات بيعها في المزادات إلا بعد العرض على رئاسة المصلحة بمحضر إثبات حالة.

وتم تنفيذ تلك التعليمات اعتبارا من 20 سبتمبر وحتى نهاية ديسمبر

المالية: منح المهلة الكافية للمستوردين لإنهاء الإجراءات اللازمة للإفراج الجمركى

وخلال سبتمبر الماضي أيضا أصدر الدكتور محمد معيط وزير المالية، قرارًا بعدم السماح للإدارات الجمركية بإحالة أي من البضائع المتواجدة بالموانئ أو المخازن المؤقتة، بما في ذلك البضائع القابلة للتلف أو النقصان، إلى الإدارات العامة للمهمل، أو اتخاذ إجراءات بيعها إلا بعد موافقة مباشرة من وزير المالية، بناءً على عرض رئيس مصلحة الجمارك بمذكرة تعدها الإدارة المختصة تتضمن بيان حالة البضاعة، وتاريخ انتهاء صلاحيتها إن وجد، وذلك استجابة للمجتمع الصناعي والتجاري وتقديرًا للظروف المحلية والعالمية الراهنة، على نحو يسهم في منح المستوردين لمهلة الكافية لإنهاء الإجراءات اللازمة للإفراج الجمركي، واستيفاء المستندات المطلوبة من الجهات ذات الصلة.

وأكد الوزير أن الوزارة حريصة على اتخاذ أي إجراءات استثنائية تسهم في تيسير الإفراج عن الواردات وتخفيف الأعباء عن المستثمرين في مواجهة الأزمة العالمية، التي أثرت على مختلف اقتصادات الدول حيث تتشابك تداعيات جائحة كورونا مع الآثار السلبية للحرب في أوروبا بما في ذلك الموجة التضخمية الحادة، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، نتيجة لاضطراب سلاسل الإمداد والتوريد.

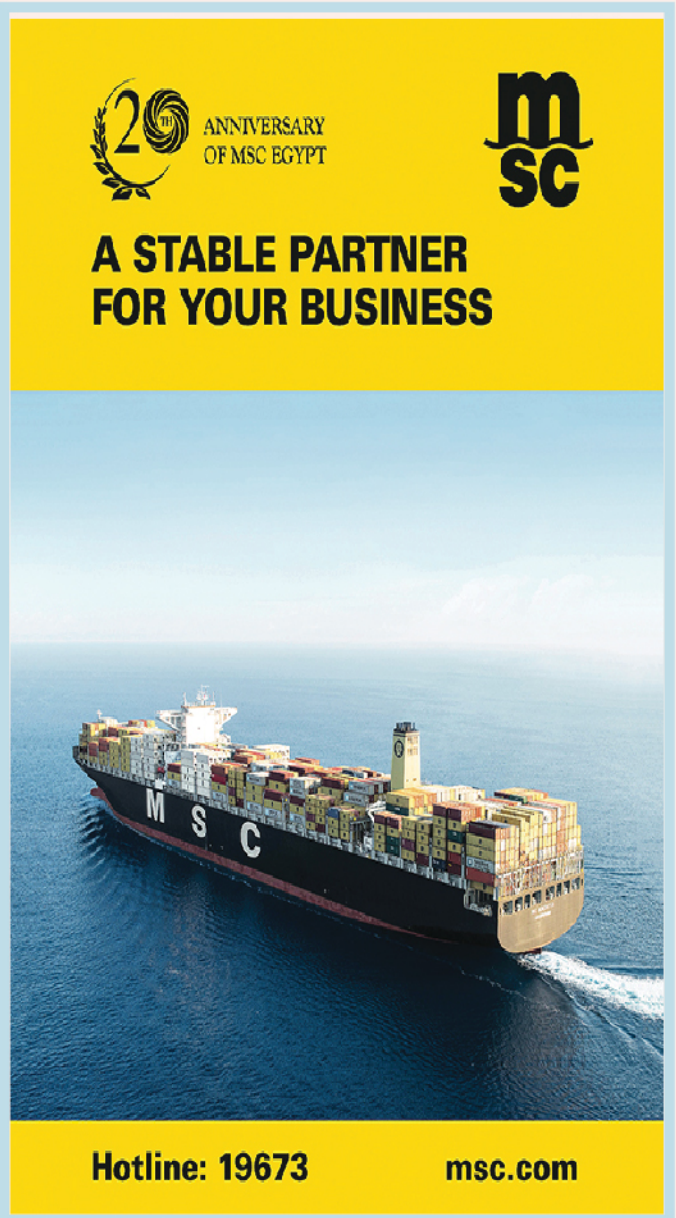

خط CMA-CGM الفرنسي يفرض رسوما إضافية من الساحل الشرقي الأمريكي والخليج إلى غرب إفريقيا

أعلنت شركة النقل البحري الفرنسية CMA CGM عن رسوم إضافية جديدة لموسم الذروة (PSS) من الساحل الشرقي للولايات المتحدة (USEC) ومن الخليج إلى دول غرب إفريقيا.

وأكد الخط الفرنسي والذي يعد ثالث خط ملاحي في العالم في نقل الحاويا، أنه من المقرر أن يتم تطبيق تلك الزيادة من أول نوفمبر المقبل وحتى نهاية ديسمبر القادم.

وحسب الخط الفرنسي، أنه سيتم تطبيق الزيادة الجديدة على الحاويات المنقول بتلك المناطق وقدرها ٤٠٠ دولار أمريكي لكل حاوية مبردة، وذلك باستثناء دولة نيجيريا من تلك الزيادة.

كما أكد الخط "CMA CGM" عن بدء برنامج حافز جديد مبكر لإعادة الحاويات، تحت اسم "TEUs to Trees"، بهدف زيادة التخفيف من تغير المناخ في الولايات المتحدة مع المساعدة في سيولة وسرعة سلسلة التوريد.

ودخل البرنامج حيز التنفيذ في أول أكتوبر ٢٠٢٢ وسيستمر حتى ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٢، مؤكدة أن برنامج

الحوافز الجديد هذا هو فرصة لمكافأة العملاء على القيام بدورهم لزيادة توافر المعدات مع مساعدتهم أيضًا على تعويض بصمتهم البيئية.

وأشارت شركة النقل الفرنسية إلى أن أرصدة الكربون التي ستشتريها نيابة عن عملائها ستُستخدم لتوسيع الغابات الأمريكية ، ودعم مشاريع المرونة الحضرية في المجتمعات الضعيفة ودفع إنشاء مشاريع تعويض إضافية في الولايات المتحدة.

وقامت CMA CGM أيضًا بتوسيع حافز إعادة الحاويات المبكر الجديد هذا لتغطية كل من الحاويات المبردة والجافة بالإضافة إلى كل محطة في المحيط الأمريكية حيث تتلقى الشركة الصناديق الفارغة.

وقالت الشركة في إعلان: "هذا يمكّن الشاحنين من جميع الأحجام والمواقع من تعويض انبعاثات الكربون والمساهمة بشكل إيجابي في المشاريع الاجتماعية والبيئية في الولايات المتحدة".وأشارت شركة الشحن الفرنسية إلى أن TEUs to Trees هو برنامجها الثالث لتشجيع الاستلام المبكر للحاويات وإعادتها.

وأوضحت CMA CGM أنه خلال المشروع الجديد، سيتلقى كل مستورد قابل للتطبيق (المرسل إليه المدرج في بوليصة الشحن) ٢,٥ طن من أرصدة الكربون لكل حاوية يتم إرجاعها خلال لحساب الائتمان، كما ستستخدم CMA CGM بيانات معاملات تبادل البيانات الإلكترونية (EDI) ولن تتطلب فواتير أو وثائق إضافية من العملاء. في نهاية البرنامج ، سيتم إصدار شهادة رسمية لتعويض الكربون للعملاء لإجمالي الأرصدة المكتسبة.

وأوضحت الشركة أنها تعمل على تشجيع العملاء على إرجاع الحاويات في وقت أقرب يوفر حاويات إضافية لحجوزات التصدير، وسيؤدي نوع الحافز الذي نقدمه إلى تشكيل مشاريع اجتماعية – بيئية جديدة في الولايات المتحدة.

غرفة ملاحة الإسكندرية تنفذ ورشة بعنوان Chartering Introduction &Laytime Calculation

نفذت لجنة التدريب برئاسة الاستاذ/ هادي الحمامصي ورشة عمل تحت عنوان (Chartering Introduc- tion &Laytime Calculation) .

وقد حاضر في الندوة الأستاذ / حازم إسماعيل مدير تطوير الأعمال بشركة وكالة الخليج مصر المحدودة- " GAC Egypt .

كان ذلك يوم الاثنين الموافق ١٧ أكتوبر الماضي، وذلك بمقر غرفة ملاحة الإسكندرية، وبمشاركة ٢٢ متدرب من الشركات اعضاء الغرفة.

ونضمنت ورشة العمل عددا من الموضوعات الرئيسية التي تم مناقشتها على النحو التالي Contracts of Affreightment ، Type of Charter Parties ، Financial Responsibilities "Own- ers/Charts Costs & Risk".

كما شملت موضوعات Shipping Glossary ، و-Laytime Calcula- tion ، وQ&A Case Study . وفي نهاية ورشة العمل قامت الأستاذة/ رشا محفوظ نائب رئيس لجنة التدريب , و الأستاذ/ محمد العطار مقرر لجنة التدريب بالنيابة عن الأستاذ/ هادي الحمامصي رئيس اللجنة، بتسليم المحاضر شهادة شكر لسيادته عن مجهوداته خلال ورشة

العمل .كما تم تسليم المتدربين نهاية ورشة العمل شهادة تفيد الحضور متمنين للجميع دوام التوفيق والتعاون .

أسعار شحن الغاز المسال تترقب ارتفاعات قياسية لأول مرة منذ يناير الماضي

أكد تقرير صادر عن منصة " سبارك كومودیتي " والمعنية بشؤون الطاقة العالمية وبيانات شحن الغاز الطبيعي المسال، أن أسعار شحن الغاز المسال تنتظر قفزة كبيرة خلال الفترة المقبلة.

وحسب التقرير فان ذلك يأتي بالتزامن مع ارتفاع أسعار التأجير الفوري لأسطول ناقلات الغاز الطبيعي المسال العالمي هذا الأسبوع، وتقترب من مستويات قياسية في المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ.

وذكرت البيانات الخاصة بمنصة سبارك كومودیتي بأن أسعار التأجير تضاعفت، خلال الأسبوعين الماضيين، لتتجاوز ٢٠٠ ألف دولار يوميا في حوضيْ المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ قبل الشتاء.

وأشارت المنصة إلى أن أسعار شحن الغاز المسال الفورية في المحيط الأطلسي ارتفعت أكثر من ٣٠٠ ألف دولار يوميا، يوم الخميس ٢٩ سبتمبر الماضي؛ حيث تضيق السوق بسرعة، مقتربة من أعلى مستوياتها على الإطلاق عند ٣٢٢ ألفًا و ٥٠٠ دولار منذ يناير ٢٠٢١.

كما وصلت أسعار شحن الغاز المسال لناقلات الدفع الكهربائية ثلاثية الوقود التي تعمل بالديزل (تي إف دي تي) سعة ١٦٠ ألف متر مكعب إلى ٣٠٨ آلاف و٧٥٠ دولارا يوميا في المحيط الأطلسي، يوم الخميس ٢٩ سبتمبر الماضي.

وذكرت منصة سبارك كومودیتي أن أسعار شحن الغاز المسال في حوض المحيط الأطلسي قفزت بمقدار ٣٦,٢٥ دولارًا، كما ارتفع سعر الشحن عبر المحيط الهادئ من ١٤ ألفًا و٧٥٠ دولارًا إلى ٢٦٧ ألفا و ٢٥٠ دولارا يوميا الخميس الماضي.

كما ارتفعت أسعار الغاز الأوروبية، هذا الأسبوع، بعد تقارير عن ٤ تسربات غاز على الأقل في كل من خطي أنابيب نورد ستريم في بحر البلطيق، اللذين بُنِيَا لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر ألمانيا.

وترجع المنصة أن يكون هذا هو السبب وراء القفزة في أسعار الشحن الفوري؛ حيث تتطلع أوروبا إلى تأمين المزيد من إمدادات الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة قبل فصل الشتاء.

وقفزت إمدادات الغاز الطبيعي المسال الأميركية إلى أوروبا، هذا العام، بسبب ارتفاع أسعار الغاز وجرّاء سعي الدول الأوروبية المنتجة للغاز الطبيعي المسال إلى تعزيز أمن الطاقة وتنويع المصادر.

علاوة على ذلك، عزز ارتفاع الطلب على شحنات الغاز الطبيعي المسال الفورية في أوروبا؛ أسعار الغاز الطبيعي المسال الفورية في آسيا إلى مستويات قياسية هذا العام.

كما قاد التدافع للحصول على الغاز أكثر من أي وقت مضى قطاعَ شحن الغاز الطبيعي المسال إلى ارتفاعات جديدة غير مسبوقة، وارتفع متوسط أسعار شحن الغاز المسال الفورية لسفينة ثنائية الأشواط ١٧٤ ألف متر مكعب بنسبة ٣٦٪ على أساس أسبوعي إلى مستوى قياسي جديد بلغ ٢٩٧ ألفًا و٥٠٠ دولار يوميًا، حتى الجمعة الماضية.

كما تُضَمَّن الآن رسوم تحديد المواقع في المفاوضات والتجهيزات؛ ما يؤدي إلى رفع أسعار رحلة الذهاب والإياب مع الإبلاغ عن نوبة من التنافس في حوضي المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ.

وكان قد توقّع الرئيس التنفيذي لشركة السفن الناقلة للغاز الطبيعي المسال "فليكس إل إن جي مانجمنت"، أويشتاين كاليكليف، أن يزداد الطلب في أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وتايلاند بإجمالي ٤٦,٦ مليون طن هذا العام؛ حيث تمثل أوروبا ٨٥٪ من الطلب.

ويشكّل الغاز الروسي ٤٥٪ من واردات أوروبا العام الماضي، ويأتي معظمه عبر خطوط الأنابيب.

وبالنظر إلى احتمال عدم حصول القارة على الغاز الروسي العام المقبل؛ فإنها منشغلة بالحصول على ١٤٠ مليار متر مكعب إضافي من الغاز للعام المقبل؛ الأمر الذي يسهم بدوره في ارتفاع أسعار شحن الغاز المسال، وفقًا لشركة الأبحاث العالمية وود ماكنزي.

وذهب التقرير إلى أنه خلال الشهر الماضي، ذهب ٧٠٪ من شحنات الأطلسي للغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، ارتفاعًا من ٣٨٪ فقط في العام السابق.

وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي المسال إلى أعلى مستوياتها في عدة سنوات، ومع الدفع الأوروبي نحو أمن الطاقة، يتوقع أن التجارة في عام ٢٠٣٠ ستبلغ ٦٣٠ مليون طن، مقابل ٣٨٠ مليون طن في العام الماضي، وفقًا للتقرير.

تجديد الثقة في الشحات غتوري رئيسا لمصلحة الجمارك لمدة عام

أصدر الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، القرار رقم 3500 لسنة 2022 بشأن تجديد تعيين الشحات عبد البر الغتوري رئيسا لمصلحة الجمارك المصرية بالمستوى الوظيفي الممتازة لمدة عام.

يأتي ذلك على خلفية قيام "غتوري" بالعديد من الإجراءات التي من شأنها تخفيض زمن الإفراج الجمركي، وذلك وفقا للتوجهات الخاصة بوزير المالية الدكتور محمد معيط.

وخلال أبريل من العام الماضي، أصدر الدكتور محمد معيط وزير المالية، قرارًا بندب الشحات غتوري، رئيس الإدارة المركزية لمكتب رئيس مصلحة الجمارك، لشغل وظيفة رئيس مصلحة الجمارك، اعتبارًا من أول مايو المقبل، ولمدة عام، وذلك خلفًا لـ «السيد كمال نجم» الذى يبلغ السن القانونية للمعاش بنهاية ابريل من العام الماضي.

وكان قد ذكر بيان لوزارة المالية، أن الشحات غتوري، يُعد أحد الكفاءات الذين يتمتعون بخبرات تخصصية واسعة ويمتلكون مقومات الإدارة الواعية والرشيدة، بسجل وظيفي يؤهله لقيادة مصلحة الجمارك، على نحو يُسهم فى استكمال مسيرة التطوير بالمنظومة الجمركية، بوتيرة متسارعة تتسق مع ما يتم إنجازه من مشروعات تاريخية فى زمن قياسى.وأكد رئيس مصلحة الجمارك وقتها، أن الأولوية للانتهاء من المشروع القومى لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الجمركية، الذى يرتكز على ربط كل الموانئ البرية والبحرية والجوية بمنصة إلكترونية عبر منظومة «النافذة الواحدة» بالجمارك؛ بما يُسهم فى تبسيط الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج الجمركى، وخفض تكلفة السلع والخدمات بالأسواق المحلية، على النحو الذى يُساعد فى تحسين تصنيف مصر فى ثلاث مؤشرات دولية مهمة: «التنافسية العالمية، وممارسة الأعمال، وبيئة الاقتصاد الكلى.

وأضاف أن هناك توجيهات واضحة من الدكتور محمد معيط وزير المالية، بتيسير الإجراءات، على نحو يضمن إحداث نقلة نوعية فى منظومة الإدارة الجمركية تنعكس فى تقليص زمن الإفراج الجمركى، بحيث تكون الموانئ بوابات للعبور فقط؛ بما يتسق مع جهود تحفيز مناخ الاستثمار، وتعظيم القدرات الإنتاجية، وتوسيع القاعدة التصديرية، وتسهيل حركة التجارة الداخلية والخارجية.

الجمارك: العمل طوال الأسبوع وأيام العطلات الرسمية بنقاط الفحص المشترك

قررت مصلحة الجمارك أن يتم العمل طوال أيام الأسبوع وكذا أيام العطلات الرسمية من كل أسبوع لمدة أسبوعين من تاريخ ٢٨ سبتمبر الماضي، وذلك بكامل طاقم العمل بنقاط الفحص المشترك، ولحين انتهاء الأعمال بالمنافذ الجمركية.

كما نص القرار الذي أصدرته مصلحة الجمارك، أن يتم متابعة تنفيذ القرار وحصر الغياب والحضور للعاملين خلال فترة الأسبوعين، على أن يتم إعداد تقرير مفصل بنتائج الأعمال وحصر أية معوقات من وحدة المتابعة بالتعاون مع مديري الإدارات.

كما تضمن القرار أن تخطر جميع الجهات الرقابية سواء كانت هيئة سلامة الغذاء أو هيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وغيرها من الجهات، وكذا شركات تداول الحاويات "الشركات الخازنة" بالقرار ويتم إعلانه للعلم للمجتمع الملاحي والتجاري.

وذكر القرار أنه صدر في ضوء قانون الخدمة المدنية، إضافة إلى قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية، إضافة إلى ميثاق الشرف لمصلحة الجمارك من أجل تضمين مبدأ النزاهة والشفافية والمسائلة الإدارية باعتبارهم الأعمدة الرئيسية لسياسة الإصلاح الإداري والتطوير وفق صحيح القانون والهيكل التنظيمي لمصلحة الجمارك.

كما تم صدور القرار بهدف حسن تنظيم سير العمل بمنظومة الفحص المشترك، وفي ضوء كتاب الدكتورة منى ناصر مساعد وزير المالية للمتابعة بخصوص سرعة إنهاء أعمال الفحص المشترك طبقا لتعليمات البنك المركزي.

وخلال الأشهر الأخيرة بدأت شركات التوكيلات الملاحية، خاصة بالسوق السكندرية، تنفيذ مقترح وزارة المالية، بالعمل ٧ أيام أسبوعيا حتى السادسة مساء، بهدف تخفيض زمن الإفراج الجمركى عن البضائع.

وأعلن عدد من التوكيلات الملاحية، أنه تقرر مد ساعات العمل بخدمة عملاء الوارد حتى السادسة مساء طوال أيام الأسبوع شاملاً يوم الجمعة، وفقا لتوصيات مجلس الوزراء بخصوص تسهيل إجراءات الإفراج عن البضائع وخفض مدة بقائها فى الموانئ.

يشار إلى أن التوكيلات الملاحية قبل صدور التعليمات المذكورة، كانت تعمل من ٣ إلى ٥ أيام أسبوعيًا حتى الخامسة مساء.

وأشار محمد مصيلحى رئيس غرفة ملاحة الإسكندرية إلى أن استجابة التوكيلات الملاحية لمقترح وزارة المالية يأتى فى إطار مساندة تلك الشركات لإنجاح المنظومة الجمركية، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع مؤشر مصر فى الخدمات اللوجستية.

وأضاف أنه تم عقد اجتماع مؤخرا مع وزير المالية الدكتور محمد معيط، وأسفر اللقاء عن تشكيل لجنة من ممثلى وزارة المالية، ومصلحة الجمارك المصرية، والغرفة التجارية بالإسكندرية، وغرفة الملاحة، فضلا عن شعبة المصدرين والمستوردين بجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، وشركة" MTS " وتتولى تلك اللجنة ورصد جميع التوصيات التى من شأنها خدمة نشاط النقل والتجارة، ووضع حلول للمشكلات والمعوقات التى تواجه السوق الملاحية.

وأكد أن مجتمع الأعمال يساند الجهات المعنية فى أى مقترحات من شأنها العمل على تخفيض زمن الإفراج الجمركي، وذلك طبقًا لحاجة العمل بما يضمن ارتباط المنظومة بالكامل والعمل فى تناغم مستمر، والتى من أهمها أيضًا عمل البنوك طوال الأسبوع وتطبيق منظومات الميكنة لتحويل مصر إلى مقر لوجستى عالمي.

ميناء دمياط يعدل رسوم مقابل الإشراف على أعمال التخزين

وافق مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط، على تخصيص ١٠٪ من حصيلة مقابل الإشراف على أعمال التخزين والمستودعات لغير المرخص لهم بمزاولة النشاط، لتطوير ورفع كفاءة الميناء.

جاء ذلك عبر جلسة مجلس إدارة الهيئة الخامسة لهذا العام، والتى تم اعتماد نتائجها من جانب الفريق كامل الوزير وزير النقل.

وتصل تلك الرسوم إلى ٦ جنيهات للطن شهريا بكافة أنواع البضائع، وللحبوب بواقع ٤ جنيهات للطن شهريا، والصب الجاف غير النظيف ٧ جنيهات، والحاويات ٢٠ قدما خارج محطة المحددة لهذه النشاط بقيمة ٣٠ جنيها شهريا، و ٦٠ جنيها للحاوية شهريا إذا كانت ٤٠ قدما، وبالنسبة للهيئات والطرود ذات الطبيعة الخاصة بحد أدنى ١٥ جنيها للحاوية شهريا.

كما وافق مجلس إدارة الهيئة على تم تعديل فئات القرار رقم ١٠٨٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن تحصيل مقابل نفقات أعمال مكافحة القوارض، وناقلات الأمراض، من الجهات والشركات العاملة داخل الميناء، لتكون ٤٥ قرش للمتر المربع سنويا بمناطق الغلال، بدلا من ٣٠ قرشا للمتر المربع سنويا، ونفس القيمة لباقى الأنشطة، بدلا من ٢٠ قرشا للمتر المربع سنويا خلال قرار عام ٢٠١٦.

تبلغ مساحة الميناء على مساحة ١١,٨ مليون متر مربع، منها ٣,٩ مليون متر مربع المسطح المائى، بأطوال تصل إلى ٦٦٠٠ متر بعدد ٣٠

رصيف بطاقة تداول ٤٠ مليون طن سنويا، وساحات تصل إلى ٢٩ ساحة بمساحة ٨٥٠ ألف متر مربع بطاقة تخزينية تصل إلى ٤٢,٥ مليون طن، و٥٤ مخزن بمساحة ٣٢٠ ألف متر مربع بطاقة تخزينية تصل إلى ١٦ مليون طن سنويا.

المالية توافق على إرجاء استبدال شهادة التسجيل بضريبة القيمة المضافة القديمة

وافق الدكتور محمد معيط وزير المالية، على ارجاء استبدال شهادة التسجيل بضريبة القيمة المضافة القديمة بشهادة تسجيل محدد لها مدة سريان لحين اتمام عملية الدمج بمصلحة الضرائب المصرية.

جاء ذلك عبر منشور تعليمات صادر عن الدكتور محمود صقر رئيس قطاع المناطق والمراكز والمنافذ بمصلحة الجمارك، مشيرا إلى أنه وفقا للمذكرة التي تم عرضها على وزير المالية الدكتور محمد معيط بهذا الشأن، والذي وافق ما جاء بها وفقا لاحكام قانون الجمارك ولائحته التنفيذية.

وأعلنت وزارة المالية أنه بعد دمج مصلحة الضرائب على الدخل ومصلحة الضرائب على المبيعات في مصلحة الضرائب المصرية، سيتم البدء هذا الشهر في دمج مأموريات ضرائب الدخل ومأموريات القيمة المضافة على مستوى الجمهورية، لافتًا إلى أنه سيتم تطبيق منظومة الإجراءات الضريبية الموحدة المميكنة على المأموريات المدمجة للتسهيل على الممولين.

وأكدت وزارة المالية أنها تمضى بقوة في سبيل الإسراع من مشروعات تحديث ورقمنة منظومة الإدارة الضريبية، ما يسهم فى تحفيز الاستثمار والتيسير على

الممولين بتبسيط وميكنة الإجراءات، ورفع كفاءة التحصيل الضريبى.

وأوضحت أنه في إطار استكمال مشروعات التطوير التي تشهدها مصلحة الضرائب المصرية، والتي تهدف إلي تسهيل الإجراءات وضمان تقديم الخدمات الضريبية بالسرعة والكفاءة المنشودة، سيتم تطبيق إجراءات دمج مأموريات القيمة المضافة ومأموريات الدخل التابعة لمنطقة القاهرة رابع ، فى 10 مأموريات مدمجة هذا الشهر. لافتاً إلى أن ذلك من شأنه توحيد جميع ملفات الممول الضريبية (دخل ، قيمة مضافة) في مأمورية واحدة وهى المأمورية التي يتبعها النشاط الرئيسي للممول، الأمر الذي سيؤدي إلي توحيد واجهة التعامل مع المصلحة ، و إتاحة التعاملات الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت، والتعامل بإجراءات موحدة وأسلوب متناسق علي كافة الأوعية الضريبية، وكذلك توفير الجهد والوقت علي الممولين، حيث سيتم تطبيق منظومة الإجراءات الضريبية المميكنة التى ترتكز على ميكنة ودمج الأعمال الضريبية الرئيسية فى الـ 10 مأموريات المدمجة التابعة لمنطقة القاهرة رابع .

وكان قد أشار رضا عبد القادر، رئيس مصلحة الضرائب المصرية السابق، إن المأموريات التى سيتم تطبيق الدمج عليها هى 14 مأمورية ليصبحوا بعد الدمج 10 مأموريات، وهى مأمورية ضرائب السيدة زينب (دخل)، ومأمورية ضرائب الخليفة (دخل)، و مأمورية ضرائب الدرب الأحمر(دخل) ، ومأمورية ضرائب المنيل(دخل) ، ومأمورية ضرائب مصر القديمة (دخل)، و مأمورية ضرائب دار السلام(دخل)، و مأمورية ضرائب البساتين(دخل)، و مأمورية ضرائب المعادي(دخل) ، ومأمورية ضرائب حلوان(دخل)، مأمورية ضرائب 15 مايو(دخل)، ومأمورية ضرائب مصر القديمـــة (قيمة مضافة)، مأمورية ضرائب حلوان (قيمة مضافة)، و مأمورية ضرائب المعادي(قيمة مضافة ، و مأمورية ضرائب السيدة زينب(قيمة مضافة .

وأشار " عبد القادر " أنه بتطبيق منظومة الإجراءات الضريبية المميكنة تتم إتاحة الخدمات للممولين أو المكلفين إلكترونيًا دون الحاجة للذهاب إلى المأموريات من خلال البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية برقم التسجيل الضريبى الموحد لكل منهم و الذى يتضمن كل أنواع الضرائب الخاضع لها، وتقديم جميع نماذج الإقرارات الضريبية التى تصل إلى 49 نموذجًا إلكترونيًا، كل وفقًا لنشاطه، سواءً للضريبة على الدخل، أو ضريبة كسب العمل، أو إقرارات الخصم والتحصيل، أو الضريبة على القيمة المضافة، أو ضريبة الدمغة، وعلى ضوئها تتحدد قيمة الضرائب.

القاهرة للعبارات تطرح مزايدة لاختيار وكيل سياحي لها للموسم المقبل

أعلنت شركة القاهرة للعبارات "التابعة لوزارة النقل" طرح مزايدة بين شركات التوكيلات السياحية، لتعيين وكيل سياحي عام بغرض بيع وتسويق تذاكر ركاب وسيارات صحبة ركاب على عباراتها.

وحسب منشور صادر عن الشركة، فإن المزايدة تستهدف أن يتم تسويق تذاكر نقل الركاب والسيارات على متن عبارات الشركة " القاهرة ، والرياض" ، ولك خلال العام المقبل، ولمدة عام واحد .

وذكر " المنشور" أن هذا يأتي في ضوء تفعيل عمل نطاق الشركة خلال الفترة المقبلة، بعد السماح بالعمرة بشكل كبير خلال الفترة المقبلة، وهو ما يؤدي إلى حاجة الشركة لزيادة حجم أعمالها وحصولها على حصة كبيرة من الركاب بين المملكة العربية والموانئ المصرية خاصة سفاجا والغردقة.

يذكر أن الشركة نظمت خلال شهر سبتمبر الجاري بين ميناء الغردقة المصري بالبحر الأحمر للموانئ السعودية خاصة ميناء ضبا، وذلك عبر العبارة "القاهرة" قرابة ٩ رحلات.

وكان كامل الوزير، وزير النقل، شهد خلال يونيه الماضي، توقيع عقد تأجير العبارة الرياض التابعة لشركة القاهرة للعبارات والنقل البحرى إحدى شركات وزارة النقل لشركة MACNA بالسعودية، للعمل فى الإبحار الساحلى بين جيزان وفرسان السعوديتين فى إطار التعاون بين البلدين.

وبحسب بيان رسمى صادر من وزارة النقل، وقع العقد بحرى محمد طلعت رئيس شركة القاهرة للعبارات، ومايكل ماكورت المدير التنفيذى والعضو المنتدب لشركة MACNA السعودية.

وقال وزير النقل خلال فعاليات التوقيع إن هذا العقد هو الأول الذى يتم توقيعها فى مقر وزارة النقل بالعاصمة الإدارية الجديدة، وأن هذا يتواكب مع أن وزارة النقل وهيئاتها وشركاتها تتبع أسلوب جديد فى الإدارة وخصوصا مع الجمهورية الجديدة التى أرسى قواعدها الرئيس عبدالفتاح السيسى والتى تتضمن ملامحها ليس فقط الإنشاءات والبنية التحتية والطرق الجديدة والمشروعات العملاقة والتى تعتبر ركن أساسى بها وإحدى مظاهرها المهمة ولكنها تشمل أيضا الفكر الجديد الذى يتجسد اهم مبادئه فى تحقيق المصلحة العليا بأفكار

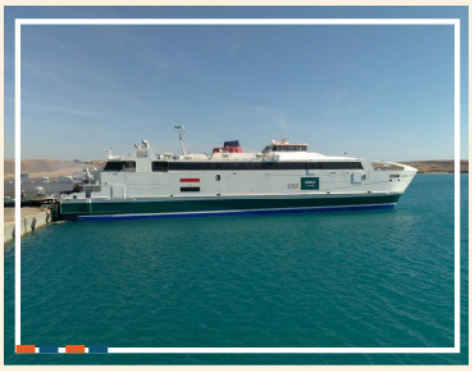

متطورة وجديدة تواكب احدث النظم العالمية.

وأضاف أن هذا التوقيع هو أحد خطوات بداية عودة الأسطول التجارى المصرى إلى سابق عهده تمهيدا إلى عودته إلى الريادة فى المنطقة، لافتا الى هذا التوقيع يأتى ايضا فى اطار تنفيذ توجيهات القيادة السياسية بتعظيم والتوسع فى الشراكة مع القطاع الخاص الدولى والعربى والمحلى فى كل القطاعات ومنها قطاع النقل البحرى.

جدير بالذكر أن شركة القاهرة العبارات المملوكة لوزارة النقل تمتلك عبارتان وهما الرياض والقاهرة وحيث يتم تشغيل الثانية على الخط الملاحى "الغردقة/ضبا" وأن العبارة الرياض يمكنها نقل ١١٦٨ راكبا و ١٥٠ سيارة و١٥ أتوبيسا.

الصناعة : قبول بيان الفاتورة بدون توقيع في حالة تقديم المصدر تعهدا

أصدرت مصلحة الجمارك، منشورا جمركيا بخصوص تعليمات وزارة الصناعة والتجارة، بشأن قبول بيان الفاتورة بدون توقيع بالنسبة للبضائع التي يتم استيرادها وفقا لقواعد اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية.

جاء ذلك بناء على خطاب الدكتوره دينا محمود رئيس الإدارة المركزية للاتفاقيات التجارية، بوزارة الصناعة والتجارة والموجه الى الدكتوره أمل أحمد مدير عام الاتفاقيات والتعاون الدولي بمصلحة الجمارك.

وأشارت مسئولة وزارة الصناعة والتجارة إلى أنه بالاشارة الى ما ورد للوزارة من شركة فاشون لوجستيك مؤخرا بشأن رفض ادارة الاتفاقيات بجمارك الاسكندرية قبول بيان الفاتورة المقدم بسبب عدم وجود توقيع المصدر عليها وفقا لمتطلبات اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية.

وأكدت مسئولة وزارة الصناعة والتجارة، الى إمكانية قبول بيان الفاتورة بدون توقيع في حالة تقديم المصدر لتعهد لدى السلطات الجمركية لدولة التصدير وفقا للمادة ٢٢ من برتوكول ٤ لقواعد المنشأ الأورومتوسطية، ويمكن طلب صورة من ذلك التعهد الذي أودعه المصدر لدى السلطات الجمركية لدولة التصدير، كاجراء اضافي للتأكد في حالة رغبة السلطات الجمركية لبلد الاستيراد في ذلك.

كما أكدت مسئولة وزارة الصناعة والتجارة، على أن لا يوجد نموذج موحد لهذا التعهد، ولم يرد بشأنه تحديد في البرتوكول وهو متروك للأنظمة الداخلية لكل دولة. وعليه فقد تقرر أن يتم الاكتفاء فقط بخطاب التعهد المودع لدى سلطات جمارك دولة التصدير والذي يفيد بتحمل المصدر للمسئولية الكاملة عن بيانات الفواتير التي يصدرها كما لو كانت موقعة منه.

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصـــناعة

وفي هذا الصدد أصدرت مصلحة الجمارك منشور اتفاقيات رقم ٣٥ لسنة ٢٠٢٢ والمتضمن التعليمات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والالتزام بنص المادة ٢٢ من برتوكول قواعد المنشأ الأورومتوسطية، مع طلب الجمارك من المستورد احضار صورة من ذلك التعهد ولا يوجد نموذج موحد لهذا التعهد.

وتؤكد: التحفظ على أي منتجات كيماوية مصدرة تحتوي على مادة الثيرام

قرر الشحات غتوري، رئيس مصلحة الجمارك، وكيل أول وزارة المالية، ضرورة التزام الإدارات الجمركية المختصة بالتحفظ على أية منتجات كيماوية يتم تصديرها وتحتوي مادة الثيرام "المحرمة دوليا وتحمل الاسم التجاري لشركة كيميكال اجر يوروب اليابانية إحدى شركات سوميتو العالمية.

ونص منشور تعليمات رئيس المصلحة رقم ٧٠ لسنة ٢٠٢٢، على أن يتم إخطار إدارة حماية حقوق الملكية الفكرية بالمصلحة لتتولى إبلاغ الشركة لتتخذ الإجراءات القانونية المقررة بمقتضى اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك في شأن حماية حقوق الملكية الفكرية لاستكمال إجراءات التحفظ على هذه الرسائل.

وأشار رئيس المصلحة، عبر المنشور الجديد، إلى أن تلك التعليمات تأتي في إطار استمرار المصلحة باتخاذ الإجراءات الجمركية اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية، وفي ضوء استمرار الشكوى المقدمة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء من مكتب مادوك أند برايت لحقوق الملكية الفكرية – وكيل شركة كيميكال اجرو بوروب اليابانية " إحدى شركات سوميتومو العالمية " ومقرها اليابان، وتضررها من قيام بعض الشركات المصرية بإنتاج وتصنيع وإعادة تعبئة منتجات كيماوية تحتوي على مادة (الثيرام) المحظورة والمحرمة دوليا تحت اسمها التجاري، ولما يسببه هذا المنتج من أضرار للصحة العامة والبيئة.

الصناعة توضح الإجراءات المتبعة في حالة تقديم صاحب الشأن شهادة حركة جديدة بأثر رجعي

أصدرت الدكتورة دينا محمود رئيس الادارة المركزية للاتفاقيات التجارية، بوزارة الصناعة والتجارة، قرارا بشأن التصرف من قبل مصلحة الجمارك في حالة تقديم صاحب الشأن إصدار شهادة حركة جديدة مصدرة "منشأ " بأثر رجعي بدلا من الشهادة المقدمة بعد انتهاء صلاحيتها.

وأوضحت مسئولة وزارة الصناعة والتجارة عبر خطاب لمدير عام الاتفاقيات والتعاون الدولي، أنه في حالة تقديم مستند إثبات المنشأ خلال فترة الصلاحية، فانه يحق لصاحب الشأن إصدار مستند جديد بأثر رجعي.

وفي هذا الصدد أصدرت مصلحة الجمارك منشور اتفاقيات رقم ٣٨ لسنة ٢٠٢٢ بتنفيذ ما جاء في خطاب مسئولة وزارة الصناعة والتجارة.

وخلال ديسمبر الماضي كشفت أحدث التقارير الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أنه تم متابعة إصدار ٣٦١ ألفا و ٩٨١ شهادة منشأ خلال عام ٢٠٢١ طبقًا لبروتوكولات قواعد المنشأ بالاتفاقيات التفضيلية المبرمة بين مصر والدول الأخرى لتطبيق الإعفاءات والمزايا الجمركية التي تمنح للصادرات المصرية، كما بلغ عدد طلبات التحقق من شهادات المنشأ ٨٣٨ شهادة.

وشهادة المنشأ هى شهادة توضح البلد التي يتم بها تصنيع وإنتاج السلعة والبضاعة المصدرة يتم تحديد موعد مخصص من أجل استخراج شهادة المنشأ سواء كان ذلك قبل أو حتى بعد عملية التصدير اعتمادا على نوع التصدير هل هو بري، بحري أم جوي وهناك هيئة مختصة من خلالها يتم استخراج الشهادة، ويتم استخراج شهادة المنشأ من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وكذلك تصديقها منها.

وتتميز شهادة المنشأ المصرية بأن يتم استخراج الشهادة من الجهة المعنية قبل التصدير عبر الشحن البري وبعد التصدير في الشحن البحري والدولي، وتكتب شهادة المنشأ باللغة الإنجليزية أو بلغة البلد التي يتم تصدير المنتجات إليها لانها يتم تقديمها في هذه البلد عند وصول الشحنة.

كما تتضمن شهادة المنشأ مجموعة من البيانات المراد اضافتها في الشهادة ليتم تقديمها وتكون مكتملة البيانات، وتتضمن اسم أو عنوان المنتج أو المشغل والمصنع الذي يتم به تصنيع وإعداد المنتجات في مصر، والمعلومات المتعلقة بالمصدرين بما فيها اسم وعنوان المصدر، والسجل التجاري الخاص بالمصدر أو شركة التصدير، وكذا معلومات متعلقة بالمرسل إليه "المستورد" وهي تتضمن اسم وعنوان المرسل إليه وكذلك اسم الدولة المستوردة للمنتجات.

كما تتضمن بيان للمواد التي تم استخدامها وكذلك كميتها من أجل تصنيع المنتجات والسلع المراد تصديرها ، والبيانات الموجهة إلى هيئة الصادرات والواردات والمتعلقة بالمنتجات والبضائع، وكذا البيانات المتعلقة بالدفع على قيمة الشحن والمنتجات المصدرة ومكان لتوقيع الموظف المختص.

هيئة السلامة البحرية تستهدف تطوير عدد من المنشآت الخاصة بالتعرف على السفن

تسعى هيئة السلامة البحرية إحدى هيئات وزارة النقل لتطوير عدد من المنشآت التي تشرف عليها، خلال الفترة المقبلة، في نطاق البحر الأحمر .وحسبما ذكرت الهيئة بمنشور صادر عنها، فإن تلك المنشآت تتوزع بين الموانئ المصرية المختلفة، حيث تم طرح مناقصة بين الشركات المتخصصة لتوريد وتركيب عدد ٨ منظومة تعارف آلي للسفن (AIS) بمحطات V.T.S بمنطقة خليج السويس ومدخل خليج العقبة .

كما تم طرح مناقصة بين الشركات المتخصصة لتوريد وتركيب وتشغيل عدد ٢ هوائي ارسال خاص بمنظومة الانذارات الملاحية بكامل مشتملاتها وتغيير كابلات البيانات وتغذية الهوائيات بمحطة الانذارات الملاحية في سرابيوم بالاسماعيلية .

فيما تم طرح أيضا مناقصة بين الشركات المتخصصة لتوريد احتياجات الهيئة والفنارات من الأجهزة الكهربائية والاقامة والاعاشة، بالاضافة الى عملية رفع كفاءة تفتيش بحري العريش .

ولفت المصدر إلى أن تلك المشروعات تأتي بهدف تطوير كافة المنشآت التي تشرف عليها الهيئة، موضحا أنه كان قد تم تنفيذ عددا من العمليات مؤخرا، ومنها رفع كفاءة محطة مراقبة مرور السفن بميناء العين السخنة، وصيانة الأبراج المعدنية للفنارات بمناطق رشيد والبرلس ودمياط، ورأس شقير ورأس غارب.

كما تم البدء في تطوير وتحديث وصيانة وإصلاح المساعدات الملاحية بخليج العقبة وشرم الشيخ، وخليج السويس، بالاضافة الى رفع كفاءة محطة مراقبة مرور السفن بميناء شرم الشيخ، وكذا عملية رفع كفاءة مبنى تفتيش بحري بورسعيد، ورفع كفاءة مبنى تفتيش بحري شرم الشيخ، ومبنى تفتيش بحري الغردقة، علاوة على رفع كفاءة مبنى الإنشاءات البحرية بالإسكندرية، وفنار شاكر والمباني الملحقة به.

وتقوم الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية بصفة السلطة البحرية المختصة داخل مصر، وتعد منوطة بإصدار الشهادة الأهلية البحرية المصرية، وشهادة الكفاءة لأفراد السطح والماكينة والشهادة الطبية الدولية.

وتعد الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية (مصلحة الموانئ والمنائر سابقاً) من أقدم المصالح الحكومية في الدولة إذ يرجع تاريخ إنشائها الى عام ١٨٣٠، حيث أنشئ مجلس للإشراف على ميناء الإسكندرية تم إعداده لاستقبال السفن الكبيرة، وتدرجت تبعياتها إلى وزارات متعددة منها وزارة الداخلية – الأشغال – والمواصلات، والنقل البحري، ثم أخيراً وزارة النقل.

قطاع النقل البحرى يقترح إنشاء ١١ مارينا جديدة لتعظيم سياحة اليخوت

اقترح قطاع النقل البحرى -التابع لوزارة النقل- بالاتفاق مع عدد من الجهات الحكومية، إنشاء ١١ مارينا جديدة، على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط، بخلاف ١٢ قائمة حاليًا، ليتم استخدامها فى استقبال اليخوت السياحية، وتحقيق خطة الدولة للارتقاء بعائدات القطاع.

ووفقًا لدراسة القطاع تم وضع المخطط المقترح وفقًا ضوابط ومعايير راعت الأبعاد والمسافات بين كل مارينا وأخرى، لتكون فى حدود ١٠٠ كيلومتر، لتشكل فيما بينها قطاعات بحرية متناسبة تغطى جميع السواحل المصرية.

وحددت الدراسة المواقع الجديدة لـ١١ مارينا سيتم إنشاؤها، فى مدينة شرق بورسعيد، ويقع على بعد ١١٥ كيلومترا شرق موقع المنصورة الجديدة، وآخر غرب منطقة جمصة، وعلى بعد حوالى ١٦٥ كم شرق موقع ميناء الإسكندرية.

ومن ضمن المواقع المقترحة للمارينا الجدد، أيضًا، منطقة المنتزه السياحية شرق مدينة الاسكندرية، والموقع بالقرب منه ظهير سياحى بمحافظة رشيد على بعد ٧٥ كم.ووفقًا للدراسة، تم ترشيح منتجع الجلالة بالعين السخن، لإقامة مارينا جديد، ونفس الأمر بورت غالب، والذى يقع على بعد ٧٥ كم جنوب مدينة القصير وحوالي٦٥ كم شمال مدينة مرسى علم، وأيضًا من المواقع ميناء برنيس، إضافة إلى إقامة ميناء فى ميناء الإسكندرية.

أما بالنسبة للمارينا القائمة حاليًا، فتضم نادى اليخت ببورسعيد، ويقع على الساحل الغربى للمدينة عند مدخل قناة السويس، وآخر فى الإسكندرية، بالقرب من قلعة قايتباي، إلى جانب مارينا مراسى الدولى بالقرب من العلمين الجديدة.

وتضم أيضًا القائمة، نادى اليخت ببورتوفيق، ومارينا الجونة، وميناءى الغردقة والطور، فضلا عن مارينا دهب، وطابا.

وأصدر مجلس الوزراء الفترة الماضية، لائحة تنظيم سياحة اليخوت الأجنبية فى المراسى والموانئ البحرية، والتى قصرت مسئولية تنفيذ

الخطة الاستراتيجية لتعظيم سياحة اليخوت فى مصر، وضمان استمرارية تنفيذها وتطويرها مستقبلًا، على قطاع النقل البحرى.كما نصت على إنشاء نافذة رقمية واحدة لليخوت السياحية، مع إلزام الجهات المتعاملة مع اليخوت السياحية بالربط الإلكترونى مع قطاع النقل البحرى بصفته الجهة المسؤولة عن النافذة الرقمية الواحدة لليخوت السياحية، لتيسير تقديم الخدمات والموافقات لليخوت السياحية بصورة مُجمعة من خلال القطاع، مع مراعاة الضوابط الفنية والتأمينية وقواعد التأمين السيبرانى التى تقررها الجهات المعنية.

ميناء دمياط تبحث استغلال الميناء النهري في تداول الحاويات

استقبل اللواء أحمد عبد المعطي حواش رئيس مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط اللواء رضا سعفان رئيس مجلس إدارة شركة النيل الوطنية للنقل النهري واللواء مصطفى صميدة نائب رئيس مجلس إدارة الشركة في زيارة تهدف إلى بحث تطوير التعاون بين الجانبين، ودراسة كيفية تعظيم دور الشركة في نقل مختلف أنواع البضائع بواسطة وحداتها عبر المحطة النهرية بميناء دمياط بالتزامن مع خطط الشركة لدراسة تدشين خط نقل نهرى للحاويات بالتعاون مع عدد من الخطوط الملاحية من وإلى ميناء دمياط وذلك بحضور عدد من قيادات الجانبين .

ومن جانبه أشاد رئيس مجلس إدارة شركة النيل بتوافر البنية الأساسية للنقل النهرى بميناء دمياط مما يعطيه ميزة تنافسية كونه ميناء متعدد الوسائط ، كما أشاد بنجاح هيئة ميناء دمياط فى التنسيق المستمر والدائم مع جميع الجهات ذات الصلة بعملية نقل البضائع عبر نهر النيل .

كما يعد الميناء أول ميناء في الشرق الأوسط وأفريقيا يقوم بتطبيق نظام تزويد السفن المتراكية على الأرصفة بالكهرباء () OPS) Onshore Power Supply)، كما يعد أول ميناء يطبق منظومة الوصول الآني للسفن (Just In Time) (JIT بموانئ البحر المتوسط بهدف الوصول إلى صفر انتظار خارجى للسفن .

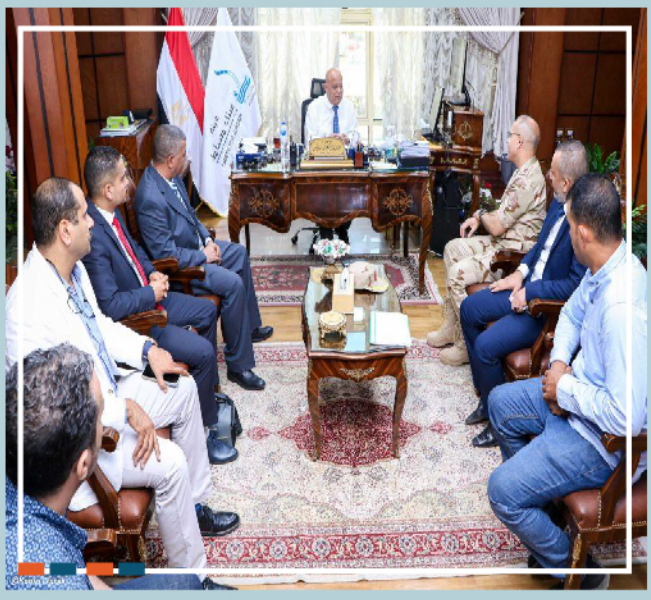

كما نجحت هيئة الميناء في إعادة استغلال المحطة النهرية بالميناء لنقل القمح عن طريق نهر النيل بالبارجات إلى صوامع الغلال في محافظات مصر المختلفة .

مادة تسجيلية:

أكد الدكتور تامر عبد الحميد الرئيس التنفيذي لشركة "ATEB Group" عن أن الشركة تأسست في عام 1998 ، والتي تعد شركة لوجستية وهندسية و تجارية ويقع مقر المجموعة في مصر.

وأضاف أن الشركة أصبحت واحدة من الشركات الرائدة في السوق، حيث تمتد ATEB GROUP كأذرع المجموعة أيضًا إلى الهندسة والمقاولات من خلال كونتراك للإنشاءات وتشمل المقاولات والتجديدات والتصميم والتشطيب.

كما تقوم الشركة بتقديم أقصى درجات التميز والالتزام بالمواصفات الدقيقة من خلال الخدمات اللوجستية المتكاملة، وذلك عبر خدمات أورينت للنقل.

وتأسست شركة اورينت كذراع لمجموعة ATEB واستطاعت أورينت على مدى أكثر من 14 عامًا أن تمد حدود تجاه إدارة اللوجستيات وسلاسل التوريد وان تكون جزء من توسيع آفاقه، حيث تركز الشركة بشكل أساسي على تقديم حلول شاملة ومتكاملة للشحن بمستوى يرتقي للتوقعات.

وأوضح " الدكتور تامر عبد الحميد " أن

الشركة تعمل على إبحار أكثر من 15500 حاوية سنويًا إلى مختلف الموانئ في جميع أنحاء العالم, سواء كانت تنقل السوائل السائبة في التانكات المرنة، أو تانكات ISO، أو حاويات IBC .

وأشار إلى أن الشركة تتيح خدمة نقل المنتجات المجمدة أو سريعة التلف براً أو بحراً أو جواً مع OTS، حيث يتم تخصيص حلول حمولة الحاوية الكاملة ليناسب سلسلة التوريد الخاصة بالعملاء بمرونة

كاملة مما يجعل شبكة المجموعة في نشاط LCL أسهل من أي وقت مضى مع الخدمة عالية الجودة و الأحدث.

وتعتبر أورينت أحدى رواد خدمات LCL من خلال مجموعة شركات شحن عالمية قوية، حيث تختار الناقل الذي يناسب احتياجات شحن FCL الخاصة بالعميل .

كما أنه على أفضل وجه يدير خبراء المجموعة الشحنات من البداية إلى النهاية، سواء كان العميل بحاجة

إلى نقل المنتجات المجمدة أو سريعة التلف براً أو بحراً أو جواً ثم يتم تقديم خدمة التنظيف الكامل للتانكات في مينائي الإسكندرية والسخنة.

وتعمل شركة ATEB Limited كذراع

لمجموعة ATEB في التأجير والإصلاح الحاويات والثلاجات و إيجارات المولدات وذلك منذ عام 2012 وهي الآن واحدة من الشركات المصرية الرائدة في تأجير

الحاويات و تعمل على حلول التأجير التشغيلي ومن أهم خدمات الشركة تأجير المولدات من 20KW إلى 2.0MW , تأجير أوناش الحاويات فارغ و مملوء , ايجار الايزو تانك و الثلاجات و الحاويات الدراي, ايجار ابراج الانارة و إصلاح حاويات الشحن وتشمل مجموعة خدمات التبريد

من خلال ATEB Reefers Egypt هي الشركة الأولى في مجموعة ATEB وتقدم مجموعة من الحلول اللوجستية التكميلية في التأجير الحاويات التجارية وتنظيف تانكات ISO ونظام تشغيل Depo واصلاح ابدان الحاويات. "

وقد شهدت حصلت مجموعة (ATEB GROUP) على شهادة الأيزو (ISO 9001:2015) والتي تلبي متطلبات ضرورية لتأسيس أنظمة إدارة الجودة التي تهدف إلى خدمات ومواصفات ذات جودة عالية ومستوى الخدمة المقدمة إلى عملائها.

الجمارك: عدم إحالة البضائع بالموانئ للمهمل إلا بعد العرض على رئاسة المصلحة

أصدر الشحات غتوري رئيس مصلحة الجمارك، وكيل أول وزارة المالية، منشور تعليمات جديدا بشأن التصرف في البضائع المهمل بالموانئ المصرية.

ونص المنشور بضرورة إلتزام كافة الإدارات الجمركية المعنية بعدم إحالة البضائع بجميع انواعها المتواجدة بالموانئ إلى الإدارات العامة للمهمل أو اتخاذ اجراءات بيعها في المزادات إلا بعد العرض على رئاسة المصلحة بمحضر إثبات حالة.

كما ذهب رئيس مصلحة الجمارك، أن يكون موضحا بمحضر اثبات الحالة، حالة البضاعة وتاريخ انتهاء صلاحيتها إن وجدت تمهيدا لأخذ موافقة الدكتور وزير المالية قبل اتخاذ أي إجراء.

ومن المقرر أن يتم تنفيذ تلك التعليمات اعتبارا من ٢٠ سبتمبر وحتى نهاية ديسمبر المقبل، وذلك لحين صدور تعليمات أخرى.

ونهاية أغسطس الماضي، أصدر الشحات غتوري رئيس مصلحة الجمارك، وكيل أول وزارة المالية، تعليمات جديدة بشأن احالة البضائع سريعة التلف أو القابلة للنقصان الى المهمل لاعدامها أو بيعها.

ونص المنشور رقم (٦٤) لسنة ٢٠٢٢ على مراعاة إلتزام كافة الإدارات الجمركية المعنية بعدم إحالة البضائع سريعة التلف أو القابلة للنقصان إلى الإدارات العامة للمهمل والبيوع لإتمام إجراءات بيعها إلا بعد العرض على رئاسة المصلحة.

ونص المنشور على أن يكون هذا بموجب محضر إثبات حالة، موضحاً به حالة البضاعة وتاريخ انتهاء صلاحيتها لتقرير ما يلزم بشأنها.

وذهبت التعليمات الى ضرورة تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة لمدة ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار منعاً للمساءلة، علي أن يعاد النظر فيها بعد ذلك.

وأشار " غتوري " المنشور على أن صدور تلك التعليمات تأتي تنفيذا لاحكام قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٣٠ .

كما أنها تأتي نظرا لما تلاحظ من قيام بعض الادارات العامة للمهمل والبيوع من اتخاذ اجراءات البيع لسلع سريعة التلف بالرغم من طول فترة صلاحيتها.

وأوضح رئيس مصلحة الجمارك، أن تلك التعليمات الجديدة تأتي بهدف ضمان سرعة التصرف في السلع سريعة التلف والقابلة للنقصان حفاظا على حقوق الخزانة العامة للدولة دون الاخلال بحقوق المستوردين.

يذكر أن مصلحة الجمارك أصدرت أيضا تعليمات منذ ايام بخصوص البضائع المهمل، وذلك بأنه عند عرض رسائل المهمل للبيع التفرقة بين القيود الاستيرادية، والسلع الموقوف استيرادها، خاصة أن الإعفاء المنصوص عليه بالمادة (٦٨) من قانون الجمارك ينصب على القيود الإستيرادية فقط (مثل قواعد الإستيراد للإتجار، قواعد الإستيراد للإنتاج السلعي والخدمي .

كما نص المنشور على أن السلع الموقوف استيرادها سواء بالملحق رقم (١) المرافق للائحة الاستيرادية أو بناء على قرار من وزير التجارة والصناعة – أو السلع التي تم فحصها معمليا وتم رفضها لعدم مطابقتها للمواصفات القياسية الفنية فلا يسمح بالبيع برسم الوارد، على أن يتم البيع بشرط إعادة التصدير وذلك بعد موافقة الجهة المختصة، أو أن يتم التصرف في هذه السلع بأي طريقة أخري بناء علي موافقة الجهة المختصة وفقا للقواعد المنظمة لها .

وينص الملحق رقم ١ من قواعد الاستيراد على أن السلع الموقوف استيرادها، هي السلع التي تحمل علامات تمس المشاعر الدينية، و أحشاء وأبراف دواجن، و أكباد طيور ودواجن، والدرجات البخارية ثنائية الأشواط غير المجهزة بطلمة حقن زيت، ومادة الاسبستوس، والتونة التي يدهل في مكوناتها زيوت تم معاملتها وراثيا، وعدد من المبيدات والكيماويات.

وكانت قد قررت مصلحة الجمارك قبل عامين تقليص المدة المقررة لبيع بضائع المهمل لتكون شهرا بدلا من أربعة.. جاء ذلك وفقا لقرار رئيس المصلحة كمال نجم رقم ١١٤ لسنة ٢٠٢٠.

والبضائع المهمل هى المتواجدة فى المخازن الجمركية أو على الأرصفة داخل الموانئ، أو الأشياء التى يتركها المسافرون فى المكاتب الجمركية وتقاعس أصحابها عن سحبها بعد إخطارهم بخطاب موصى عليه بعلم الوصول أو عن طريق الإعلان بجهة الإدارة.

وجاء قرار الجمارك بتقليص مدة بقاء المهمل بالموانئ تفعيلا للتكليفات الرئاسية والتوصيات الصادرة عن الاجتماعات التنسيقية المنعقدة برئاسة أمين عام مجلس الوزراء بشأن التصرف فى الحاويات والرواكد القديمة المخزنة بالموانئ والساحات الجمركية بعد حادث انفجار ميناء بيروت.

وعلى إثر تلك التكليفات عقدت مصلحة الجمارك اجتماعا مع مديرى عموم المهمل والحركة والإدارات – المنافستو والإدارة المركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة العامة للسياسات والاجراءات الجمركية – لتنفيذ تلك التكليفات.

كما تقرر مناقشة توحيد دورة العمل وإجراءات المهمل والرواكد بالمنافذ الجمركية المختلفة وتفعيل تطبيق المهمل على الحواسب الآلية بجميع الإدارات والمنافذ الجمركية بما يضمن الوقوف على الرصيد الفعلى لحاويات ورواكد المهمل وكذلك تحليل حركة هذه الحاويات والرواكد واتخاذ القرارات السريعة اللازمة لذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة للقضاء على وجود أى تكدس فى المنافذ الجمركية.

وينص قانون الجمارك على أن للجمارك أن تبيع البضائع التى مضى عليها ٤ أشهر فى المخازن الجمركية أو على الأرصفة ولوزير المالية خفض هذه المدة فى حالات الضرورة ويفوض رئيس مصلحة الجمارك فى خفض المدة فى حالات الضرورة بما يمنع تكدس الموانئ بالبضائع .

بهدف تسهيل النقل من ميناء الإسكندرية .. النقل النهري تعتزم تطوير ٣ أهوسة على ترعة النوبارية

تعتزم الهيئة العامة للنقل النهرى " التابعة لوزارة النقل " تنفيذ عددا من المشروعات بهدف رفع كفاءة المجرى الملاحي لنهر النيل في بعض المسارات .

وحسب بيان هيئة النقل النهري، فان تلك المشروعات تتركز في عملية رفع كفاءة هويس الخطاطبة ، وذلك بالتجفيف الكلي على ترعة النوبارية.

كما تضم المشروعات رفع كفاءة هويس الكيلو ١٠٠ والكيلو ١٠١ ، وذلك بالتجفيف الكلي أيضا، علاوة على رفع كفاءة هويس جناكليس " هويس الكيلو ٦١ " على ترعة النوبارية .

كما تستهدف الهيئة تطوير الطريق الملاحى القاهرة – الإسكندرية (الرياح البحيرى وترعة النوبارية) والتي ستبدأ نهاية العام الجاري .

وتستهدف الهيئة تطوير المجرى الملاحى بكل من الرياح البحيرى وترعة النوبارية لربط ميناء الإسكندرية بشبكة النقل النهرى ورفع كفاءة الأهوسة المقامة عليه وإنشاء الأهوسة الجديدة اللازمة بطول إجمالى ٢٢٠ ك، خاصة بعد تطوير الهويس الذي يربط ترعة الرياح البحيري بترعة النوبارية بالبحر المتوسط بمحيط ميناء الإسكندرية.

وتقوم هيئة ميناء الإسكندرية حاليا بتنفيذ مشروع كباري هويس المالح، حيث يشمل المشروع على عدد ٣ كوبري منها عدد ٢ كوبري سيارات علوي طرق ليسمح بمرور السيارات في الاتجاهين وكوبري سكة حديد متحرك ليسمح بمرور القطارات في الاتجاهين، حيث تم الانتهاء من كوبري السيارات القبلي وجار أعمال تنفيذ كوبري السيارات البحري، كما تم الانتهاء من كوبري السكة الحديد المتحرك وجاري حاليا تركيب أعمال القضبان له.

كما قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتنفيذ خطة رفع سعة الهويس المالح بالميناء حتى يستوعب ١٦ ماعون (بارجة) بسعة كل منها ٢٥٠٠ متر مكعب من بضائع الصب الجاف في الدفعة الواحدة وكذلك زيادة عدد الدفعات خلال اليوم الواحد إلي الضعف، وذلك على الرغم من انتهاء صيانة الهويس حسب الخطة السابقة.

والمشروع من شأنه أن يرفع معدل التداول إلي أن يتم من خلال النهر، كما سيعطي سرعة وصول السلع الإستراتيجية لجهات الاستخدام وتخفيض في سعرها النهائي.

وفي نفس السياق أشار مسئول هيئة النقل النهري أنه جاري التنسيق مع محافظة أسوان لطرح أكبر محطة لوجستيات نهرية بطول ٧٠٠ متر للاستثمار تضم ميناء لنقل بلوكات الجرانيت والرخام بجوار كوبرى أسوان الملجم، وأيضًا محطة تزويد السفن بالوقود، وذلك بالتزامن مع دعم مشروع مدينة الجرانيت والرخام بالعلاقى، توازياً مع إقامة رصيف تجارى بميناء برنيس على البحر الأحمر لتصدير منتجاتها للخارج .

بدوره أشار الدكتور مصطفى صابر رئيس قسم بحوث النقل النهري بمركز البحوث والاستشارات لقطاع النقل البحري، أن انشاء ميناء نهري متخصص لتداول الرخام والجرانيت من أسوان يعد خطوة جيدة لتنشيط حركة النقل النهري وتقليل حركة الشاحنات على الطرق البرية وبالتالي الحد من الحوادث وإهلاك الطرق بالإضافة الى توفير الوقود.

وأضاف أن العائمات النهرية تتميز بإنخفاض معدل استهلاك الوقود بالمقارنة بوسائل النقل البري. كما يعتبر الرخام والجرانيت المستخرج من محاجر أسوان ومنطقة وادي العلاقي من اهم المنقولات التعدينية الداخلية بين المحافظات المصرية حيث يمثل الانتاج المصري اكثر من ٦٠ مليون متر مربع سنويا وفقا لأحدث التقارير.

وأوضح أنه لتحقيق تشغيل جيد للميناء النهري المتخصص المزمع انشاؤه وأيضا إستخدام أمثل للنقل النهري في نقل المنتجات يجب الأخذ في الإعتبار عددا من الضوابط أهمها انشاء ميناء وصول متخصص بالقرب من أهم مناطق الاستيراد الداخلى وهي منطقة شق التعبان في القاهرة حيث يوجد بها أكثر من ٢٠٠٠ م

صنع وورشة لتصنيع الرخام والجرانيت وتعتبر أكبر مستورد لصادرات محاجر أسوان من بلوكات الرخام والجرانيت وتقوم بتصنيعها ونقل ما يقرب من ٧٠٪ من انتاجها للإستهلاك المحلي وحوالي ٣٠٪ للتصدير الخارجي.

كما يجب " حسب صابر " تجهيز الميناء بمعدات شحن وتفريغ متخصصة بما يحقق سرعة في معدلات التداول وتقليل نسبة الهالك وتقليل زمن انتظار العائمات بالميناء.

ولفت رئيس قسم بحوث النقل النهري بمركز البحوث والاستشارات لقطاع النقل البحري، ضرورة توفير العائمات المتخصصة لنقل الرخام والجرانيت وتأهيل الطواقم العاملة بها، بالاضافة الى ضرورة التأكد من جاهزية المجرى الملاحي لمرور العائمات الناقلة بالأعماق التي تتناسب مع الغاطس الملاحي على مدار العام وأيضا التنسيق مع الأهوسة لتقليل فترات انتظار العائمات الناقلة وبالتالي تقليل الزمن الكلي للرحلة لمنافسة النقل البري.

وطالب " صابر " بضرورة دراسة توفير أرصفة متخصصة بميناءي اسكندرية ودمياط لاستقبال العائمات النهرية من ميناء أسوان وذلك لتشجيع النقل النهري لمنتجات التصدير. سادسا في حالة طرح الميناء النهري على القطاع الخاص للإستثمار عن طريق حق الانتفاع او الشراكة يجب عمل دراسات متخصصة بهدف التوصل إلى طرح جاذب للاستثمار وبشروط مقبولة يضمن تحقيق الأهداف التشغيلية للميناء والعائد الإقتصادى للدولة وللمشغل.

دمياط لتداول الحاويات تتلقي خدمة جديدة للخط الملاحي الصيني «كوسكو»

كشف اللواء بحري علاء محمد إبراهيم، العضو المنتدب التنفيذي لشركة دمياط لتداول الحاويات والبضائع، التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبري، عن تدشين خدمة جديدة للخط الملاحي الصيني كوسكو "COSCO SHIPPING Lines" للتعامل مع ميناء دمياط ، وذلك تحت مسمى "Limassol Greece Express (LGX١)" على أن تكون الخدمة بشكل منتظم بين ميناء دمياط (مصر) وميناء بيريه (اليونان) وميناء ليماسول (قبرص) وميناء الإسكندرون (تركيا(.

وأضاف رئيس الشركة إنه سوف يتم التردد على ميناء دمياط بهذه الخدمة Limassol Greece Express (LGX١) للخط الملاحي كوسكو بمعدل سفينة أسبوعياً، على أن تبدأ أولى الرحلات إلى ميناء دمياط غدا الإثنين.

وتجدر الإشارة إلى أن محطة دمياط لتداول الحاويات والبضائع تشهد حالياً المرحلة الرابعة والأخيرة من المشروع العملاق الخاص بتدعيم أرصفة الحاويات لزيادة الغاطس أمام الأرصفة إلى ١٧ مترا مما يجعلها قادرة على استقبال أكبر سفن الحاويات حول العالم.

كما أنه تم توريد عدد ٣ أوناش رصيف عملاقة STS بأحدث المواصفات، وبذلك تصبح محطة دمياط لتداول الحاويات قادرة على الاستمرار في المنافسة ضمن أكبر الموانئ في منطقة شرق المتوسط.

وحققت شركة دمياط لتداول الحاويات والبضائع العامة (مشغل الحاويات بالميناء)، معدل تداول بلغ ١,٠٨٧ مليون حاوية خلال العام المالى الماضى، وذلك مقابل حجم تداول للحاويات ١,١٤ مليون حاوية العام السابق له.

كما بلغ صافى ربح الشركة خلال العام المالى الماضى ٥٢٨,٥ مليون جنيه، مقابل نحو ٧٩٤ مليونًا العام المالى قبل الماضى.

فيما وصل إجمالى الإيرادات ١,٢٣٣ مليار جنيه، مقابل ١,٣٧ مليار نفس الفترة المقارنة،

كما حققت الشركة حجم استثمارات بلغت خلال العام المالى الماضى ٣٨٧ مليون جنيه، وذلك فى تعميق الأرصفة وتدعيمها عبر شركة بتروجيت، والتى من المقرر الانتهاء من المشروع خلال العام المقبل.

وتغيرت نوعية الحاويات بالشركة خلال العامين الماضيين، حيث زادت عدد الحاويات الصادرة والواردة لتصل إلى نسبة ٦٠٪ من حجم أعمالها على حساب الترانزيت، الذى تراجع إلى ٤٠٪ فقط بعد أن كان قبل ٣ أعوام ٨٠٪ .

تفاصيل هيكل مجلس إدارة «الإسكندرية للحاويات» بعد اعتماد الجمعية العمومية له

عقدت شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع العامة، جمعيتها العمومية مؤخرا، بهدف تشكيل مجلس إدارة جديدة بعد عدد من الصفقات الناجحة خلال الفترة الأخيرة بدخول صناديق خليجية ضمن أسهم الشركة.

وحسب التشكيل الجديد لمجلس الإدارة تم اختيار الدكتور إسلام محمد عبدالفتاح النقيب " أستاذ بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري " كعضو مجلس إدارة بالشركة ممثلا عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري، كما تم اختيار اللواء ياسر هيكل ممثلا للشركة القابضة للنقل البحري والبري، بالإضافة إلى هدى عطية " مستشار وزير النقل لشئون النقل البحري " كعضو مجلس إدارة ممثلا للشركة القابضة للنقل البحري والبري.

كما تم اختيار الدكتور مها عبدالفتاح ديوان " ممثلا للشركة القابضة للنقل البحري والبري "، بالإضافة الى اختيار اللواء نهاد شاهين " رئيس هيئة ميناء الإسكندرية " كممثل لهيئة ميناء الإسكندرية.

كما تم اختيار فلاح محمد الأحباني " إماراتي " ، ممثلا لشركة ألفا أوريكس ليمتد،بالإضافة لاختيار وائل علي رضا الجاسمي ممثلا لشركة ألفا أوريكس ليمتد، إضافة إلىمحمد جمعة راشد سعيد ممثلا لنفس الشركة. وخلال أبريل الماضي أعلنت شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع العامة، بيع الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ٣٢٪ من حصتها إلى شركة ألفا أوركس ليمتد (أبوظبى – الإمارات) وذلك مقابل ١٨٦ مليون دولار.

وخلال أغسطس الماضي أفصحت شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، عن قيام الشركة القابضة للنقل البحري والبري (المساهم الأكبر) ببيع ٢٠٪ من حصتها في شركة الإسكندرية لتداول الحاويات، وذلك لصندوق الاستثمارات العامة السعودى.

وبلغ متوسط سعر السهم فى تلك الصفقة ٨,١١ جنيه بقيمة إجمالية بلغت ٣ مليارات جنيه تقريبا، وجرى تنفيذها عبر شركة الأهلى فاروس لتداول الأوراق المالية.

ويبلغ رأسمال الإسكندرية لتداول الحاويات فى الوقت الحالى ٧٤٤,٨ مليون جنيه موزعا على ١,٤ مليار سهم بقيمة اسمية قدرها ٠,٥ جنيه للسهم.

وتقوم الشركة بتداول قرابة ٥٢٪ من حجم المتداول من الحاويات بميناءي الإسكندرية والدخيلة، حيث معدلات تداول وصلت إلى

Alex Cont
Alexandria Container&Cargo Handling Company

٨٣٩,٥ ألف حاوية خلال العام المالي الماضي، وذلك مقابل المعدلات نفسها التي تم تحقيقها خلال العام المالي قبل الماضي.

ووفقًا لبيانات الشركة، فقد حققت خلال يونيو الماضي ٧٣,٥ ألف حاوية، بعد أن كانت قد وصلت الى ٧٦٦ ألف حاوية خلال ١١ شهرًا بنهاية مايو الماضي، وتوزعت بيانات يونيو بين ٧٣,٤٥ ألف حاوية تجارة خارجية "صادرات وواردات"، بالإضافة الى ١٠٨ حاويات فقط ترانزيت، علاوة على أنها استقبلت ٧٧ سفينة خلال الشهر نفسه.

وكانت قد أعلنت الشركة مؤخرًا أنه من المتوقع أن تقوم بتحقيق صافي ربح خلال العام المالي الحالي بنحو ١,٦ مليار جنيه، وإيرادات قدرها ٢,٦ مليار جنيه، علاوة على تنفيذ مشروعات بنحو ١٣٨ مليون جنيه.

كوسكو الصينية ترصد ٤,٩ مليار دولار لتطوير أسطولها بهدف الحصول على المركز الأول في نشاط نقل الحاويات

أعلنت شركة كوسكو الصينية للشحن، أنها ستقوم بإنفاق قرابة 4.9 مليار دولار على تطوير أسطولها، وتوسيع هذا الأسطول من حيث السعة، بهدف الحصول على المركز الاول في نشاط نقل الحاويات.

وحسب شركة كوسكو الصينية، في بيان لها، أنها ستخصص تلك الاستثمارات من عام 2023 حتى نهاية عام 2025 لشراء وبناء 32 سفينة حاويات، وتوسيع قدرتها الاستيعابية بنحو 580 ألف حاوية مكافئة (20 قدما) .

ولفتت الشركة إلى أنها لديها 512 سفينة في أسطولها في نهاية يونيو الماضي، بقيمة 2.92 مليون حاوية مكافئة، إذا لم تتخلص من أي سفن ، فإن الاستثمار سيعزز السعة بنحو 20% .

وأكدت كوسكو للشحن، أنها تستهدف ميزة حجمها الجديد بهدف خفض التكاليف والاستجابة للاحتياجات المختلفة للعملاء .

ومن المعروف أن شركة كوسكو انشأت في شكلها الحالي من اندماج عام 2016 بين أول وثاني أكبر شركات الشحن في الصين، والتي أمرت بها الحكومة الصينية لزيادة الميزة التنافسية للعمليات المملوكة للدولة من خلال الحجم.

وفي عام 2018 ، استحوذت شركة كوسكو على شركة أورينت أوفرسيز إنترناشونال المحدودة التي تتخذ من هونج كونج مقراً لها ، والمعروفة أيضا باسم OOIL ، لترتفع حصتها في السوق العالمية للمجموعة إلى المركز الثالث من المركز السادس، وخلال العام الماضي، تراجعت الشركة إلى المركز الرابع بعد أن تجاوزها المنافس الفرنسي CMA CGM .

كما أعلنت الشركات المدرجة تحت COSCO SHIPPING مؤخرًا عن نتائجها المؤقتة لعام 2022 مع تحقيق COSCO SHIPPING Holdings أفضل أداء في التاريخ للنصف الأول من العام.

وسجلت COSCO SHIPPING Holdings أرباحًا قبل احتساب الفوائد والضرائب بلغت 13.6 مليون دولار أمريكي ، وهو ما يمثل زيادة كبيرة على أساس سنوي بنسبة 92.2٪ ، وحققت أرباحًا إجمالية قبل الضرائب بلغت 13.4 مليون دولار أمريكي ، بزيادة سنوية قدرها 95.83٪.

بالإضافة إلى ذلك ، بلغ صافي ربح الشركة العائد لمساهمي الأسهم 9.2 مليون دولار أمريكي ، مما أدى إلى زيادة سنوية بنسبة 74.46٪ ، وهو ارتفاع تاريخي أيضًا.

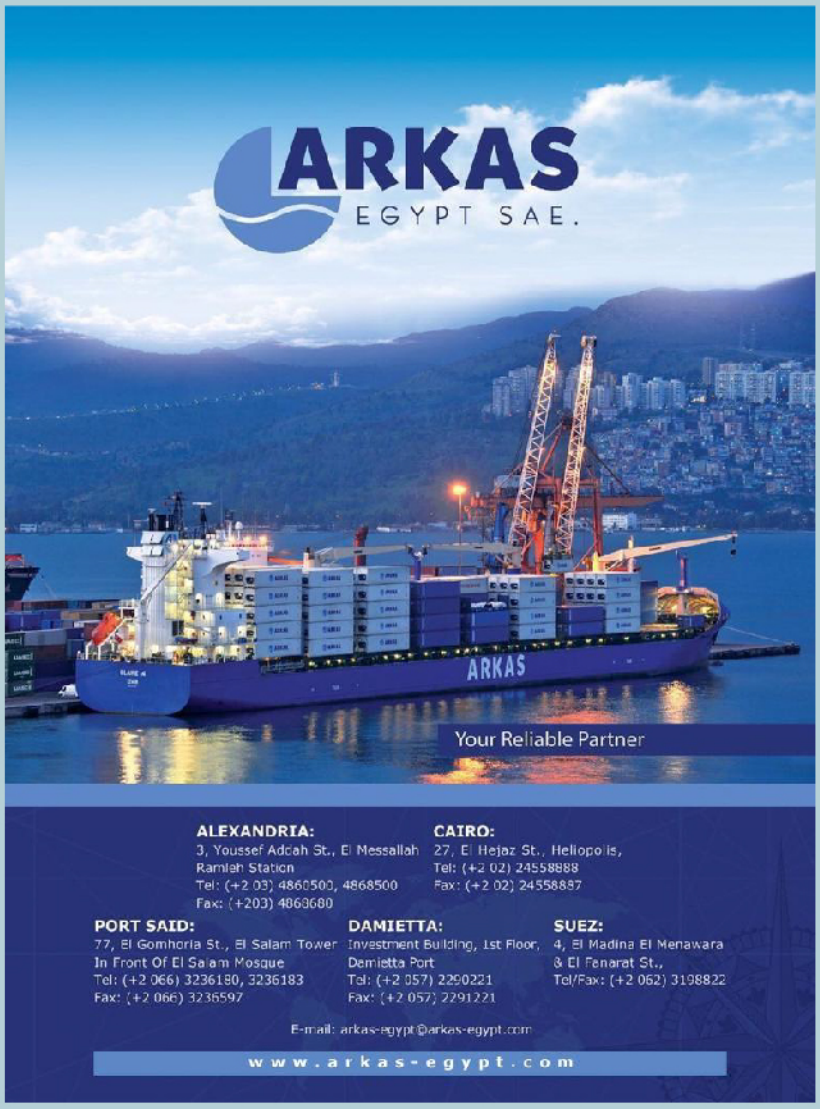

الجمارك تصدر تعليمات بخصوص مدة إيداع البضائع في المخازن المؤقتة بالموانئ

أصدرت مصلحة الجمارك تعليمات جديدة بشأن تجديد مدة إيداع البضائع المودعة بالمخازن المؤقتة بالموانئ المصرية، وذلك حسب خطاب المصلحة لمحطات الحاويات بميناء الإسكندرية، وذلك في ضوء المنشور رقم ٦٥ لسنة ٢٠٢٢ والخاص بتعليمات رئيس المصلحة.

وأشارت مصلحة الجمارك إلى أن المدد المقررة بالمنشور رقم ٦٥ لسنة ٢٠٢٢ غير سارية على مدة المهمل المنصوص عليها بالمادة ١٣٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١، حيث تظل مدة قيد المهمل شهرين للبضائع العامة وكذا ١٥ يوما بالنسبة للأغذية أو المواد الخطر والقابلة للتلف.

أما المدة المنصوص عليها بالمنشور رقم ٦٥ لسنة ٢٠٢٢ فهي لا تتعلق بقيد المهمل ابتداء، وإنما تتعلق بتجديد مدة المهمل ويكون ذلك بطلب من صاحب الشأن يتم تقديمه لمدير إدارة الحركة المختص (شركة الإسكندرية لتداول الحاويات، وشركة الإسكندرية لمحطات الحاويات الدولية "الصينية" وأقسام الحركة) وذلك لعدم القيام بإجراء كشف وبيع المهمل نظرا للظروف الاقتصادية الاستثنائية وتكون مدة البضائع العامة بحد أقصة أربعة أشهر ويتم تجديدها بصفة كل شهرين وللمواد الغذائية أو الخطرة أو سريعة التلف يتم تجديدها شهريا بحد أقصى شهرين مع الوضع في الاعتبار مدة الصلاحية.

وذكر خطاب مصلحة الجمارك أنه في ضوء هذا، يستمر العمل في قيد المهمل بالمادة ١٣٧ من اللائحة التنفيذية للشركات الخازنة "شركات تداول الحاويات" كمدة لقيد المهمل، على أن يتم التبيه على مديري إدارات الحركة الالتزام بمنشور وكيل أول وزارة المالية ورئيس مصلحة رقم ٦٤ و٦٥ لسنة ٢٠٢٢ .

ومن المعروف أن المادة ١٣٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك تنص على أن تكون مدة بقاء البضائع بالمخازن المؤقتة شهرين أما البضائع القابلة للتلف أو النقصان فلا يجوز إبقاؤها الا للمدة التي تسمح بها حالتها، ويجوز في الأحوال التي يقتضيها الصالح العام مد هذه المدة بموافقة وزير المالية أو من يفوضه.

وأصدر الشحات غتوري رئيس مصلحة الجمارك في ٢٢ أغسطس الماضي منشور تعليمات رقم ٦٤ لسنة ٢٠٢٢ ، والذي نص على مراعاة التزام جميع الإدارات الجمركية المعنية بعدم إحالة البضائع سريعة التلف أو القابلة للنقصان إلى الإدارات العامة للمهمل والبيوع لإتمام إجراءات بيعها إلا بعد العرض على رئاسة المصلحة.

ونص المنشور على أن يكون هذا بموجب محضر إثبات حالة، موضحاً به حالة البضاعة وتاريخ انتهاء صلاحيتها لتقرير ما يلزم بشأنها.

وذهبت التعليمات الى ضرورة تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة لمدة ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار منعاً للمساءلة، علي أن يعاد النظر فيها بعد ذلك.

وأشار غتوري المنشور على أن صدور تلك التعليمات تأتي تنفيذا لأحكام قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٣٠.

كما أنها تأتي نظرا لما تلاحظ من قيام بعض الإدارات العامة للمهمل والبيوع من اتخاذ إجراءات البيع لسلع سريعة التلف رغم طول فترة صلاحيتها.

كما نص المنشور على أن السلع الموقوف استيرادها سواء بالملحق رقم (١) المرافق للائحة الاستيرادية أو بناء على قرار من وزير التجارة والصناعة – أو السلع التي تم فحصها معمليا وتم رفضها لعدم مطابقتها للمواصفات القياسية الفنية فلا يسمح بالبيع برسم الوارد، على أن يتم البيع بشرط إعادة التصدير وذلك بعد موافقة الجهة المختصة، أو أن يتم التصرف في هذه السلع بأي طريقة أخري بناء علي موافقة الجهة المختصة وفقا للقواعد المنظمة لها.

وفي نهاية أغسطس أصدر رئيس مصلحة الجمارك الشحات غتوري، منشور رقم ٦٥ لسنة ٢٠٢٢ والذي جاء الحاقا بمنشور تعليمات رقم ٦٠ لسنة ٢٠٢٢ فيتم مراعاة الالتزام بأن يكون تجديد مدة ايداع البضائع المودعة بالمخازن المؤقتة بالموانئ والمحددة بشهرين طبقا للمادة ١٣٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك بأن تكون على النحو التالي.

ونص المنشور على أن المزاد الغذائية لا تجاوز مدة التجديد لها شهرين، وباقي البضائع لا تجاوز مدة التجديد لها أربعة أشهر.

ونص المنشور على أنه إضافة إلى الشهرين النصوص عليهما في المادة رقم ١٣٧ المشار إليها في هذا المنشور.

كما نص المنشور على أن تسري تلك التعليمات لمدة سنة أشهر من تاريخ ٢٩ أغسطس الماضي ويعاد النظر بعد ذلك، وفي جميع الأحوال لا يجوز ابقاء البضائع القابلة للتلف أو النقصان المودعة بالمخازن المؤقتة أكثر من المدة التي لا تسمح بها حالتها.

وأكد رئيس مصلحة الجمارك أن تلك التعليمات يتم سريانها لمدة ٦ أشهر فقط، على أن يعاد النظر فيها بعد ذلك، كما أنه في جميع الأحوال لا يجوز إبقاء البضائع القابلة للتلف أو النقصان المودعة بالمخازن المؤقتة أكثر من المدة التي تسمح بها حالتها.

وأوضح رئيس مصلحة الجمارك، أن تلك التعليمات الجديدة تأتي بهدف ضمان سرعة التصرف في السلع سريعة التلف والقابلة للنقصان حفاظا على حقوق الخزانة العامة للدولة دون الإخلال بحقوق المستوردين.

توقعات بانخفاض أسعار الشحن العالمي للحاويات خلال العام المقبل

أصدرت شركة "Global Shippers Forum" المتخصصة في أبحاث الشحن البحري، تقريرا حول أداء الشحن البحري العالمي للحاويات خلال الربع الثاني من العام الجاري.

وأشار التقرير إلى أن إغلاق Covid في الصين ساهم في إنخفاض حجم المعروض من السلع المصنعة والطلب على المواد الخام في نفس الوقت، فيما تراجع الطلب أيضا على البلدان المستهلكة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الطاقة، وهو ما كان سببا في انخفاض متوسط الأرباح لكل حاوية محمولة لأول مرة منذ عام ٢٠٢٠.

وذهب التقرير إلى زيادة إجمالي عدد الحاويات المنقولة في الربع الأول من العام الجاري وذلك بنسبة تصل إلى قرابة ٣٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بينما كانت حجم الحاويات المنقولة في الربع الثاني قد مرت بتحسن طفيفا.

وذكر التقرير أن الربع الثاني من العام الجاري شهد نمو في سعة الشبكة العالمية بشكل هامشي ولكن الطلب الأساسي ظل ثابتًا على البضائع، وهو ما أدى الى إنخفاض ملحوظ في أسعار الشحن الفوري بشكل مطرد.

وأوضح التقرير أن الشاحنين على مستوى العالم يؤكدون على أن الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وسوق الشحن العالمي قد دخلوا مرحلة جديدة، مع وجود عوامل مختلفة في العمل مقارنة بالعامين الماضيين.

كما انخفضت أسعار الشحن من شنغهاي بالصين إلى أوروبا والولايات المتحدة مرة أخرى، حيث انخفضت قيمة المعدلات من شنغهاي إلى لوس أنجلوس في الساحل الغربي للولايات المتحدة بمقدار ثلثي مكاسبها من الذروة، فيما انخفضت الأسعار من الصين، بحد أدنى ٤٠٪ عبر الممرات التجارية إلى أوروبا والولايات المتحدة.

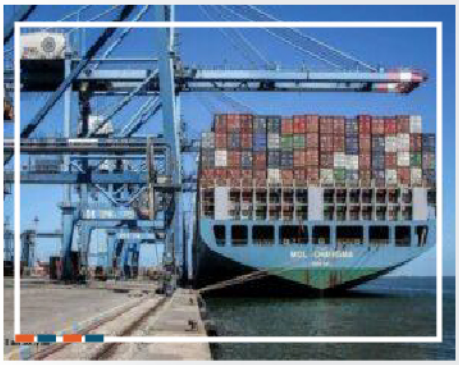

وتوقع التقرير تباطؤًا أشد في النمو في الصين، حيث بدأ نمو الصادرات في التباطؤ أيضًا، ومن المتوقع أن تعود الأسعار على ما كانت عليه قبل جائحة كورونا في ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

تحالف تشغيل ميناء السادات الجاف يختار استشاري المشروع

حدد التحالف المكلف بإنشاء وتشغيل ميناء السادات الجاف موعدا لنهاية تلقي عروض المكاتب الاستشارية التي ستقوم بوضع الدراسات الخاصة بمشروع ميناء السادات الجاف.

وطالب التحالف تقدم مكاتب استشارية عالمية ومحلية لاختيار أفضلها، ومن المقرر أن يقوم المكتب الاستشاري بإجراء دراسة تجديد الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية والاستدامة البيئية لميناء السادات الجاف والمركز اللوجستي الملحق به .

ويخطط التحالف بقيادة شركة سبيشيال جروب للتجارة والاستثمار، لإنشاء موانئ جافة خاصة دمياط والسادات بتكلفة 1.4 مليار جنيه، ويصل حجم استثمارات ميناء السادات قرابة 1.2 مليار جنيه.

كان اللواء عمرو إسماعيل، رئيس هيئة الموانئ البرية والجافة، قال في تصريحات سابقة، إنه تم تخصيص نحو 514 مليون جنيه إضافية خلال الفترة الماضية لتوصيل المرافق لميناء دمياط، وتم التنسيق مع وزارة المالية لجدولة سداد تلك التكلفة على مدى 5 سنوات دون زيادات أو فوائد، كما تم الانتهاء حتى الآن من توصيل جميع المرافق لميناء سوهاج الجاف.

ولفت إلى أن الشريك الأوكراني في تنفيذ ميناء السادات سيوفر 30% من قيمة تكلفة المشروع الإجمالية، وهي نسبة مساهمته المحددة وفقا للقانون باعتباره المشغل الرئيسي، موضحاً أنه متوقع أن تكون قيمة المساهمة وفقا للتقديرات المبدئية بما يعادل 420 مليون جنيه.

وأوضح رئيس شركة سبيشيال جروب، أن إجمالي تكلفة المشروع 1.2 مليار جنيه، ولم تحدد شركات التحالف مصادر تمويل نسبها لكن الملاءة لهم تمكنهم من توفير الحصص بأكثر من طريق.

ومن المخطط أن تنفيذ ميناء السادات ستتم على 3 مراحل نظراً لحجم المساحة والتي تصل إلى 75 فدانا، الأولى: تشمل إنشاء 60 صومعة والمنطقة الجمركية، والثانية: إقامة صهاريج الزيتون والصناعات التكاملية، والأخيرة تشمل إقامة المنطقة اللوجستية.

وكان قد تم الاتفاق على أن يتم استخدام شبكة السكة الحديد لنقل البضائع من وإلى الميناء، لتخفيف الضغط عن الطرق والكباري والاستفادة من انخفاض التكاليف.

وتخطط هيئة الموانئ البرية بتنفيذ خطة لتنفيذ 10 مشروعات، بما فيهم المشروعين السابقين، إلى جانب ميناء في بني سويف على 92، وإقامة مجزر آلي بمنطقة أرقين على 238 فدانًا، كما تضم الموانئ الجافة هدفها توفير مساحات بديلة لأرصفة الموانئ البحرية، ما يسهم في سرعة التفريغ والتحرك دون انتظار أو تكاليف غرامات إضافية، والقضاء على زمن الانتظار، وهو ما سينعكس على السلع النهائية وانخفاض سعرها، ما يعمل على خلق ميزة تنافسية للمنتج المصري بين المستوردين والمصدرين بالداخل أو بالخارج، لاسيما أن الميناء الجاف يعتبر منطقة وصول وتحرك للبضائع، فعند استيراد بضائع يتم الكشف عليها من خلال جميع جهات العرض كالرقابة على الصادرات والواردات، والحجر الزراعي، والحجر الصحي، وجهات العرض الأخرى.

ويتم بعدها إنهاء جميع الإجراءات داخل هذا الميناء الجاف، ثم التوجه إلى الميناء البحري، حيث يتم تحميل البضائع على المركب وتغادر دون أي إجراءات أخرى داخل الميناء البحري، مما يسهم في تخفيف العديد من الغرامات التي تقدر بملايين الدولارات على المستورد التي يتم وضعها في نهاية المطاف على عاتق المستهلك. القائمة إنشاء منطقة لوجستية على مساحة 238 فدانًا في قسطل، إلى جانب إنشاء ميناء جاف في مدينة الطور، ومشروعات أخرى في مواقع واعدة للاستثمار، ومن ثم الشركة تستهدف أن تكون لاعبا في باقي المشروعات التي مازالت قيد المنافسة.

الأردن يعفي الشاحنات المصرية من رسوم جديدة للعبور إلى المملكة

أعفى الأردن الشاحنات المصرية من الرسوم الجديدة التي تم فرضها على الشاحنات التي تدخل إلى المملكة، وذلك في ضوء التعاون بين مصر والأردن بشأن تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بين الطرفين.

وفي هذا الصدد أشار خالد قناوي الأمين العام لجمعية نقل البضائع بالقاهرة قطاع النقل المبرد والجافة، إلى أن الجانب الأردني فرض على الشاحنات السورية رسوما جديدة تصل إلى ٣٠٠٠ دولار على كل شاحنة ذهابا وإيابا .

وأضاف أن الأسطول السوري للشحن يعد من الأساطيل الضخمة التي تجوب الدول العربية، والذي يصل إلى ٢٠ ألف شاحنة و٥٠٠٠ شاحنة مبردة، و١٤ ألف قاطرة ومقطورة تعمل جميعها على القطاع الخارجي.

وخلال أغسطس الماضي كانت قد قررت مصلحة الجمارك المصرية إعفاء الشحنات الأردنية العابرية للأراضي المصرية باتجاه ليبيا والسودان "الترانزيت" من منظومة التسجيل المسبق للشحنات (ACI)، وبالتالي

عدم تحمل أي أعباء مالية خاصة بالمنظومة مع عدم الإخلال بالمتطلبات الأمنية الخاصة بالبضائع العابرة " للبضائع المصنفة خطرة " كما تقرر إعفاء الشحنات الأردنية من مبلغ ١٠٠ دولار مقابل ميكنة الإجراءات من رسوم التسجيل المسبق للشحنات والتي يتقاضاها الجانب المصري على كل شحنة.

جاء ذلك خلال خطاب الشحات غتوري رئيس مصلحة الجمارك، ووكيل أول وزارة المالية، للمهندس جمال قطب مدير عام الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الالكترونية (MTS) والتي تقوم بتشغيل منظومة نافذة والتسجيل المسبق للشحنات بالمنافذ الجمركية المختلفة.

وأشار " غتوري " إلى أن هذا يأتي في ضوء الاجتماعات التي تمت بيم مصلحة الجمارك

المصرية والاردنية والتي تم عقدها نهاية يوليو

الماضي، لمتابعة التوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة الجمركية المصرية الاردنية والتي تم عقدها بوم ٢٤ مارس الماضي، والتي تم خلالها استعراض كافة العقبات التي تواجه حركة التجارة البينية بين الجانبين، حيث تم الاتفاق على تلك التعليمات.

كما لفت إلى أنه تم عرض تلك التعليمات على الدكتور محمد معيط والذي وافق عليها في ضوء تعظيم التبادل التجاري بين مصر والدول المجاورة، خاصة الاردن وليبيا والسودان.

الجمارك تستثنى البضائع الواردة لـ«قمة المناخ» من التسجيل المسبق للشحنات

قررت مصلحة الجمارك قررت إعفاء البضائع المستوردة المستخدمة خلال مؤتمر تغير المناخ (COP ٢٧)، الذى سيُعقد فى مدينة شرم الشيخ نوفمبر المقبل، من إجراءات التسجيل المسبق للشحنات ACI، مع الالتزام بإجراءات فى المنظومة الإلكترونية " نافذة " .

والتسجيل المسبق للشحنات (ACI) نظام جمركي، يعتمد على إتاحة بيانات ومستندات الصفقة، قبل شحنها بـ٤٨ ساعة، لتتمكن الجهات المعنية داخل الدولة من رصد أى خطر محتمل، لضمان أمن المواطنين.

فى حين أن «النافذة» هى منصة الكترونية معلوماتية هدفها حوكمة الإجراءات لربط كافة الموانئ البرية والبحرية والجوية لتسهيل زمن الإفراج الجمركى علي غرار مفهوم الشباك الواحد.

وأضافت مصلحة الجمارك، أنه قد تم إخطار قطاع النقل البحرى والموانئ المصرية بضرورة تطبيق القرار لتسهيل الإجراءات الجمركية والضريبية للمؤتمر العالمي.

ولفتت المصلحة إلى أنه تقرر قبول التعهدات المقدمة من الشركات للإفراج المؤقت عن الأصناف الواردة للمؤتمر بهدف العرض والإعادة، على أن تضمن الشركة المسئولة عن الشحن والنقل والتخليص الجمركي، التعهد بضمان إعادتها بعد انتهاء المؤتمر.

كان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، راجع أمس الأول التجهيزات خلال زيارته مدينة شرم الشيخ، ومنها وسائل النقل العاملة الكهرباء، بالغاز الطبيعي، والتى ستنقل وفود المؤتمر، فضلًا عن تفقده عددًا من الفنادق الحاصلة على النجمة الخضراء، وقاعة المؤتمرات.

مصر تسمح بتصدير الفول والعدس والمكرونة والقمح والدقيق والذرة والزيوت

قررت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، وقف العمل بالقرارات الخاصة بحظر تصدير عدد من السلع، والتي تضم كلا من الفول، والعدس، والمكرونة، والدقيق والذرة، والزيوت، والفريك.

وفي هذا الصدد أكد أحمد العسقلاني، وكيل وزارة الصناعة والتجارة، رئيس الإدارة المركزية لشئون التصدير والاستيراد، أنه في في القرار رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن عدم السماح بتصدير الفول الحصى والمدشوش، والعدس، والمكرونة، والقمح والدقيق بجميع أنواع ، والقرار ١٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بشأن عدم السماح بتصدير زيوت الطعام بكافة أنواعها والفريك والذرة، مع السماح بتصدير الكميات الفائضة عن احتياجات السوق المحلية من الأصناف الواردة بالقرارات الوزاريين والتي قدرتها وزارة الصناعة والتجارة الداخلية، وبعد موافقة وزير التجارة والصناعة، وذلك لمدة ٣ أشهر، والتي انتهت في ٧ سبتمبر الماضي.وأضاف في خطابه للدكتوره نجوى زغمور، رئيس الإدارة المركزية للسياسات والإجراءات الجمركية، بمصلحة الجمارك، أنه ورد العديد من الاستفسارات من بعض المنافذ الجمركية بشأن صدور قرار وزاري جديد باستمرار العمل بالقرارات الوزارية المشار إليها من عدمه، فلم يصدر حتى تاريخه أية قرارات وزارية بمد العمل بالقرارات الوزارية لمشار إليها.

وفي هذا الصدد أصدرت مصلحة الجمارك منشور تصدير رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٢ بتطبيق ما جاء في خطاب وزارة الصناعة والتجارة الخارجية بشأن عدم مد العمل بالقرارات الوزارية المشار إليها.

وخلال يونيه الماضي قررت وزيرة الصناعة والتجارة، نيفين جامع ، تجديد قرارها بعدم السماح بتصدير الفول الحصى والمدشوش والعدس والمكرونة والقمح والدقيق بجميع أنواعه، وذلك لمدة ثلاثة أشهر أخرى، حيث كان قد تقرر عدم السماح بتصدير تلك السلع منذ ١٠ مارس لمدة ٣ أشهر.

جاء ذلك عبر خطاب لأحمد رفعت العسقلاني رئيس الادارة المركزية لشئون التصدير والاستيراد، للمجلس التصديري للصناعات الغذائية، مشيرا الى أن وزيرة الصناعة والتجارة وافقت على عدم السماح بتصدير الفول الحصى والمدشوش والعدس والمكرونة والقمح والدقيق بجميع أنواعه، والقرار الوزاري رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بشأن عدم السماح بتصدير زيوت الطعام بكافة أنواعها، الفريك والذرة وذلك لمدة ٣ أشهر.

وكان قد تقرر السماح بتصدير الكميات الفائضة عن احتياجات السوق المحلية من

الاصناف الواردة بالقراراين الوزاريين، والتي تقدرها وزارة التموين والتجارة الداخلية.

ونص القرار رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٢ أنه صدر بناء على كتاب الدكتور وزير التموين والتجارة محمد مصيلحي رقم ٤٥٢٣ المؤرخ في ٩ مارس الماضي، بالاضافة إلى ما عرضه مساعد وزير التجارة للشئون الاقتصادية والمشرف على قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية بمذكرة رسمية لوزيرة الصناعة والتجارة.

وأكدت شعبة الحاصلات الزراعية بالغرفة التجارية بالقاهرة، فرض الحكومة حظرا علي تصدير الفول والدقيق بجميع انواعه والمكرونة والعدس والقمح، وفقا لأحمد الباشا إدريس، رئيس الشعبة خلال ابريل الماضي.

وكانت وزيرة التجارة والصناعة أصدرت قرارا في أبريل الماضي بوقف تصدير الفول الحصى والمدشوش لمدة ٣ أشهر.

صادرات الصناعات الغذائية المصرية لروسيا ٥٠ ألف طن بقيمة ٤٦ مليون دولار خلال ٦ شهور

صادرات الصناعات الغذائية المصرية لروسيا ٥٠ ألف طن بقيمة ٤٦ مليون دولار خلال ٦ شهور

كشف المجلس التصديري للصناعات الغذائية عن ارتفاع صادرات مصر من الصناعات الغذائية إلى روسيا خلال النصف الأول من العام الحالي لتصل إلى ٤٦ مليون دولار بنمو قدره ٢٧٪ عن نفس الفترة من العام الماضي.

وأظهر تقرير صادر عن المجلس، مؤخرا، أن تلك البضائع بلغت قرابة ٥٠ ألف طن مقارنة بنحو ٤٣ ألف طن خلال نفس الفترة من ٢٠٢١، بارتفاع بلغت نسبه نحو ١٥,٧٪ .

وبلغ عدد الشركات الغذائية المصرية المصدرة إلى روسيا خلال العام الماضي "حسب التقرير " ١٥١ شركة من بينها ٢١ شركة تزيد صادراتها عن مليون دولار بنسبة ٧٥٪ من إجمالي الصادرات.

وأشار التقرير إلى أن صادرات مصر من "الفراولة المجمدة" إلى روسيا بلغت خلال النصف الاول من ٢٠٢٢ نحو ١٧,٩١٣ ألف طن بقيمة بلغت ١٧,٩١٧ مليون دولار، فيما بلغت صادرات "الخضر المجمدة" نحو ٢١,٩٤٧ ألف طن بقيمة بلغت ١٦,٦٣٨ مليون دولار.

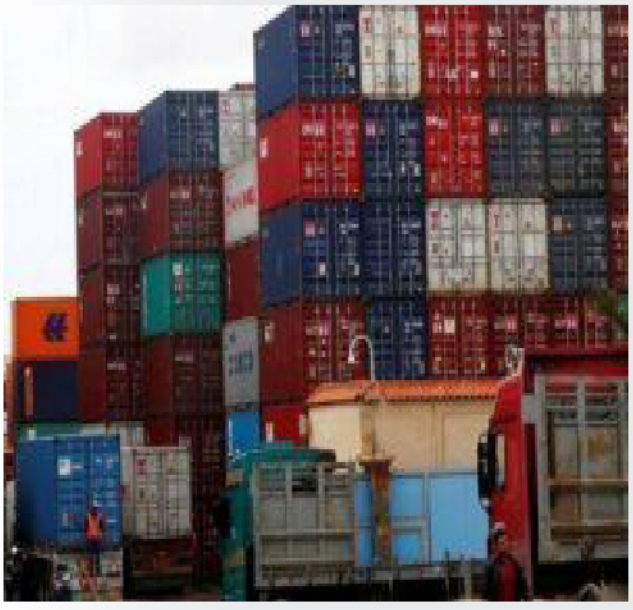

وبلغت صادرات مصر من "الإثمار والبذور الزيتية" إلى روسيا نحو ٢٠٦٤ طنا بقيمة بلغت نحو ٣,٤ مليون دولار.

كما أن صادرات "الجبن الأبيض" إلى روسيا بلغت نحو ٨٧٥ طنا بقيمة بلغت ١,٧ مليون دولار، فيما بلغت صادرات "محضرات أساسها الحبوب" نحو ٥٩٤ طنا بقيمة بلغت ١,١ مليون دولار، وبلغت صادرات "البطاطس المجمدة" نحو ٢١١٦ طنا بقيمة بلغت ٩١٤,٧ آلاف دولار، فيما بلغت صادرات "السكر" نحو ١٦٢٠ طنا بقيمة بلغت مليون دولار.

كما أن صادرات مصر من "الفواكهة المجففة" إلى روسيا خلال ٦ أشهر نحو ٤٢١ طن بقيمة بلغت ٤٩٧,٨٨٦ ألف دولار، فيما بلغت صادرات "البصل المجفف" نحو ١٥١ طنا بقيمة بلغت نحو ٣٤٧,٧ ألف دولار، وسجلت صادرات "الخضار المخلل" نحو ٥٢٦ طنا بقيمة بلغت ٣٩٧,٨ ألف دولار.

وبالنسبة للصادرات الغذائية الى السوق الأوكرانية فقد بلغت خلال النصف الأول من العام الجاري ٤٦٧ ألف طن فقط، وذلك بتراجع قدره ٧٧٪ عن نفس الفترة من العام الماضي والتي كانت قد وصلت إلى ٢ مليون دولار. وبلغ عدد الشركات الغذائية التي قامت بالتصدير إلى أوكرانيا خلال العام الماضي ٢٠٢١ قرابة ٤٦ شركة من بينها ٩ شركات تزيد صادراتها عن ١٠٠ ألف دولار بنسبة ٦١٪ من إجمالي الصادرات .

الجمارك توافق على مد المخلصين صلاحية رقم التسجيل المسبق للشحنات

وافق الشحات غتوري رئيس مصلحة الجمارك، على أن يتقدم المستورد بنفسه أو من خلال وكيله من المستخلصين الجمركيين، بطلب تجديد صلاحية رقم ACID إلى رئيس الإدارة المركزية المختص وفقا للتفويض الممنوح له بشأن مد صلاحية رقم التسجيل المسبق للشحنات "ACID" وذلك في ضوء قرار وزير المالية رقم ٤٥١ لسنة ٢٠٢١ .

ومن المعروف أنه بعد إجراءات التسجيل المسبق للشحنات التي يقوم بها المستوردون أو وكلاؤهم من المستخلصين الجمركيين، يتم الحصول على رقم تعريفي للشحنة "ACID" والذي يتم وضعه على كافة مستندات الشحنة، ويكون له صلاحية لمدة محددة، ويتم بعدها التقدم بطلب مد صلاحية هذا الرقم مرة أخرى، في حالة أن تتأخر الشحنة عن الاستيراد.

جاء ذلك عبر مذكرة تقدم بها أحمد يوسف أبو الحسن رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس المصلحة، على رئيس مصلحة الجمارك الشحات غتوري.

وأشار يوسف إلى أن هذا يأتي بعد تقدم شكوى من بعض الشركات من طلب المواقع الجمركية من المستورد فقط أن يقدم بنفسه طلب تجديد صلاحية رقم ACID دون وكيله من المخلصين الجمركيين.

وتابع أبو الحسن عبر مذكرته، بأنه قد أثير أثناء اجتماع لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات المنعقد في ٧ سبتمبر الماضي، بتضرر إحدى الشركات من طلب المواقع الجمركية أن يتقدم المستورد بنفسه بطلب تحديد صلاحية رقم ACID إلى رئيس الإدارة المركزية المختص وفقا للتفويض الممنوح له بشأن مد صلاحية رقم ACID بموجب قرار وزير المالية رقم ٤٥١ لسنة ٢٠٢١ .

وتابع أن الإجراءات الجمركية الخاصة بنظام التسجيل المسبق للشحنات والواردة بالفصل الأول من الباب السادس من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك والصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ في المواد أرقام ١٩٦ حتى ١٩٨ قد سمحت للمستورد أو صاحب البضاعة أو وكيله من المخلصين الجمركيين باتمام الإجراءات الخاصة بهذا النظام بما فيها مد صلاحية الرقم التعريفي ACID لذلك لا يوجد ما يمنع من قيام الوكيل من المستخلصين الجمركيين بموجب التفويض الإلكتروني من تقديم طلب تجديد رقم ACID نيابة عن المستورد.

وعلى هذا الأساس وافقت مصلحة الجمارك بتوجيه الشركة المصرية لتكنولوجيا المعلومات (MTS) بتنفيذ طلب تجديد رقم ACID إلكترونيا على منظومة نافذة ويتاح ذلك للمستورد أو صاحب البضاعة أو وكيله من المخلصين الجمركيين.

وأشار رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس المصلحة، إلى ضرورة التحرير الى المناطق الجمركية الثلاثة بقبول طلب التجديد لرقم ACID من المستورد أو صاحب البضاعة أو وكيله من المخلصين الجمركيين بموجب التوكيل الرسمي أو التفويض الإلكتروني على منصة نافذة.

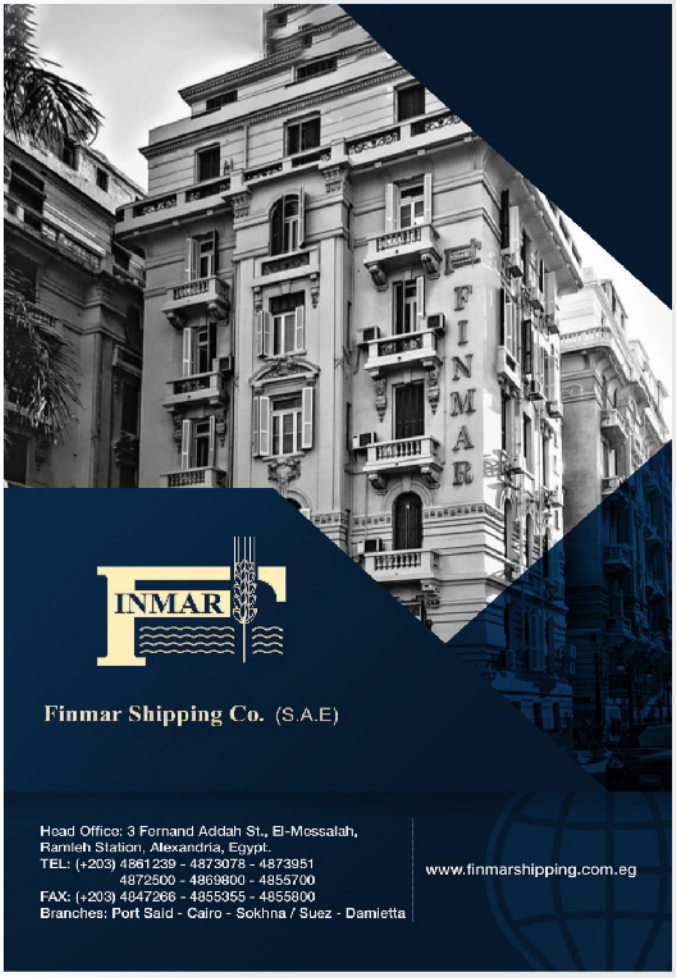

السكة الحديد تستعد لتأهيل المتنافسين على مشروع لوجستيات التجارة «القاهرة - الإسكندرية

أكدت هيئة سكك حديد مصر أنها ستقوم خلال الفترة المقبلة لتأهيل المتنافسين من شركات المقاولات على تنفيذ مشروع تطوير لوجستيات التجارة على محور «القاهرة – الإسكندرية»، بتكلفة إجمالية تصل إلى ٧٤٠ مليون دولار.

وأضافت الهيئة، أنها سرعت وتيرة إجراءات التنفيذ الفعلية للمشروع، لا سيما بعد حصولها على موافقة رسمية من مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولى على توفير تمويل بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، فى إطار دعم التحول نحو النقل منخفض الانبعاثات الكربونية على خط السكك الحديدية «الإسكندرية – ٦ أكتوبر – القاهرة الكبرى .

وأعلنت وزارة التعاون الدولى فى بيان لها مؤخرا، أن البنك الدولى وافق على إتاحة مبلغ بنحو ٤٠٠ مليون لتمويل مشروع لوجيستيات القاهرة.

وأشارت الهيئة إلى أن تكلفة المشروع تنقسم إلى شقين، الأول يضم الأعمال الخارجية التى تشمل كل أنظمة الإشارات، والاتصالات، وأعمال السكة، والكهروميكانيكية، والدعم الفني، وسيتم تمويلها من قرض البنك الدولى المذكور سابقًا.

ويضم الشق الثانى الأعمال المدنية والإنشاءات الخرسانية لمسار ومحطات الخط، وسيتم سدادها من استثمارات هيئة السكة الحديد خلال العام المالى المقبل. وتقوم خطة عمل المشروع على تنفيذ مقترحين، الأول: إنشاء خط سكة حديد جديد أحادى المسار لشحن البضائع بطول ٦٤ كيلومترًا، من منطقة المناشى حتى ٦ أكتوبر، بسرعة تصميمية ١٦٠ كيلومترًا/ساعة، مصحوبًا بوصلة جديدة من منطقة بشتيل، مرورًا بإيتاى البارود، حتى الواحات.

ويتمثل المقترح الثانى فى إجراء تطوير شامل لخط سكة حديد «المرازيق – الواحات» القائم حاليًا بالقرب من الميناء الجاف بمدينة السادس من أكتوبر، على أن تتضمن الأعمال تحديثًا شاملًا للنظام الإلكتروني، والإشارات، وأنظمة التحكم الآلي، والدوائر الإلكترونية، فضلًا عن تحديد أماكن عبور المشاة، إلى جانب تدريب ورفع كفاءة أداء العاملين فى الخط.

ويستهدف مشروع التجارة على محور «القاهرة – الإسكندرية» خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى لقطاعى اللوجستيات والسكك الحديدية فى القاهرة، إلى جانب إيجاد فرص لمشاركة القطاع الخاص فى إدارة منظومة نقل البضائع بالقطارات.

كما تسعى وزارة النقل من وراء المشروع لحل أزمة الازدحام الحالية بين محطتى إمبابة والمرازيق، مع مراعاة النمو المتوقع فى حركة قطارات الشحن عبر التركيز على تطوير البنية التحتية لمنظومة النقل، وإنشاء مراكز التوزيع والتجميع على شبكتى الطرق والسكك الحديدية، ومحطات مناولة الحاويات بالموانئ الجافة.

يشار إلى أن الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التى أعدتها هيئة السكة الحديد، أكدت أن المشروع سيستوعب الزيادة المتوقعة فى الصادرات والواردات بنسبة ٥,٨ و٢,٨٪ على التوالى حتى نهاية العام المقبل.

مجلس الوزراء ينفي اتخاذ السفن العابرة لقناة السويس مسارات بديلة

نفى المركز الإعلامي لمجلس الوزراء ما تداولته بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي بشأن اتخاذ السفن مسارات بديلة لقناة السويس؛ نتيجة قرار رفع رسوم العبور بالقناة اعتبارًا من يناير ٢٠٢٣.

وقام المركز الإعلامي لمجلس الوزراء بالتواصل مع هيئة قناة السويس، والتي نفت تلك الأنباء، مؤكدةً أنه لا صحة لاتخاذ السفن مسارات بديلة لقناة السويس نتيجة قرار رفع رسوم العبور بالقناة اعتبارًا من يناير ٢٠٢٣.

مشددةً على أن الهيئة تطبق إستراتيجية تسعيرية وتسويقية متوازنة ومرنة تحقق المصالح المشتركة مع عملائها، وتراعي الظروف الاقتصادية العالمية ومتغيراتها عبر آليات واضحة لمواكبة سياساتها التسعيرية، من خلال تقدير رسوم عبور السفن اعتمادًا على الوفر المتناسب مع الرسوم الذي تحققه القناة للسفن العابرة؛ لضمان الحفاظ على ريادة القناة وجعلها الاختيار الأمثل والأسرع

والأقصر للعملاء، والأقل تكلفة مقارنة بالطرق المنافسة.وأوضحت أن قرار زيادة رسوم عبور القناة يأتي في ضوء المتغيرات السوقية لقطاع النقل البحري، والتي تشهد استمرار ارتفاع فئات التأجير الزمني اليومي لمعظم أنواع السفن وتوقعات استمرارها خلال العام المقبل، وكذلك ارتفاع معدلات التضخم العالمي، التي أدت إلى زيادة تكاليف التشغيل والصيانة وتقديم الخدمات الملاحية بالقناة، مشيرةً إلى مواصلة القناة تحقيق أرقام قياسية غير مسبوقة، حيث سجلت إحصائيات الملاحة بالقناة خلال الربع الثالث من العام الحالي ٢٠٢٢، أرقامًا قياسية جديدة هي الأعلى، مقارنة بمعدلات العبور ربع السنوية على مدار تاريخ القناة.

وعبرت ٦٢٥٢ سفينة، في الفترة من يوليو إلى سبتمبر من العام الحالي، بإجمالي حمولات صافية ٣٧٢,٧ مليون طن، محققة إيرادات قدرها ٢,١ مليار دولار.

في سياق متصل، شهدت حركة الملاحة بالقناة، خلال شهر سبتمبر، عبور ٢٠٢٤ سفينة من الاتجاهين مقابل عبور ١٨٥٦ سفينة خلال شهر سبتمبر من العام الماضي، بفارق ١٦٨ سفينة، بنسبة زيادة قدرها ٩,١٪، كما بلغ إجمالي الحمولات الصافية ١٢٠ مليون طن، مقابل ١١٢ مليون طن خلال شهر سبتمبر من العام الماضي، بفارق ٨ ملايين طن، بنسبة زيادة بلغت ٧,١ ٪، محققة إيرادات قدرها ٦٨٣,٢ مليون دولار، مقابل ٥٦١,٣ مليون دولار خلال شهر سبتمبر من العام الماضي، بفارق ١٢١,٩ مليون دولار، بنسبة زيادة قدرها ٢١,٧٪ .

ميرسك تعزز أسطولها بـ ٦ سفن جديدة تعمل بالوقود الأخضر

أعلنت مجموعة «إيه بي موللر – ميرسك العالمية» شراء 6 سفن إضافية (كبيرة الحجم) عابرة للمحيط من شركة هيونداي للصناعات الثقيلة (HHI)، في إطار استراتيجيتها الطامحة لإزالة الانبعاثات الكربونية في قطاع الشحن البحري.

وأشاربيان مجموعة « إيه بي موللر – ميرسك العالمية»، أنه السفن الجديدة لديها القدرة على العمل والإبحار إعتمادًا على وقود الميثانول الأخضر .

وتابعت: بالناقلة المذكورة سابقا، سيصل إجمالي السفن التي تعاقدت عليها الشركة إلى 19 سفينة، يمكنها الإبحار بحمولة 17000 حاوية مكافئة.من جانبه، قال هاني النادي، الممثل العام لمجموعة « إيه بي موللر – ميرسك – مصر»، إن تعزيز أسطول المجموعة بسفن إضافية جديدة هو تأكيد على التزام المجموعة تجاه قطاع النقل البحري بتقليل الانبعاثات الكربونية.

تابع: هذا الأمر يعد خطوة جادة في التحول إلى الوقود الأخضر، لا سيما وأن شراء الـ 6 سفن الجديدة يأتي استكمالا لما تم التعاقد عليه في فبراير الماضي، لافتًا إلى أن "ميرسك "تطمح للوصول إلى صفر انبعاثات بحلول 2040.

وأوضح النادي أن السفن الجديدة، ستعمل على تسريع جهود المجموعة والتزامها مع الحكومة المصرية لتحقيق استراتيجيتها، مؤكدًا أن جميع السفن سيتم استلامها في العام 2025 ويتم دخولها الخدمة في إطار استراتيجية الشركة الطامحة إلى تجديد أسطولها إلى سفن أخرى جديدة تعمل على إزالة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحوالي 2.3 مليون طن.

وأكد النادي أن 200 شركة من أكبر عملاء مجموعة " إيه بي موللر – ميرسك العالمية" وضعت أهدافاً محددة لموعد الوصول إلى صفر انبعاثات كربونية في سلاسل إمدادها.

أشار«النادي» إلى أن التحدي الأكبر يكمن في محدودية إمدادات الميثانول الأخضر وهو ما تعمل عليه المجموعة مع الحكومة المصرية بخطوات سريعة، في إطار الجهود المشتركة لتدشين مشروع إنتاج الوقود الأخضر داخل جمهورية مصر العربية باستثمارات مباشرة وشراكة فعالة لتحقيق الهدف المشترك من توقيع اتفاقيات الاستثمار على هامش مؤتمر المناخ COP 27 والذي تستضيفه مصر في نوفمبر القادم ضمن استراتيجيتها للتحول للأخضر والحفاظ على البيئة والمناخ العالمي، مما يشكله المشروع من دعم وتنمية الاقتصاد المصري .

٦٨٣,٢ مليون دولار إيرادات قناة السويس من عبور السفن خلال سبتمبر

سجلت حركة التجارة العابرة من قناة السويس خلال شهر سبتمبر الماضي، إيرادات بلغت نحو 683.2 مليون دولار -دون الخدمات الملاحية- بنسبة زيادة 21.4 % مقارنة بنفس الفترة عام 2021، والتى بلغت خلالها حوالى 563 مليون دولار، وفقًا لبيانات الهيئة.

وأشارت البيانات إلى أن أعداد السفن العابرة من المجرى الملاحى بلغت 2024 سفينة، بزيادة 9% مقارنة بالفترة المقابلة عام 2021، التى سجل فيها عبور 1856.

وبلغ حجم الحمولات العابرة من الممر المائى 119.5 مليون طن، بزيادة 9.7% مقارنة بنفس الشهر من 2021، التى وصلت إلى 111.5 مليون طن.

من جانبه، أكد المهندس وائل قدور، عضو مجلس إدارة هيئة قناة السويس الأسبق، أن التوقعات تشير إلى اقتراب هيئة قناة السويس من جمع 7.7 مليار دولار بنهاية 2022، رغم تراجع حركة التجارة الدولية بالمجرى فى سبتمبر الماضي، مقارنة بالمراكب العابرة فى أغسطس السابق.

وأوضح أن شهرى يوليو وأغسطس الماضيين، شهدا ارتفاعًا كبيرًا لناقلات الصب السائل العابرة من القناة، نتيجة استيراد الصين للبترول ومشتقاته.

ولفت «قدور» إلى أنه كلما ارتفعت أسعار النفط اتجهت المراكب للاعتماد على المجرى الملاحى المصرى للعبور من الشمال للجنوب والعكس، باعتباره أقصر الطرق فى المسافة وأقلها تكلفة للرحلة.

كرار رئيسا تنفيذيا لشركة القناة للتوكيلات الملاحية خلفا للحسيني

قررت الشركة القابضة للنقل البري والبحري، التابعة لوزارة النقل حاليًا، تعيين اللواء محمد عبده كرار رئيسًا تنفيذيًا لشركة القناة للتوكيلات الملاحية، خلفًا للواء بحرى محمد الحسيني الذي تم تعيينه ديسمبر ٢٠٢٠.

وكانت "القابضة" قد عيّنت الحسيني رئيسًا تنفيذيًا وعضوًا منتدبًا للقناة للتوكيلات ديسمبر ٢٠٢٠، فيما تم تعيين اللواء محمد كرار رئيسًا لمجلس الإدارة ٢٠٢١.

وكانت "القابضة" قد أجرت حركة تعديلات تبادلية، الشهر الماضي، لشركاتها التابعة شملت شركة بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع بتصعيد اللواء محمد جاب الله رئيسًا لمجلس الإدارة، وتعيين اللواء طارق شاهين رئيسًا تنفيذيًا للشركة، وذلك في إطار تعليمات البورصة بفصل رؤساء مجالس الإدارة بالشركات المقيدة بها عن الرؤساء التنفيذيين، تطبيقًا لمنظومة الحوكمة.

وكشفت المؤشرات المالية المعدّلة لشركة القناة للتوكيلات الملاحية، خلال العام المالي الماضي ٢٠٢١- ٢٠٢٢، تراجع أرباح الشركة بنسبة ١٠٪ على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة، في بيان للبورصة، أنها سجلت صافي ربح بلغ ١٧٩,٨١ مليون جنيه، خلال الفترة من يوليو ٢٠٢١ حتى نهاية يونيو ٢٠٢٢، مقابل أرباح بلغت ٢٠٠,١٩ مليون جنيه في العام المالي السابق له.

وارتفعت إيرادات الشركة، خلال العام المالي الماضي، إلى ٧٤,٤ مليون جنيه، مقابل ٥٣,٩٥ مليون جنيه في العام المالي السابق له.

وأرجعت الشركة انخفاض صافي الربح إلى تراجع النقص في عوائد استثماراتها بشركتيْ بورسعيد لتداول الحاويات، ودمياط لتداول الحاويات.

يشار إلى أن القناة للتوكيلات الملاحية سجلت صافي ربح بلغ ١٤٣,٤٢ مليون جنيه، منذ بداية يوليو حتى نهاية مارس الماضي، مقابل أرباح بلغت ١٥٣,٦٢ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال تسعة الأشهر إلى ٥٧,٤٢ مليون جنيه بنهاية مارس، مقابل ٣٧,٠٩ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي.

ربيع يبحث سبل التعاون المشترك مع رئيس مجلس بورصة البلطيق للشحن

بحث الفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس، ودينيس بيتروبولوس رئيس مجلس بورصة البلطيق للشحن البحري، سبل التعاون المشترك، في زيارة هى الأولى من نوعها بحضور عدد من أعضاء مجلس إدارة الهيئة، وذلك بمبنى الإرشاد بمحافظة الإسماعيلية.

في مستهل اللقاء، أكد الفريق أسامة ربيع حرص الهيئة على فتح قنوات اتصال مباشرة مع المنظمات والمؤسسات العاملة في المجال البحري لتحقيق التقارب المستهدف بما يحقق المصالح المشتركة ويساهم في خدمة حركة التجارة العالمية على النحو الأمثل.

وأوضح الفريق ربيع أن عمليات التطوير بالمجرى الملاحي للقناة حظت باهتمام كبير خلال السنوات القليلة الماضية في ضوء اهتمام السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية بتعظيم الاستفادة من قناة السويس وتطوير المنطقة المحيطة لتصبح مركز لوجيستي وصناعي عالمي، مشيرا في هذا الصدد إلى مشروع تطوير القطاع الجنوبي الذي يعد أحدث مشروعات تطوير القناة والذي يستهدف تحسين حركة الملاحة في هذا القطاع وزيادة عامل الأمان الملاحي بنسبة ٢٨٪ .

من جانبه، أعرب دينيس بيتروبولوس رئيس مجلس بورصة البلطيق للشحن البحري عن اعتزازه بهذه الزيارة التي تتيح له التعرف عن قرب على مستجدات مشروعات التطوير بالمجرى الملاحي للقناة والإبحار في قناة السويس الجديدة، مشيدا بهذا الإنجاز الذي تحقق في وقت قياسي وكان له بالغ الأثر نحو رفع كفاءة القناة والحفاظ على ريادتها العالمية.

وأكد رئيس مجلس بورصة البلطيق للشحن البحري على أهمية قناة السويس كأحد الدعائم الأساسية لاستدامة واستقرار سلاسل الإمداد العالمية، وهى الأهمية التي بدت واضحة للعالم أجمع بعد حادث جنوح سفينة الحاويات البنمية EVER GIVEN.

وأشار بيتروبولوس إلى ما تتيحه بورصة البلطيق للشحن البحري لأعضائها من الحصول على رؤية أوضح للمتغيرات السوقية في ضوء الحصول على مؤشرات أسعار نوالين الشحن وتوقعاتها وما لذلك من تأثيرات إيجابية على وضع الخطط المستقبلية والسياسات التسعيرية للعملاء.

وأثمر اللقاء عن اتفاق الطرفين على التعاون في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بمؤشرات نوالين الشحن ومؤشرات سوق النقل البحري وتوقعاتها المستقبلية لإثراء الدراسات البحثية والمستفيضة التي تعدها قناة السويس لإقرار سياساتها التسعيرية والتسويقية وخططها المستقبلية.

في ختام الزيارة، أهدى الفريق أسامة ربيع درع قناة السويس الجديدة إلى السيد دينيس بيتروبولوس رئيس مجلس بورصة البلطيق للشحن البحري، ثم دعاه للقيام بجولة بحرية في قناة السويس الجديدة وأنفاق قناة السويس "تحيا مصر" بالإسماعيلية للتعرف على حجم الإنجاز على أرض الواقع.

شركات الخدمات اللوجستية العالمية تتخطى تداعيات «كورونا» وتقفز بقيم العلامات التجارية لأعلى مستوى

تخطت صناعة اللوجستيات والنقل عالميًا عقبة الركود الذى خلفه وباء كورونا والذى ظهر فى العالم أواخرعام ٢٠١٩، ليشهد القطاع انتعاشًا هذا العام على الرغم من اضطرابات سلاسل التوريد العالمية، لتقفز القيمة الإجمالية لأعلى ٢٥ علامة تجارية إلى ٢١١,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢، وفقًا لتقرير مؤسسة "براند فاينانس".

وارتفعت قيمة العلامات التجارية لأعلى ٢٥ علامة فى مجال النقل واللوجستيات هذا العام بنحو ٣٥٪ مقارنة مع قيمتها خلال ٢٠٢١ والتى سجلت ١٥٦,٦ مليار دولار.

وشملت أعلى ٢٥ علامة تجارية فى مجال النقل واللوجستيات، وفقا لتقرير مؤسسة «براند فاينانس" الشركات العاملة فى مجال النقل الجماعى والخاص للأفراد، وشركات توصيل الطرود، والأطعمة، وشركات البريد، وخطوط السكك الحديدية المتخصصة فى نقل البضائع، علاوة على الخطوط الملاحية.

وتضع مؤسسة "براند فاينانس" عددا من العوامل لتقييم قوة العلامة التجارية من أبرزها الأداء التشغيلى والتجارى، والمرونة، وحقوق المساهمين، إضافة إلى أنشطة التسويق والاتصال.

وتعرف قيمة العلامة التجارية بأنها صافى العائد الاقتصادى، الذى يحصل عليه المالك عند ترخيص العلامة التجارية فى السوق المفتوحة، إذ يتم استخدامها فى تحديد نسبة مساهمتها فى إيرادات الشركة.

وتأسست «براند فاينانس» عام ١٩٩٦، وهى مؤسسة عالمية مستقلة متخصصة فى تقييم العلامات التجارية والاستشارات الإستراتيجية للشركات، يقع مقرها فى العاصمة البريطانية لندن، وتغطى فروعها أكثر من ٢٠ دولة، وتعمل على تقييم أكثر من ٣٥٠٠ علامة تجارية سنويا فى جميع القطاعات والمناطق الجغرافية.

وأشارت «براند فاينانس» إلى أن العالم بدء فى التطلع إلى مستقبل ما بعد كورونا حيث اختلف نمط وخيارات المستهلكين عبر التحول إلى التسوق عبر الإنترنت والمتاجر الإلكترونية، مما ساهم بشكل كبير فى نمو قطاع الطرود.

وتابع: «شهدت الخدمات اللوجستية تطورات دراماتيكية خلال الوباء، ولمواكبة متطلبات العملاء المتغيرة، اضطرت تلك الكيانات لإجراء عمليات دمج واستحواذ جديدة مع شركات أكثر قدرة على استهداف التكنولوجيا، مما ساهم فى تحقيق طفرة قوية للعاملين فى القطاع بشكل عام".

وجاءت ٣ علامات عاملة فى مجال النقل البحرى والجوى، ضمن قائمة أعلى ٢٥ علامة تجارية فى مجال اللوجستيات هذا العام وهى «ميرسك، ودى إس فى DSV، كونا ناجل.

وجاءت شركة «ميرسك" الدنماركية، فى المركز ١٥ فى قائمة العلامات التجارية الأعلى قيمة فى اللوجستيات، إذ بلغت قيمة علامتها التجارية ٤,٨ مليار دولار، مقابل ٤,١ مليار العام الماضى، بنمو بلغت نسبته ١٧٪.

وحصلت "DSV "على المركز ٢٣ فى القائمة لتصل قيمة علامتها التجارية إلى ٣,٦ مليار دولار، مقابل ٢,٥ مليارالعام الماضى، بنمو بلغ ٣٠,٦٪ فى نفس الوقت لم يفصح التقرير عن قيمة العلامة التجارية لشركة "كونا ناجل" والتى احتلت المركز ٢٤.

وقالت «براند فاينانس» إن «UPS» حافظت على صدارتها للعلامات التجارى، خلال العام الحالى بعد نموها بنسبة ٢٨٪ لتقفز إلى ٣٨,٥ مليار دولار، مقارنة مع قيمتها فى ٢٠٢١ والتى بلغت ٣٠,١ مليار.

وبرغم الاضطرابات فى سلسلة التوريد العالمية، إلا أن «UPS" زادت علامتها التجارية بمقدار الربع مع ارتفاع الطلب على خدماتها، كما استفادت الشركة من تواجدها فى غالبية دول العالم من تسهيل عمليات نقل لقاحات كورونا لأكثر من ١١٠ دول حول العالم، كما اعتمدت عليها الكيانات العاملة فى قطاع الأدوية فى الاستفادة من شبكتها فى تسليم الشحنات والمعدات الطبية.

وأوضح التقرير أن استحواذ "UPS" على منصة « Roadie» والعاملة فى مجال خدمة التوصيل فى نفس اليوم بالولايات المتحدة، ساهم فى زيادة القيمة المالية.

وأشار إلى أن شركة «فيديكس» حصدت المركز الثانى فى قائمة العلامات التجارية الأعلى قيمة فى صناعة اللوجستيات والنقل بعد أن بلغت ٢٦ مليار دولار هذا العام، مقارنة مع قيمتها خلال العام الماضى، والتى سجلت ٢٣,٥ مليار دولار، بنمو قدرت نسبته بـ ١٠,٦٪ .

واحتلت «أوبر» المركز الثالث بالقائمة، بنحو ٢٢,٨ مليار دولار، مقارنة مع قيمتها خلال العام الأول من وباء كورونا، والتى سجلت ٢٠,٥ مليار دولار، محققة بذلك نموًا بنسبة ١١,٢٪ .

واقتنصت «JR» اليابانية المركز الرابع فى قائمة شركات النقل والخدمات اللوجستية الأعلى قيمة هذا العام، بعد أن بلغت قيمة العلامة التجارية لها ١٢,٣ مليار دولار، مقابل ١١,٧ مليار، بنمو ٥,١٪ .

شركات أكثر قدرة على استهداف التكنولوجيا، مما ساهم فى تحقيق طفرة قوية للعاملين فى القطاع بشكل عام".وجاءت ٣ علامات عاملة فى مجال النقل البحرى والجوى، ضمن قائمة أعلى ٢٥ علامة تجارية فى مجال اللوجستيات هذا العام وهى «ميرسك، ودى إس فى DSV، كونا ناجل. وجاءت شركة «ميرسك" الدنماركية، فى المركز ١٥ فى قائمة العلامات التجارية الأعلى قيمة فى اللوجستيات، إذ بلغت قيمة علامتها التجارية ٤,٨ مليار دولار، مقابل ٤,١ مليار العام الماضى، بنمو بلغت نسبته١٧٪ .

وحصلت "DSV "على المركز ٢٣ فى القائمة لتصل قيمة علامتها التجارية إلى ٣,٦ مليار دولار، مقابل ٢,٥ مليارالعام الماضى، بنمو بلغ ٣٠,٦٪ فى نفس الوقت لم يفصح التقرير عن قيمة العلامة التجارية لشركة "كونا ناجل" والتى احتلت المركز ٢٤وقالت «براند فاينانس» إن «UPS» حافظت على صدارتها للعلامات التجارى، خلال العام الحالى بعد نموها بنسبة ٢٨٪ لتقفز إلى ٣٨,٥ مليار دولار، مقارنة مع قيمتها فى ٢٠٢١ والتى بلغت ٣٠,١ مليار.

وبرغم الاضطرابات فى سلسلة التوريد العالمية، إلا أن «UPS" زادت علامتها التجارية بمقدار الربع مع ارتفاع الطلب على خدماتها، كما استفادت الشركة من تواجدها فى غالبية دول العالم من تسهيل عمليات نقل لقاحات كورونا لأكثر من ١١٠ دول حول العالم، كما اعتمدت عليها الكيانات العاملة فى قطاع الأدوية فى الاستفادة من شبكتها فى تسليم الشحنات والمعدات الطبية. وأوضح التقرير أن استحواذ "UPS" على منصة « Roadie» والعاملة فى مجال خدمة التوصيل فى نفس اليوم بالولايات المتحدة، ساهم فى زيادة القيمة المالية. وأشار إلى أن شركة «فيديكس» حصدت المركز الثانى فى قائمة العلامات التجارية الأعلى قيمة فى صناعة اللوجستيات والنقل بعد أن بلغت ٢٦ مليار دولار هذا العام، مقارنة مع قيمتها خلال العام الماضى، والتى سجلت ٢٣,٥ مليار دولار، بنمو قدرت نسبته بـ ١٠,٦٪ .

واحتلت «أوبر» المركز الثالث بالقائمة، بنحو ٢٢,٨ مليار دولار، مقارنة مع قيمتها خلال العام الأول من وباء كورونا، والتى سجلت ٢٠,٥ مليار دولار، محققة بذلك نموًا بنسبة ١١,٢٪ .

واقتنصت «JR» اليابانية المركز الرابع فى قائمة شركات النقل والخدمات اللوجستية الأعلى قيمة هذا العام، بعد أن بلغت قيمة العلامة التجارية لها ١٢,٣ مليار دولار، مقابل ١١,٧ مليار، بنمو ٥,١٪ .

الحكومة تنفى بيع الموانئ المصرية لجهات أجنبية

كشف المركز الإعلامى لمجلس الوزراء إنه فى ضوء ما تردد من أنباء بشأن بيع الموانئ المصرية لجهات أجنبية، تواصل المركز مع وزارة النقل، والتي نفت تلك الأنباء تماماً، مُؤكدةً أنه لا صحة مطلقاً لبيع أي من الموانئ المصرية لجهات أجنبية.

مُشددةً على أن الموانئ المصرية ستظل مملوكة بالكامل للدولة وتخضع للسيادة المصرية، وأن إنشاء وتطوير مشروعات وزارة النقل ومنها مشروعات النقل البحري والموانئ البحرية تتم بأيادي استشاريين وشركات وطنية مصرية مع الاستعانة بالخبرات الأجنبية في مجال توفير البنية الفوقية مثل المعدات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات ونظم الإدارة والتشغيل فقط، وذلك بالاستعانة بمشغلين متخصصين وجذب الخطوط الملاحية لتوطين أعمالهم في مصر، والمشاركة في مجال إدارة وتشغيل بعض المحطات بالموانئ لمدة محددة تؤول بعدها كافة البنية الفوقية التي وفرها المستثمر للدولة كما يحدث حالياً في موانئ الإسكندرية والدخيلة ودمياط وسفاجا والعين السخنة مع الاحتفاظ بملكية البنية الأساسية وكافة الأصول مثل (منشآت - أرصفة محطات - معدات - الوحدات المتحركة) للدولة المصرية

ليس للمشغل أي حقوق عليها، مشيرةً إلى أن توجه الدولة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في مجال تطوير الموانئ المصرية يأتي في إطار تنفيذ خطة تحويل مصر إلى مركز عالمي للتجارة واللوجستيات ولمواكبة الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال النقل البحري.

التوكيلات الملاحية ببورسعيد والسويس تتحفظ على زيادة رسوم خدمات تعيين البحارة

أصدرت الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر برئاسة اللواء محمد عبد الرحيم قرارا بتحصيل رسوم على خدمات رفت وتعيين البحارة العاملين على السفن التى تتم بمنطقة المخطاف الخارجي بموانئ السويس والبحر الأحمر .

وينص القرار الذي أصدرته الهيئة برقم ٩٥ لسنة ٢٠٢٢ بتحصيل مبلغ ٢٠ دولارا أمريكيا للسفن الأجنبيه و٣٠٠ جنيه مصري للسفن المصريه عن كل فرد من أفراد طاقم السفينه نظير خدمة الرفت والتعيين وتحصيل ١٠ دولار أمريكي من السفن الاجنبيه و١٥٠ جنيه مصري من السفن المصريه عن كل فرد من أفراد طاقم السفينه التى تتم على ارصفة الموانى والمخطاف الداخلى شامله ضريبة القيمه المضافة.

من جانبها أعلنت الغرف الملاحية فى بورسعيد والسويس رفضها للقرار، حيث أكد عادل اللمعى رئيس غرفة ملاحة بورسعيد أن القرار يؤثر بالسلب على النشاط فى الموانئ المصرية ويرفع من تكلفة أداء خدمات الرفت والتعيين للبحارة بمصر وينذر بتحويل مسار الخدمة إلى الموانئ المنافسة بحوض المتوسط ويحرج شركات التوكيلات الملاحية أمام ملاك السفن لعدم وجود سند أو تشريع بفرض تلك الرسوم وعدم قيام الهيئة بتقديم أى خدمة مقابل تحصيلها لهذه الرسوم مطالبا بإعادة النظر فى القرار.

ومن ناحيته أكد محمد رضوان سكرتير غرفة ملاحة السويس والبحر الأحمر أن القرار مجحف ويعمل على طرد عمليات الرفت والتعيين من الموانى المصريه لافتا أنه لا يوجد رسوم بدون قانون كما أن الهيئة تجاهلت عرض القرار على الغرف الملاحية المختصه قبل صدوره والتى تستهدف حماية مصالح اعضائها .

وأشار إلى أن العواقب الناتجة عن مثل هذه القرارات هى هروب مثل هذه الخدمات للموانى المجاورة فى الوقت الذى شدد فيه فخامه رئيس الجمهورية فى خطابه الأخير على جعل منطقة قناة السويس منطقة جذب للاستثمار وزيادة فرص العمل .

الهيئة الاقتصادية تستهدف تشغيل المرحلة الأولى من رصيف «عباس» أكتوبر

تترقب الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، تشغيل المرحلة الأولى من رصيف عباس بطول ٣٠٠ متر، وعمق ١٧,٥ متر، بميناء غرب بورسعيد، خلال أكتوبر الجاري .

وحسب الهيئة الاقتصادية فان تكلفة المشروع تصل إلى ١,٤ مليار جنيه، وأن شركة المقاولات الفائزة بتنفيذ الأعمال ستنتهى من المرحلة الثانية -البالغ طولها ٣٧٠ مترا- خلال ١٠ شهور.

وأضافت أن أعمال تطوير الرصيف تستهدف فى المقام الأول خدمة مشروعين، الأول محطة استقبال وتصدير الصب سائل، وستنفذها شركة «نيو هورايزون تانك تيرمينالز»، على مساحة ١١٥٠٠ متر مربع، لتداول المواد الكيميائية بسعة تخزينية تصل إلى ٣٠٠ ألف طن سنويا، عبر الاعتماد على ٣٠ خزانا عملاقا.

أما المشروع الثانى فتقوم به الشركة العامة للصوامع، وهو عبارة عن مخزنين ومحطة تداول غلال بالميناء بقيمة ١٤ مليون دولار، بتمويل من صندوق «أوبك» للتنمية الدولية، بطاقة ١٠٠ ألف طن سنويا، لزيادة المخزون الاحتياطى من القمح المستورد، فى إطار تنفيذ المشروع القومى الذى يتضمن إنشاء ٥٠ صومعة فى عدد من محافظات الجمهورية.

ويقع ميناء غرب بورسعيد على المدخل الشمالى لقناة السويس، على مساحة ٢ كيلومتر مربع، أرصفة بطول ٤ كم، وبطاقة استيعابية سنوية تصل إلى ١٣ مليون طن، ومتوسط مناولة يتجاوز ٨,٧ مليون طن سنويًا.

نشر أسماء التحالفات المؤهلة للمنافسة علي ميناء العاشر من رمضان الجاف

أعلنت وزارة النقل ممثلة في الهيئة العامة للموانىء البرية والحافة، تأهيل ٤ تحالفات لتصميم وإنشاء واستغلال وصيانة وتمويل ونقل الميناء الجاف والمركز اللوجستى بمدينة العاشر من رمضان بنظام المشاركة مع القطاع الخاص.

ضمت قائمة التحالف: "MSC"والسويدى إلكتريك-CEVA Logistics-CMA CG وتحالف موانئ أبوظبى-أوراسكوم للإنشاءات، وتحالف Bollore-Meridiam.

ولفتت الوزارة إلى بدء طرح كراسة الشروط والمواصفات، موضحة أن هذا المشروع يأتي فى إطار توجيهات القيادة السياسية بالتوسع فى مشروعات الموانئ الجافة والمناطق اللوجيستية وتعظيم المشاركة بين القطاع العام والخاص.

وجدير بالذكر أن مشروع الميناء الجاف والمركز اللوجستى بالعاشر من رمضان سيقام على مساحة ٢٥٠ فدان سيخصص منها ٦٠ فدان لإقامة الميناء الجاف و ١٩٠ فدان لإقامة المركز اللوجستى.

مصر.. مشروع بـ ١٥ مليار دولار لإنتاج الوقود النظيف للسفن

وجه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، مؤخرا، بالبدء في التعاون مع مجموعة ميرسك العالمية لإنشاء شبكة وطنية متكاملة في البلاد لإنتاج وتوزيع الطاقة الخضراء والوقود النظيف للسفن، وذلك وفقا لبيان نشرته الرئاسة على فيسبوك.

وأضاف البيان أن رئيس مجموعة ميرسك استعرض في لقائه مع السيسي مخطط إنشاء مشروع لإنتاج الوقود النظيف للسفن في مصر باستثمارات 15 مليار دولار، والذي سيوفر أكثر من 100 ألف فرصة عمل.

وأشار البيان إلى أن هذه الخطوة تأتي في إطار جهود مصر للتحول للطاقة الخضراء والحفاظ على البيئة، وفى ضوء سلسلة الموانئ الحديثة التي باتت تتمتع بها على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط، بالاضافة الى الممر الملاحي لقناة السويس الذي يمثل الشريان الأساسي للتجارة العالمية.

وزير النقل يُوقع مذكرة تفاهم مع «مها» ذراع قطر للاستثمار في الموانئ والبداية بـ " غرب بورسعيد"

وقع وزير النقل الفريق مهندس كامل الوزير مذكرة تفاهم مع شركة مها (MAHA) كابيتال الذراع الاستثمارية لجهاز قطر للاستثمار لوضع الإطار العام لشكل التعاون المشترك والبدء في عمل دراسات الجدوى اللازمة في مشروعات مشتركة في الموانئ.

جاء ذلك خلال استقبال وزير النقل فيصل بن ثاني آل ثاني رئيس الاستثمار في إقليم أفريقيا وآسيا في جهاز قطر للاستثمار والوفد المرافق له من ممثلي شركة مها (MAHA) كابيتال المتخصصة في إدارة الاستثمارات الخاصة بالموانئ البحرية وذلك لبحث التعاون المشترك في مجال النقل البحري.

وتناولت المباحثات دعم تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين في مجال الموانئ والمحطات المتخصصة ولاسيما كيفية مشاركة الجانب القطري في تطوير محطات الحاويات الحالية بالموانئ المصرية عن طريق ضخ استثمارات مباشرة لتطوير ورفع كفاءة البنية الفوقية ومعدات التشغيل وتطبيق أحدث نظم التكنولوجيا في الإدارة والتشغيل.

وأكد وزير النقل خلال اللقاء أن قطاع النقل في مصر يشهد طفرة كبيرة وأن هناك فرصا استثمارية واعدة في هذا المجال مثل إنشاء محطات بحرية جديدة للبضائع العامة وإنشاء مراكز لوجستية وموانئ جافة وربطها بخطوط سكك حديدية للمساهمة في زيادة حركة التجارة والتداول في الموانئ المصرية لتحقيق الهدف الأكبر وهو تحويل مصر لمركز عالمي للتجارة واللوجستيات تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية.

كما توجد نماذج متعددة للتعاون الاستثماري المشترك في هذا المجال، بالإضافة إلى وجود فرص أخرى للاستثمار في شبكة القطار الكهربائي السريع، وذلك المشروع الضخم الذي يعد نقلة نوعية هامة في وسائل المواصلات في مصر.

وفي ختام اللقاء وقع كل من وزير النقل الفريق مهندس كامل الوزير وأبو بكر كونديال الاستشاري التنفيذي لشركة مها (MAHA) كابيتال الذراع الاستثماري لجهاز قطر للاستثمار مذكرة تفاهم لوضع الإطار العام لشكل التعاون المشترك خلال الفترة القادمة وللبدء في عمل دراسات الجدوى اللازمة في مشروعات مشتركة في الموانئ وكمرحلة أولى للتعاون في مجال تطوير محطة حاويات غرب بورسعيد ورفع كفاءتها والتوسع في أنشطتها ورفع قدراتها التنافسية لتتواكب مع أحدث النظم العالمية في مجال إدارة وتشغيل محطات الحاويات عن طريق جذب مشغلين عالميين وخطوط ملاحية عالمية لزيادة حصة المحطة في سوق الحاويات بمنطقة شرق المتوسط.

قناة السويس تعلن زيادة رسوم العبور لجميع أنواع السفن بنسبة ١٥%

أصدرت هيئة قناة السويس قرارات جديدة بشأن رسوم عبور السفن للقناة المُقرر تطبيقها خلال العام الميلادي المُقبل ٢٠٢٣، وأعلن الفريق أسامة ربيع رئيس الهيئة، اليوم السبت، زيادة رسوم العبور لجميع أنواع السفن العابرة للقناة بنسبة ١٥٪ خلال عام ٢٠٢٣ ، فيما تزيد رسوم عبور كل من سفن الصب الجاف والسفن السياحية بنسبة ١٠٪، على أن يبدأ تطبيق الزيادة المُقررة بداية من شهر يناير مطلع العام المُقبل.

وأكد الفريق ربيع حرص الهيئة على تطبيق استراتيجية تسعيرية وتسويقية متوازنة ومرنة تحقق المصالح المشتركة للهيئة وعملائها، وتراعي الظروف الاقتصادية العالمية ومتغيراتها المختلفة عبر آليات واضحة تتضمن تقدير رسوم عبور السفن اعتماداً على الوفر الذي تحققه القناة للسفن العابرة، وذلك بالتكامل مع المنشورات الملاحية التي تصدرها وتجددها الهيئة وفق المتغيرات الآنية لكل فئة من فئات السفن العابرة والتي تتيح إجراء تعديلات على رسوم العبور ومن ثم التدخل الفعال فى حالة تغير ظروف السوق الملاحية، بما يمكن معه تقديم الخدمات الملاحية لعبور القناة وفق سياسة نموذجية تضمن الحفاظ على ريادة القناة وتجعلها الاختيار الأمثل والأسرع والأقصر للعملاء مقارنة بالطرق المنافسة الأخرى.

وتعليقاً على أسباب زيادة رسوم عبور السفن العابرة للقناة، أوضح رئيس الهيئة أن القرار يأتي في ضوء المتابعة المستمرة لمستجدات المتغيرات السوقية لقطاع النقل البحري والتي ترصد استمرار ارتفاع فئات التأجير الزمني اليومى لمعظم أنواع السفن لمستويات غير مسبوقة وتوقعات استمرارها خلال العام ا لقادم ، مُستدلاً بذلك على ارتفاع قيم تأجير ناقلات البترول الخام بنسبة زيادة ٨٨٪ عن متوسط عام ٢٠٢١، وكذلك ارتفاع قيم تأجير ناقلات الغاز الطبيعى المسال بنسبة زيادة ١١٪ عن متوسط عام ٢٠٢١.

وأضاف الفريق ربيع أن تحديد رسوم عبور

السفن عبر قناة السويس يتوقف على عدة عوامل أبرزها متوسط أسعار نوالين الشحن لمختلف فئات السفن، لافتاً في هذا الصدد إلى ما سجلته نوالين الشحن من زيادات كبيرة ومتتالية خلال الآونة الأخيرة لاسيما نوالين سفن الحاويات، وذلك مقارنة بما كانت عليه قبل أزمة كورونا، وانعكاس ذلك على توقعات تحقيق الخطوط الملاحية أرباح تشغيلية مرتفعة خلال عام ٢٠٢٣ ، في ظل استمرار تأثير أزمة اضطراب سلاسل الإمداد العالمية وتكدسات الموانئ العالمية وتأمين الخطوط الملاحية لعقود شحن طويلة الأجل عند مستويات مرتفعة.

وأشار رئيس الهيئة إلى تأثير ارتفاع أسعار الطاقة على معادلة حساب الرسوم حيث يؤدي استمرار ارتفاع أسعار البترول الخام فوق مستوي الـ ٩٠ دولارا للبرميل، وارتفاع متوسط أسعار الغاز الطبيعى المسال أعلى من مستوى ٣٠ دولارا/مليون وحدة حرارية إلى ارتفاع متوسط سعر وقود السفن وبالتالي زيادة الوفر الذي تحققه قناة السويس بالمقارنة بالطرق البديلة الأخرى.

وكشف الفريق ربيع عن ما تحمله زيادة رسوم عبور السفن من ضرورة في ظل ارتفاع معدلات التضخم العالمية الحالية إلى ما يزيد عن ٨٪ مما يؤدى الى زيادة تكاليف التشغيل والصيانة وتقديم الخدمات الملاحية بالقناة.

وشدد رئيس الهيئة على أن هيئة قناة السويس تنتهج عدة آليات لضمان مواكبة سياساتها التسعيرية لمتغيرات سوق النقل البحرى وجعل طريق القناة أكثر جاذبية وأقل تكلفة مقارنة بالطرق المنافسة وذلك عبر إصدار منشورات ملاحية تتيح إجراء تعديلات في سياسات الرسوم فى حالة تغير ظروف السوق الملاحية من خلال تقديم حوافز للسفن العاملة على الطرق التى لا تحقق لها القناة الوفر المتناسب مع الرسوم بمنحها نسب تخفيض تصل حتى ٧٥٪ من رسوم العبور العادية لفترات محددة وفقاً لمقتضيات السوق.

علاوة على التخفيضات التي تمنحها اللجنة الدائمة للخطوط الطويلة (رحلة برحلة) والتي تصل إلى ٧٤٪ من الرسوم وفقا لظروف السوق الملاحية وقت تقديم العميل لطلب التخفيض، وذلك للسفن العاملة على الطرق التى لا تحقق لها القناة الوفر المتناسب مع الرسوم.

واختتم رئيس الهيئة تصريحاته، بالتأكيد على سعى الهيئة الدائم لدعم عملائها وكسب ثقتهم وتفعيل التواصل معهم والبناء على ما حققته الهيئة من نجاحات متتالية في التعامل مع التحديات المختلفة وإدارة أزمات هي الأصعب على مدار تاريخها، وذلك بتبني استراتيجية طموحة تُعنى بتطوير الخدمات الملاحية المُقدمة للسفن العابرة للقناة، واتخاذ جميع التدابير والسياسات التي تمكن قناة السويس من أداء دورها الحيوي في خدمة حركة التجارة العالمية.

زيادة ١٩% في أعداد السفن و١٢% للحاويات بموانئ المنطقة الاقتصادية الشهر الماضي

أكدت بيانات حركة السفن لموانئ المنطقة الاقتصادية لقناة السويس خلال أغسطس المنقضي وصول عدد السفن إلى ٢٩٨ سفينة بمعدل زيادة يصل إلى ١٩٪ مقارنة بأداء موانئ الهيئة لشهر أغسطس ٢٠٢١.

استقبل ميناء شرق بورسعيد ١٣٩ سفينة واستقبل ميناء غرب بورسعيد ٧٥ سفينة فيما استقبل ميناء السخنة ٣٤ سفينة وميناء الأدبية ٣٦ سفينة أما ميناء العريش فقد استقبل ١٤ سفينة محققاً زيادة وصلت إلى ١١ سفينة مقارنة بشهر أغسطس من العام الماضي.

وفي السياق نفسه وصل حجم الطاقة المحققة بموانئ المنطقة الاقتصادية إلى معدل زيادة بنسبة ١٨٪ مقارنة بشهر أغسطس ٢٠٢١ حيث بلغت الطاقة المحققة ٦,١٢١,٦٧٠ طن خلال أغسطس ٢٠٢٢ مقارنة بطاقة محققة ٥,١٧٢,٠٨٤ طن خلال أغسطس ٢٠٢١.

وحققت الموانئ زيادة تصل إلى ١٢٪ في أعداد الحاويات المتداولة بإجمالي ٤٥١١١٦ حاوية؛ حيث وصلت أعداد الحاويات المتداولة بميناء شرق بورسعيد ٣١٥٠٦٨ حاوية و ٤٧٠٠٨ حاوية في ميناء غرب بورسعيد، كما سجل ميناء السخنة ٨١٥٣٧ حاوية متداولة وسجل ميناء الأدبية ٧٥٠٣ حاوية.جاء ذلك وفقا لبيان أصدرته المنطقة الاقتصادية لقناة السويس اليوم عن نشاط موانئها التابعة خلال أغسطس المنقضي ٢٠٢٢، وأكدت من خلاله بالأرقام على مدى نشاط حركة الموانئ خلال شهر أغسطس مما يؤكد على الدور الحيوي الذي تلعبه موانئها التابعة في دعم حركة التجارة العالمية بالتوازي مع أعمال التنمية والتطوير التي تقوم بها المنطقة الاقتصادية داخل الموانئ وفقاً لأعلى المعايير العالمية.

والجدير بالذكر أن الموانئ التابعة للمنطقة الاقتصادية كانت قد حققت نشاطاً ملحوظاً خلال العام المالي الماضي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢؛ حيث تولي المنطقة الاقتصادية اهتماماً كبيراً لعمليات التطوير والتوسعة التي تجري بموانئها التابعة والتي تخدم حركة التجارة العالمية إلى جانب دعمها وخدمتها للمناطق الصناعية التابعة للهيئة.

ALBAHARIA SHIPPING CO.
الشركة البحرية للأعمال الملاحية

ALBAHARIA

54 Ismailia St.Roushdy,
Alexandria, Egypt
T: +20 3 5441120 / 5224480
5227530 / 5227610
F: +20 3 5453796
E: agency@albaharia.com
chartering@albaharia.com

Seeking Excellence is our Challenge

Leading and Pioneer Shipping Agent covering Suez Canal and all Egyptian ports.

Very active in Chartering based on a heritage of more than 4 decades.

For more info please visit our website :
www.albaharia.com

النقل الدولي واللوجستيات: أوزان جديدة للشاحنات بمنفذ السلوم

تلقت شعبة خدمات النقل الدولي واللوجستيات في غرفة تجارة الإسكندرية خطابا من المهندس السيد متولي الرئيس التنفيذي لجهاز تنظيم النقل البري الداخلي والدولي، بخصوص نتائج الاجتماع التنسيقي المصري الليبي في مجالات النقل البري والبحري، حيث أوضح الخطاب أن اللقاء الثنائي أسفر عن قيام الجانب المصري بالبدء في اتخاذ إجراءات ضبط الأوزان الزائدة على منفذ السلوم.

وكشف المهندس مدحت القاضي رئيس شعبة خدمات النقل الدولي واللوجستيات فى غرفة تجارة اسكندرية ، أن الخطاب الذي تلقت الشعبة نسخة منه، يشير إلى أن الجانبين المصري والليبيي اتفقا علي ألا تتجاوز الأوزان المسموح بها في التشريع الليبي حد أقصى ١٠ أطنان للمحور المفرد و ١٦طنا للمحور المزدوج ويشمل وزن البضاعة والمركبة، وشددت الشعبة على ضرورة التنبيه على ملاك وسائقي وشاحني الشحنات المنقولة براً إلى الجمهورية الليبية أو العابرة نحو الالتزام بالحمولات المقررة طبقا للتشريع الليبي.

من ناحية أخرى أرسل جهاز تنظيم النقل البري الداخلي والدولي، لشعبة خدمات النقل الدولي واللوجستيات بالغرفة التجارية بالإسكندريه بضرورة التنبيه على سائقي الشاحنات المصرية المتوجهين والعابرين للأراضي السودانية بضرورة الالتزام بالتدابير اللازمة لحفظ حقوق الناقلين المصريين لدى التجار بين مصر والسودان، بسبب إغلاق الطرق الرابط بين مصر والسودان طريق "شريان الشمال" من قبل المحتجين السودانيين وتضرر سائقي

الشاحنات المصرية، حيث طالب في وقت سابق رئيس الوزراء بتقليص التدفقات التجارية المتوجه برا لجمهورية السودان في التوقيت الحالي ولحين إشعار آخر.

الوزراء يوافق على اعتبار تنفيذ «الرصيف البحري» بمحطة الضبعة من المشروعات القومية

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي اليوم على اعتبار مشروع تنفيذ الرصيف البحرى "ميناء تخصصي" بموقع محطة الضبعة النووية، من المشروعات القومية للدولة.

وجاء في القرار أن ذلك يأتي فى إطار تطبيق أحكام قانون تنظيم البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨.

واعتمد مجلس الوزراء في اجتماعه أيضا القرارات والتوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة الهندسية الوزارية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٥، بشأن الإسناد للشركات أو زيادة أوامر الإسناد، لاستكمال الأعمال، للاستفادة من الاستثمارات التى تم إنفاقها لعدد ٦٤ مشروعاً.

وذلك لكل من وزارتي الإسكان، والنقل، ومحافظة الشرقية، وصندوق التنمية الحضرية، على أن تكون الجهات الطالبة مسئولة عن مناسبة الأسعار.